قضايا
المجتمع المدني
تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة
سلسلة تقارير يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات / تموز/ يوليو – آب/ اغسطس ٢٠٠١، عمان، الاردن

قانون الانتخاب المؤقت: لابديل عن التنمية السياسية
حسين ابو رمان

مستقبل الاصلاحات الخاتمية في ايران
محمود الشيخ

الابعاد العقائدية لمشروع حزب الوسط الاسلامي
سامر خرينو

ملف العدد

المجتمع المدني في الاردن: تطوره التاريخي وبنيته الراهنة

فعالية المجتمع المدني الاردني من خلال ثلاث دراسات حالة
• هاني الحوراني • باتر محمد علي وردم
• ايمن ياسين • محمد عبد الكريم الحوراني

• تحضيرات ما قبل مؤتمر دربان ضد العنصرية
• آليات الاستعداد الوطني لقمة جوهانسبيرغ من اجل التنمية المستدامة
• حماية الاسرة من العنف في ندوة

قضايا
المجتمع المدني

تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة

سلسلة تقارير يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات / تموز / يوليو – آب / اغسطس ٢٠٠١، عمان، الاردن

في هذا العدد

- وصل الى مكتبة المركز ٢
- الافتتاحية: قانون الانتخاب المؤقت: لا بديل عن التنمية السياسية ٣
- صدى المجتمع المدني في الاردن وفي الوطن العربي والعالم ٤
- تقارير:
  - تفاعلات الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية ١٠
  - آليات الاستعدادات الوطنية لقمة جوهانسبيرغ ٢٠٠٢ ..... ١٢
  - العنف الأسري ١٤
- جديد الاردن الجديد ١٦
- الاصلاحات الخاتمية في ايران ١٧
- نافذة حرة: ٢٠
- الملف: المجتمع المدني في الاردن
  - تطور المجتمع المدني وبنيته الراهنة ٢١
  - الجمعية الوطنية لحماية المستهلك ٢٣
  - جمعية العفاف ٢٦
  - تلوث مياه العاصمة (١٩٩٨) ٣٠
- وثائق ٣٣
- آخر الكلام: عندما يعمل المجتمع المدني في العالم العربي .....

يبحث الكاتب سامر خرينو في مقاله الابعاد العقائدية لمشروع حزب الوسط الاسلامي في الاردن.
(انظر مقال: الحمائمية في العقائدية .. اي مقياس؟! ص ٢٠)

يتناول الباحث محمود الشيخ عمرو المتخصص في الشؤون الايرانية موضوع الاصلاحات الخاتمية في ايران بمناسبة الانتخابات الرئاسية الاخيرة.
(انظر مقال: الاصلاحات الخاتمية في ايران، ص ١٧)

ملف هذا العدد كرس للمجتمع المدني في الاردن. ثلاث دراسات حالة تتناول الجمعية الوطنية لحماية المستهلك، وجمعية العفاف، وتلوث المياه في مدينة عمان (١٩٩٨)، اضافة الى تقديم عام حول تطور المجتمع المدني في الاردن وبنيته الراهنة.
(انظر الملف على الصفحات ٢١ – ٣٢)

رسالتنا

تستمد هذه السلسلة وظيفتها من الدور الموضوعي الذي يؤديه مركز الاردن الجديد للدراسات منذ تأسيسه في ترسيخ دور المجتمع المدني وقيمه ومكانته كشريك فاعل من اجل تحقيق تنمية مستدامة، بما في ذلك التنمية الديمقراطية في الاردن والمنطقة العربية بشكل عام، ومن اجل الدفاع عن حقوق الانسان وترسيخ قواعد الحوار والتعددية واحترام الرأي والرأي الآخر.

ان هذه السلسلة تنطلق من فهمها لدور المجتمع المدني كشريك اصيل، لا غنى عنه في الاسهام في التنمية الشاملة، بابعادها البشرية والاقتصادية– الاجتماعية والسياسية والثقافية، ولذلك فان النشرة تتصدى لدورها باعتبارها مرآة عاكسة لحيوية وفعالية المجتمع المدني وكجسر يربط بين مختلف المنظمات المدنية وغير الحكومية عن طريق التصدي لقضاياها ومشكلاتها والتعريف بنشاطاتها المختلفة وتزويد هذه المنظمات بالمواد والتقارير والاخبار المفيدة لعملها وبرامجها المختلفة.

ان الهدف من اصدار سلسلة المجتمع المدني ليس مجرد اضافة مطبوعة دورية الى باقي الدوريات، وانما الهدف من اصدارها هو تحقيق خدمة ملموسة ومفيدة لمختلف قطاعات وانواع المنظمات المدنية الاردنية والعربية، وتعزيز الصلات وتبادل الخبرات فيما بينها، وتشجيع الحوار والنقاش العام حول القضايا المتصلة بدور المجتمع المدني وكيفية تطويره والارتقاء بأداء مختلف منظماته.

غير ان تقدم هذه السلسلة من التقارير وقدرتها على تطوير ادائها لوظيفتها سوف يعتمد على تفاعل القراء والمنظمات، وعلى مساهمتهم الفعالة في ابداء الملاحظات وتقديم الاقتراحات التطويرية، وحتى تزويدها بالمقالات والاخبار والتعليقات، فأهلاً وسهلاً بمساهماتكم على صفحات «المجتمع المدني».

قضايا المجتمع المدني:
تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة
العدد الخامس، تموز / يوليو – آب / اغسطس ٢٠٠١.
يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات، هاتف: ٤/٥٥٣٣١١٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨، ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن.

Civil Society Issues:
Deals with civil society, democratic and sustainable development issues.
No. (5). July, August 2001,
Al-Urdun Al-Jadid Research Center,
Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,
P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.
e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org
www.ujrc-jordan.org

رقم التصنيف : ٣٠٧,٧٦
المؤلف ومن هو في حكمه: مركز الأردن الجديد للدراسات
عنوان المصنف : قضايا المجتمع المدني (٥)
الموضوع الرئيسي : ١– المجتمع المدني / الديمقراطية / الاردن
رقم الاجازة: ١٤٦١/٦/٢٠٠١
رقم الايداع: ١٤٩٣/٦/٢٠٠١
بيانات النشر: عمان، مركز الاردن الجديد للدراسات
تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

من مكتبة المركز

وصلت الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

هنا وهناك

● كتاب للاستاذ ساري حنفي تحت عنوان «هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز» الطبعة الاولى – ٢٠٠١ . صدر عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، بالتعاون مع مؤسسة الدراسات المقدسية. ويأتي هذا الكتاب على هيئة مساهمة منهجية في سوسيولوجيا الهجرة والسوسيولوجيا الاقتصادية لمجموعات بشرية صغيرة، شكلت في اطارها الحالة الفلسطينية دراسة حالة.

مجلة احوال مصرية

● العدد الثالث عشر (صيف ٢٠٠١)، من مجلة احوال مصرية الفصلية، والتي تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام. تضمن العدد ملفاً بعنوان «المصريون والمصايف»، ومن بين موضوعاته الاخرى حوارات مع محمود سعيد وبهاء طاهر.

الدليل الارشادي للتعامل مع العنف الاسري

● الدليل الارشادي للتعامل مع العنف الاسري، وصدر عن مركز التوعية والارشاد الاسري في مدينة الزرقاء. يتضمن هذا الدليل مجموعة من المحاور التي تناقش العنف الاسري على صعيد المفاهيم ودور المؤسسات الاجتماعية في الحد من هذه الظاهرة. اعد هذا الدليل للنشر وقدم له مديرة مركز التوعية والارشاد الاسري الاستاذة ناديا بشناق.

الدولة والمجتمع المدني في اليمن

● كتاب الدولة والمجتمع المدني في اليمن للدكتور فؤاد عبد الجليل الصلاحي، وهو دراسة سوسيولوجية جديدة لانماط العلاقات والتفاعلات في مرحلتي التشطير والوحدة في اليمن، ركزت على اشكالية الكشف عن المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنشأة وتطور المجتمع المدني في اطار دور الدولة التحديثي وعلاقة النخبة الحاكمة بهذا الدور. وقد صدر هذا الكتاب عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان.

المرأة

● العدد ٩ – تموز ٢٠٠١ من نشرة «المرأة» التي تصدر عن اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية / اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة. تضمن العدد تنويهاً بحصول الاميرة بسمة على درجة الدكتوراة من جامعة اكسفورد على اطروحتها تحت عنوان «المنظور الاردني للتنمية»، اضافة الى تقرير خاص عن مؤتمر قضايا المرأة المعاصرة، ومقال خاص عن الامور التي على المرشحة للانتخابات النيابية التفكير بها، وغيرها من الموضوعات.

فلسطين / اسرائيل: سلام ام نظام عنصري؟!

● دراسة بعنوان «فلسطين/ اسرائيل: سلام ام نظام عنصري؟» للكاتب مروان بشارة. تناقش هذه الدراسة التي صدرت عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ضمن سلسلة مبادرات فكرية (١٩) الاوضاع الاسرائيلية الداخلية وقضايا العنف وانعكاساتها على العملية السلمية وتوجهات الفلسطينيين النضالية عبر انتفاضتهم الثانية. قدم للكتاب الصحفي المعروف محمد حسنين هيكل.

الافتتاحية

قانون الانتخاب المؤقت: لا بديل عن التنمية السياسية

حسين ابو رمان

ثلاثية الإجراءات السياسية والقانونية والتي تمثلت في حل مجلس النواب الأردني، اصدار قانون انتخاب مؤقت، وتأجيل الانتخابات الى وقت لاحق، تلتقي كلها عند نقطة أساسية تتعلق بالحاجة الى اصدار قانون انتخاب جديد.

فرغم أن هذه الخطوات الثلاث هي من النوع غير المرغوب به والذي يجد في العادة معارضة قوية لأنه يمثل خروجاً على المسار الطبيعي للحياة النيابية، الا أنها لم تجد، هذه المرة، أية معارضة تذكر، وان كان هناك تباين بشأن الموقف من مضامين قانون الانتخاب الجديد المؤقت. ويعود ذلك الى وجود ما يشبه الاجماع الوطني على ضرورة تعديل قانون الانتخاب السابق رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته، هذا في حين أن مجلس النواب الثالث عشر (١٩٩٧-٢٠٠١)، كشف بما لا يدع مجالاً للشك عن عدم قدرته على خوض غمار اقرار مشروع قانون الانتخاب الموجود لديه، بمعزل عن التوجهات الحكومية، فضلاً عن أن التجربة الأردنية في مجال قوانين الانتخاب الجديدة تشير الى تقليد اصدارها بقوانين مؤقتة.

موقف الرأي العام المحلي ومنظمات المجتمع المدني من القانون المؤقت تراوحت بين الترحيب الشديد وبين اعتباره قد حافظ على جوهر القانون القديم نفسه. وفي واقع الحال، فإن التطوير قد طال معظم الجوانب الإجرائية، كما طال تقسيم الدوائر وعدد المقاعد المخصصة لها. بالمقابل فقد أخفق القانون الجديد في الأخذ بأسباب التنمية السياسية عن طريق ادخال مبدأ القائمة النسبية لحصة من مقاعد المجلس وكذلك تخصيص حصة من المقاعد للتنافس الحر عليها بين النساء.

وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن القول أن الجوانب الاجرائية الإيجابية التي تضمنها القانون الجديد تشمل ما يلي:

- خفض سن الناخب من ١٩ الى ١٨ سنة.
- تكليف دوائر الاحوال المدنية بإعداد الجداول الانتخابية.
- استخدام البطاقة الشخصية الممغنطة في الاقتراع.
- تعزير دور القضاة في الاشراف على العمليات الانتخابية.
- فرز صناديق الاقتراع في مراكز الاقتراع نفسها.
- حق الناخب في الاقتراع في أي صندوق اقتراع ضمن دائرته الانتخابية.

إن الأثر الايجابي لهذه العمليات يذهب باتجاه زيادة عدد الناخبين ليشمل كل الجمهور الذي ينطبق عليه شرط السن، اضافة الى تعزيز فرص نزاهة الانتخاب العام وشفافيته. وهي مكتسبات جوهرية ومهمة.

ويضاف الى ذلك التعديلات التي ترتب عليها زيادة عدد مقاعد المجلس من (٨٠) الى (١٠٤) مقاعد، وزيادة عدد الدوائر من (٢١) إلى (٤٥) دائرة، إذ أن من شأن هذه الزيادة تحسين التمثيل المطلق لعدد كبير من الدوائر. ويلاحظ ان زيادة عدد الدوائر وتخصيص مقعد واحد لـ ١٨ دائرة منها يقرب اكثر فأكثر مبدأ الصَوت الواحد للناخب الواحد المعمول به في نظامنا الانتخابي من النموذج المفترض له والذي يقوم على اساس تخصيص مقعد واحد لكل دائرة.

أما هذه الدوائر التي خصص لكل منها مقعد واحد فهي دوائر مستحدثة من خلال تقسيم بعض الدوائر الكبيرة الى دوائر أصغر على مستوى اللواء، كوحدة ادارية، وتشمل هذه الدوائر الألوية التالية:

- ناعور (محافظة العاصمة).
- المزار الشمالي، الكورة، الأغوار الشمالية، الطيبة، الوسطية (محافظة اربد).
- الشونة الجنوبية، دير علا، عين الباشا (محافظة البلقاء).
- الأغوار الجنوبية، عي، فقوع (محافظة الكرك).
- الشوبك، البتراء (محافظة معان).
- الهاشمية (محافظة الزرقاء).
- بصيرا (محافظة الطفيلة).
- ذيبان (محافظة مادبا).
- كفرنجة (محافظة عجلون).

هذا النمط من التخصيص للمقاعد يراعي في العديد من المناطق التكوين الاجتماعي للمنطقة، لذلك يعد كما لو كان تخصيصاً للمقعد لفئات اجتماعية او عشائرية معينة.

إن إيجابيات التعديلات المارة قياساً بالقانون السابق أمر لا مناص من الاعتراف به وتثمينه باعتبار أن هذه التعديلات قد شكلت نقطة لقاء لتوافق وطني منذ عودة الحياة النيابية في عام ١٩٨٩.

ولكن هذه الإيجابيات لا يمكن أن تحجب أن القانون المؤقت لم يعالج الخلل الجوهري في القانون وهو موقفه الحيادي تجاه مسألة التنمية السياسية في البلاد وتجاه تعزيز فرص تمثيل المرأة في السلطة التشريعية ومؤسسات اتخاذ القرار. هذا رغم أن توافقاً عاماً قد تبلور بشأن الحاجة الى اعتماد نظام مختلط للانتخابات يجمع ما بين التصويت لمرشح في الدائرة والتصويت لقائمة على مستوى الوطن على أن يخصص نسبة معينة من المقاعد ليتم التنافس عليها على المستوى الوطني حتى وإن كانت هذه النسبة محدودة (١٠٪ - ١٥٪ مثلاً) لأن العبرة هي في أن تبدأ البلاد بالتعامل مع العملية الانتخابية والمجلس النيابي على أساس سياسي وحزبي على أمل أن يسهم ذلك تدريجياً في ترسيخ حضور الأحزاب في الحياة السياسية والبرلمانية.

والشيء نفسه ينطبق على غياب تخصيص حصة من المقاعد للمرأة باعتبار أن تخصيص نسبة من مقاعد المجلس النيابي هو المدخل الوحيد في الأمد المنظور لتمكين المرأة من الوصول الى قبة البرلمان باعداد مناسبة تتفق والحاجة الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مراكز صنع القرار.

وبسبب من ذلك، فانه لا مناص من تجديد المطالبة بتعديل القانون بما يستوعب متطلبات الاصلاح والتنمية السياسية وعمادها ترسيخ حضور الاحزاب والمرأة في الحياة السياسية للبلاد.

صدى المجتمع المدني

الاردن

صلاح الدين طاهر

أحزاب وجمعيات سياسية:

- نظمت جماعة الاخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي مهرجاناً خطابياً لنصرة الاقصى وفلسطين يوم ١/٦ في الساحة الرئيسية لمدارس الوحدات.
- نظمت جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي في محافظة المفرق يوم ٨/٦ مهرجاناً خطابياً لنصرة الأقصى.
- نظمت لجنة التعبئة الوطنية الأردنية للدفاع عن العراق يوم ٢/٧ ملتقاً وطنياً حول مشروع العقوبات الذكية على العراق وذلك في مركز الحسن الثقافي في الكرك.
- عقد في مقر حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» يوم ٤/٧ حوار مفتوح حول الانتخابات.
- اقام حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» فرع اربد يوم /٧ ١٥ مهرجاناً خطابياً في مقر الحزب.
- نظم حزب جبهة العمل الاسلامي في الزرقاء يوم ٢٣/٧ مهرجاناً خطابياً طالب المشاركون فيه الحكومة بالتراجع عن دمج البلديات.
- أقام حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» يوم ٢٨/٧ مهرجاناً خطابياً في الذكرى الثانية عشرة لتأسيس الحزب.

د. عبد اللطيف عربيات
الامين العام لجبهة العمل الاسلامي

سالم النحاس
الامين الاول لحشد

نقابات وجمعيات مهنية:

- نظمت اللجنة التحضيرية للجنة الفرعية لنقابة أطباء الأسنان في مادبا يوم ٢/٦ يوماً علمياً في قاعة مدارس الروم الأرثوذكس بمشاركة (٨٠) طبيب أسنان.
- نظمت نقابة أطباء الأسنان يوم ٢/٦ ندوة بعنوان «اتحاد طلبة الأردن الماضي والمستقبل».
- نظم مجمع النقابات المهنية فرع معان بالتعاون مع جامعة الحسين بن طلال يوم ٦/٦ ورشة عمل حول دور المرأة في المحافظة على البيئة.
- نظمت النقابات المهنية يوم ١٠/٦ احتفالاً كبيراً بمناسبة ذكرى الاستقلال في مجمع النقابات المهنية.
- نظمت شعبة الهندسة المعمارية في نقابة المهندسين يوم ١٣/٦ يوماً علمياً للحفاظ على الأبنية التاريخية والتراثية في الأردن.
- نظم مجمع النقابات المهنية في الكرك يوم ١٤/٦ ندوة حول العراق والعقوبات الذكية.
- نظمت اللجنة الفرعية لنقابة الصيادلة في اربد يوم ١٦/٦ اليوم العلمي المهني الثاني تحت عنوان «مهنة الصيدلة بين الواقع والطموح»، في قاعة مجمع النقابات المهنية.
- نظم مجمع النقابات المهنية في عجلون يوم ١٨/٦ ندوة بعنوان «العقوبات الذكية على العراق».
- عقدت جمعية مدققي الحسابات محاضرة حول الادوات المالية وفق المعيار ٣٩ يوم ٢٠/٦، وذلك في قاعة غرفة تجارة عمان.
- نظمت لجنة الفروع في نقابة المهندسين الأردنيين يوم ٢٠/٦ ورشة عمل حول اللامركزية في ظل القانون الجديد للنقابة.
- اقامت اللجنة العلمية لشعبة الهندسة الكيماوية في نقابة المهندسين يوم ٢٥/٦ يوماً علمياً حول الدهانات وتطبيقاتها.
- عقدت اللجنة الاعلامية في نقابة المهندسين في مجمع النقابات المهنية يوم ٧/٧ ورشة عمل اعلامية حول آلية اعداد الخبر الصحفي وتحريره.
- نظمت جمعية المحاسبين الأردنيين يوم ١٥/٧ دورة حول الضريبة العامة على المبيعات.
- اختتم في مجمع النقابات المهنية في عمان يوم ١٩/٧ فعاليات اسبوع المقاومة والنصر الذي نظمه الملتقى الوطني للنقابات المهنية وأحزاب المعارضة.
- عقدت جمعية مدققي الحسابات يوم ٢٢/٧ دورة تدريبية حول الأدوات المالية واشتقاقاتها.
- اقامت اللجنة الثقافية في مجمع النقابات المهنية بعمان يوم ٢٣/٧ ندوة بعنوان «الانتخابات النيابية الى أين؟».

مجمع النقابات المهنية

روابط وهيئات ثقافية:

- أقام اتحاد الكتاب الأردنيين يوم ٢/٦ احتفالاً بمناسبة عيد الاستقلال.
- بدأت يوم ٤/٦ فعاليات الاسبوع الثقافي الخامس لملتقى اربد الثقافي.
- اقام منتدى اربد الثقافي يوم ٦/٦ ندوة بعنوان «عمان عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠٠٢، في مقر المنتدى.
- احتفلت جمعية الثقافة العربية الاسلامية يوم ٨/٦ بذكرى المولد النبوي الشريف وذكرى الاستقلال وذلك في المركز الثقافي الملكي.
- تواصل فعاليات ملتقى حطين الثقافي السادس (ملتقى الاقصى الثقافي) التي بدأت يوم ١٢/٦ في قاعة مكتبة مخيم حطين وتستمر الفعاليات لمدة أربعة أيام.
- نظم نادي الرواد الثقافي ملتقاه السادس يوم ١٥/٦ تحت عنوان «ملتقى الاقصى الثقافي» دعماً لانتفاضة الاقصى المباركة.
- نظم نادي الفيحاء الثقافي يوم ١٧/٦ محاضرة حول أثر الحضارة العربية في انبثاق عصر النهضة.
- أقام منتدى علان الثقافي (محافظة البلقاء) يوم ٢٤/٦ ندوة بعنوان العقوبات الذكية على العراق.
- استضاف ملتقى اربد الثقافي ضمن فعاليات الاسبوع الثقافي السابع يوم ٣/٧ رئيس رابطة الكتاب الأردنيين جمال ناجي في محاضرة حول عمان عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٢ .
- عقدت جمعية المكتبات الأردنية يوم ٨/٧ دورة تأهيلية للعاملين في مجال المكتبات ومراكز المعلومات.
- نظم نادي الوطن الثقافي في الرصيفة يوم ٢١/٧ محاضرة حول مكافحة المخدرات.
- نظمت جمعية شهداء مؤتة للثقافة الاسلامية في الكرك يوم /٧ ٢٦ ندوة حول الكرك تاريخ وحضارة في مركز الحسن الثقافي.

رابطة الكتاب الاردنيين

جمعيات وهيئات الأعمال:

- بدأت جمعية المصدرين الأردنيين بالتعاون مع الجمعية الأردنية الأمريكية يوم ٢/٦ بتنفيذ برنامج متكامل للتعريف باتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها بين الأردن والولايات المتحدة.
- نظمت جمعية المصدرين الأردنيين والجمعية الأردنية الأمريكية يوم ١٠/٦ في غرفة صناعة عمان ندوة تحت عنوان «التعريف باتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة».
- عقدت في جمعية البنوك الأردنية يوم ١٧/٦ محاضرة حول تنشيط الاقتصاد الأردني القاها د. جواد العناني.
- عقدت في غرفة صناعة الزرقاء يوم ٢٥/٦ ندوة حول اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الامريكية.
- عقدت غرفة صناعة عمان بالتعاون مع جمعية البنوك الأردنية يوم ١/٧ ندوة بعنوان مقدمة الى التجارة الالكترونية.
- نفذت جمعية المصدرين الأردنيين يوم ١١/٧ ندوة تعريفية باتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وذلك في مؤسسة تنمية الصادرات.
- نظمت غرفة تجارة العقبة يوم ١٧/٧ لقاء مفتوحاً شارك فيه زهاء ٣٠٠ تاجر وصناعي وصاحب مهنة.
- نظمت جمعية المصدرين الأردنيين وغرفة التجارة الأردنية الأمريكية يوم ٢٠/٧ ندوة للتعريف باتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها بين الأردن والولايات المتحدة.
- نظمت جمعية المصدرين الأردنيين يوم ٢٨/٧ دورة متخصصة حول أساليب ومهارات التعامل مع العملاء.

هيئات نسائية أو تعنى بشؤون المرأة:

- عقدت جمعية صاحبات الأعمال والمهن بالتعاون مع مشروع الكفاءة والتوعية يوم ٦/٦ ورشة عمل بعنوان «كتابة مشروع مقترح» في فندق هوليدي ان.
- نظم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني في محافظة العقبة يوم ١٢/٦ محاضرة حول ادارة الحملات الانتخابية.
- احتفل تجمع لجان المرأة الوطني الأردني فرع جرش يوم ١٧/٦ بمناسبة ذكرى الاستقلال والجلوس الملكي.
- اقامت جمعية تنظيم وحماية الاسرة بالتعاون مع تجمع لجان المرأة في الطفيلة يوم ١٨/٦ ندوة بعنوان «الشباب ومرحلة المراهقة».
- نظم تجمع لجان المرأة في عمان يوم ١٩/٦ محاضرة حول دور المرأة في التنمية الريفية المستدامة.
- نظم الاتحاد النسائي الأردني فرع جرش يوم ٢١/٦ ندوة حول تفعيل دور المرأة ومشاركتها في الانتخابات النيابية.
- نظم المعهد الدولي لتضامن النساء مكتب العقبة بالتعاون مع اللجنة الفرعية لنقابة المحامين يوم ٢٥/٦ حلقة تدريبية بعنوان «المحكمة الجنائية الدولية آلية جديدة لتطبيق القانون على المستوى الدولي».
- اختتام فعاليات ورشة عمل «مهارات الاتصال ومفاهيم الصحة الانجابية» يوم ٢٤/٦ والتي نظمتها الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة بالتعاون مع أوقاف اربد.

● نظم المعهد الدولي لتضامن النساء فرع الأردن بالتعاون مع جمعية العقبة للثقافة والفنون والتراث يوم ٣/٧ دورة تدريبية حول «النساء والمواطنة ومهارات القيادة».

● عقد المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ٨/٧ محاضرة حول الاتجاهات الفكرية المعاصرة في العالم العربي وأثرها على الثقافة والهوية العربية.

● نظم الاتحاد النسائي فرع المفرق يوم ٢٤/٧ ندوة بعنوان «أهمية تعزيز دور المرأة في الانتخابات النيابية».

● نظم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني في السلط يوم ٢٨/٧ محاضرة حول الزراعة العضوية.

جمعيات الخريجين:

● اقام نادي خريجي الجامعات العراقية يوم ٥/٦ ندوة موسعة حول ذكرى نكسة حزيران.

● نظم نادي خريجي الجامعات العراقية يوم ١٦/٦ ندوة حول ما يسمى بالعقوبات الذكية على العراق.

جمعيات ولجان حقوق الإنسان:

● نظمت جمعية حقوق المواطن الأردنية يوم ٦/٦ ورشة عمل حول اللاجئين الفلسطينيين في المركز الثقافي الملكي.

● عقدت اللجنة الملكية لحقوق الانسان يوم ٢٦/٦ دورة تدريبية بعنوان «حقوق الانسان .. التوعية والتعليم».

● تخريج دورة لحقوق الانسان في جمعية السلط الخيرية يوم ٢٥/٧ نظمت بالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الانسان.

● نظمت مجموعة القانون من اجل حقوق الانسان «ميزان» يوم ٢٩/٧ حلقة نقاش حول مسودة مشروع قانون الجمعيات الخيرية الجديد.

● نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي يوم ٣٠/٧ ورشة عمل في مجال الاصلاح الجنائي.

جمعيات ولجان اجتماعية:

● نظم مركز الأميرة بسمة للتنمية الاجتماعية فرع الشوبك خلال يومي ١٤-١٥/٦ ورشة عمل حول «الشباب .. شركاء التنمية وذلك في مقر المركز في الشوبك.

● عقدت جمعية السلط الخيرية يوم ١٦/٦ حلقة دراسية عن ثلاثة رموز قضائية وذلك في قاعة مركز السلط الثقافي.

● نظمت جمعية عيبال الخيرية يوم ١٢/٧ محاضرة طبية حول اهمية الكشف المبكر في الشفاء التام من السرطان.

جمعيات البيئة:

● نظمت الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية محاضرة القتها يوم ٢/٦ الهام ابو عيشة بعنوان «استعمال مياه المسوس في الري بوادي الأردن».

● نظمت جمعية البيئة الأردنية يوم ١٢/٦ احتفالاً بيوم العمال العالمي ويوم البيئة العالمي وذلك في مركز الحسين الثقافي في رأس العين.

● نظمت جمعية البيئة الأردنية فرع مادبا يوم ٣/٧ جولة اعلامية للأسرة الصحفية للاطلاع على الواقع البيئي في المحافظة.

● عقدت لجنة الاعلام والعلاقات العامة في الجمعية الوطنية للبيئة والحياة البرية بالتعاون مع شركة جوردن هيركوم يوم ٩/٧ ندوة بعنوان «يداً بيد لمكافحة التدخين».

● نظمت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ومشروع الكفاءة والتوعية المائية يوم ١٠/٧ ورشة عمل بعنوان «ادخال المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية الوطنية».

● أعلنت جمعية البيئة الأردنية يوم ٢٨/٧ عن خطة عمل شمولية في مجال البيئة تنفيذ من خلال حلقات نقاش.

● نظمت جمعية البيئة الأردنية يوم ٣١/٧ حلقة نقاشية بعنوان «البيئة والغذاء».

جمعيات الحماية والرعاية:

● نظمت اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين محاضرة يوم ١٥/٦ حول سبل مكافحة التدخين والقوانين المعمول بها في هذا المجال.

● نفذت جمعية حماية المستهلك في الفترة من ١١-١٤/٧ استطلاعاً ميدانياً حول رفع اسعار بعض المشتقات النفطية.

● نظمت جمعية العفاف الخيرية يوم ١٥/٧ ورشة عمل حول تنمية التفكير الابداعي عند الأطفال.

● نظمت جمعية العفاف الخيرية في مدارس الارقم الاسلامية في عمان يوم ٢٠/٧ حفل الزفاف الجماعي الثامن.

● طالبت جمعية حماية المستهلك يوم ٣١/٧ باعتماد مشروع القانون الذي اعدته في عام ١٩٩٨ .

مراكز ابحاث ودراسات:

● نظم مركز الاعلاميات العربيات للدراسات والابحاث بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية في الفترة من ١٦-١٨/٦ مؤتمراً بعنوان «الاعلاميات العربيات لعام ٢٠٠١» وذلك في فندق الهوليدي ان.

● نظم مركز دراسات اللاجئين والنازحين في جامعة اليرموك يوم ٢٥/٦ ورشة عمل بعنوان «اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية».

هيئات ومجالس طلابية:

● نظم طلبة الجامعة الأردنية مسيرة طلابية حاشدة يوم ٣٠/٧ تعبيراً عن رفضهم للممارسات الصهيونية الاستفزازية ومحاولة وضع حجر الأساس للهيكل المزعوم في القدس.

● نظم مجلس طلبة الجامعة الهاشمية يوم ٣١/٧ مهرجاناً خطابياً واعتصاماً لعدة ساعات في ساحة الجامعة تضامناً مع الاهل في فلسطين ورفضهم لوضع حجر الأساس للهيكل المزعوم.

الحزب الشيوعي الأردني يحتفل بيوبيله الذهبي

احتفل الحزب الشيوعي الأردني يوم ١٦ آب في مركز الحسين الثقافي في مهرجان خطابي مهيب بالذكرى الخمسين لتأسيس الحزب بمشاركة واسعة من ممثلي الأحزاب الوطنية الأردنية والأحزاب الشيوعية العربية والصديقة وصفّ من ممثلي السلك الدبلوماسي ومن الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية.

وأشار العديد من المتحدثين في كلماتهم بالدور الذي لعبه الحزب عبر مسيرته النضالية في الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية وعن الحقوق والحريات العامة والديمقراطية وفي الدفاع عن القضايا الحياتية والمعاشية للطبقة العاملة وسائر الكادحين الذين يناضلون من أجل وطن حر ديمقراطي وسعيد، مثمنين عالياً تضحيات الحزب ومناضليه خلال العقود الماضية من مسيرتهم الكفاحية. والقى د. منير حمارنة الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني كلمة الحزب والتي أكد فيها أن المعالجة السديدة للأزمة السياسية والاقتصادية تتطلب تحقيق الحياة الديمقراطية وترسيخها وتوسيع هامش الحريات الديمقراطية في جميع المجالات.

مركز الأردن الجديد يهنئ

هذا وكان الاستاذ هاني الحوراني مدير عام مركز الأردن الجديد قد بعث ببرقية تهنئة للحزب بمناسبة الاحتفال بيوبيله الذهبي، قال

فيها: لقد كان الشيوعيون الأردنيون على امتداد تاريخهم في طليعة أبناء شعبهم وأمتهم مناضلين من أجل التحرر والتقدم والعدالة الاجتماعية، ونحن على ثقة بأن هذا التاريخ الكفاحي المجيد يشكل رافعة ثابتة لمواصلة الحزب دوره النضالي من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية لشعبنا وفي مواجهة التحديات المحلية والإقليمية التي تتمخض عن المرحلة التاريخية الراهنة. وإلى الأمام دوماً.

◆ ـــ الوطن العربي والعالم ـــ ◆

نظام جديد للمؤسسات الصحفية في السعودية

اعتمدت المملكة العربية السعودية يوم ١٧/٧ نظاماً جديداً للمؤسسات الصحفية ينص على إنشاء هيئة مهنية تعنى بشؤون مئات من الصحفيين السعوديين للمرة الأولى في المملكة، والنظام الجديد يكلف وزير الاعلام اصدار التراخيص الصحفية بعد موافقة مجلس الوزراء على طلب يتقدم به ما لا يقل عن ثلاثين شخصاً من الحاصلين على مؤهل جامعي على الأقل او من رجال العلم والفكر وعلى ان يكون رئيس المؤسسة ورئيس تحرير المطبوعة من السعوديين.

كما يقضي النظام بإنشاء هيئة للصحافيين السعوديين ذات شخصية اعتبارية مستقلة تعنى بشؤون الصحافيين وتحدد اللائحة التنفيذية مهماتها واختصاصاتها.

منظمة حقوق انسان جديدة في سوريا يعلن عنها المحامي هيثم المالح

اعلن المحامي هيثم المالح في نهاية تموز الماضي عن تشكيل جمعية جديدة في سوريا تعنى بحقوق الانسان تحت اسم «جمعية حقوق الانسان في سوريا» تتكون من ٤٠ شخصية من المهتمين بالشأن العام وهذه الجمعية الثانية من نوعها في سوريا، وتتهيأ الجمعية لتقديم الأوراق للحصول على ترخيص حكومي، وتهدف الجمعية الى الدفاع عن حقوق الانسان المهضومة في العالم العربي. وكانت السلطات السورية قد رفضت ترخيص المنتديات السياسية ومجموعات حقوق الانسان منذ ان فرضت قيوداً على نشاطات هذه المجموعات في شباط الماضي ملزمة اياها بتقديم طلبات ترخيص.

منتدى عربي ضد العولمة في لبنان

اعلن المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية زياد عبدالصمد أن أول منتدى ضد العولمة في العالم العربي سيعقد في لبنان في ٢ تشرين الثاني المقبل ويتزامن مع الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في قطر في الفترة ما بين ٩-١٣ من الشهر نفسه، وأوضح عبدالصمد ان اعمال المنتدى تساهم في الحركة الدولية المعارضة لسيطرة الشركات العملاقة في البلدان القوية على التجارة العالمية من خلال م.ت.ع وذلك بهدف تصويب آليات التجارة واعطائها مضموناً تنموياً وعدالة توزيع الثروات. وان المنتدى ينظم لقاءات شعبية في المناطق تتناول مواضيع اقتصادية عدة.

يذكر أن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية تضم ٤٥ شبكة وطنية ومنظمة أهلية من ١٢ دولة عربية.

حزب جديد في تونس

تم الاعلان في تونس في نهاية تموز الماضي عن تأسيس حزب جديد تحت اسم «المؤتمر من أجل الجمهورية» برئاسة الرئيس الأسبق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، والرئيس السابق للمجلس الوطني للحريات بتونس الدكتور منصف المرزوقي. وضمت قائمة الحزب ٣١ شخصاً من المثقفين وناشطي المجتمع المدني واساتذة الجامعات من داخل تونس وخارجها.

واشار بيان وزعه الحزب ونشرته «قدس برس» الى أن تأسيس الحزب يأتي لمواجهة استفحال الأزمة السياسية والنفسية والاجتماعية، وان ممارسة الحقوق مضمونة بالدستور التونسي والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التي ابرمتها تونس، وانه سيناضل من اجل الممارسة الفعلية لحرية الرأي للجميع وحرية التنظيم واقامة الانتخابات الحرة النزيهة والموضوعية تحت رقابة وطنية ودولية فعالة، وشدد على ضرورة التداول على منصب رئيس الجمهورية بين الاحزاب والاشخاص حسب ارادة الشعب ومنع الترشيح لأي كان أكثر من دورتين، ومنع الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة أي حزب.

كما طالب بارساء الديمقراطية الاجتماعية وذلك بإنشاء وتمويل الجمعيات المدنية،

الحوراني يعزي قيادة الجبهة الشعبية باستشهاد القائد ابو علي مصطفى

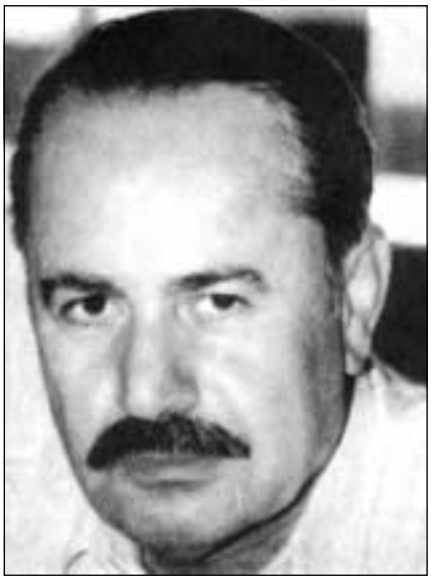

وجه الاستاذ هاني الحوراني مدير مركز الاردن الجديد برقية تعزية الى قيادة الجبهة الشعبية، جاء فيها:

تلقيت وزملائي في مركز الاردن الجديد للدراسات بألم عميق وسخط كبير نبأ الجريمة الصهيونية النكراء التي استهدفت حياة الرفيق ابو علي مصطفى الامين العام للجبهة الشعبية، القائد الوطني والقومي البارز الذي عرفته امتنا كأحد ابنائها البررة الذين نذروا انفسهم للنضال الثوري، فكان من ابرز مؤسسي وقادة الثورة الفلسطينية وعلماً من اعلام الكفاح الفلسطيني المعاصر.

ان استشهاد الرفيق ابو علي مصطفى على تراب وطنه وبين ابناء شعبه لدليل على عنفوان الشعب الفلسطيني المكافح وارادته الصلبة في مقارعة الاحتلال حتى تحقيق اهدافه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

واننا اذ نتقدم الى قيادة وكوادر ومناضلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باحر مشاعر العزاء والمواساة، لنسأل الله ان يتغمد فقيدنا الكبير برحمته ويلهم ذويه ورفاقه الصبر والسلوان.

❋ ❋ ❋

والشهيد من مواليد عرابة، قضاء جنين، فلسطين، عام ١٩٣٨ . درس المرحلة الاولى في بلدته، ثم انتقل عام ١٩٥٠ مع بعض افراد اسرته الى عمان، وبدأ حياته العملية واكمل دراسته فيها.

انتسب الى عضوية حركة القوميين العرب عام ١٩٥٥، وتعرف الى بعض اعضائها من خلال عضويته في النادي القومي العربي في عمان.

في عام ١٩٦٥ ذهب بدوره عسكرية سرية (لتخريج ضباط فدائيين) في مدرسة انشاص الحربية في مصر، وعاد منها ليتولى تشكيل مجموعات فدائية، واصبح عضواً في قيادة العمل الخاص في اقليم الحركة الفلسطيني. غادر الاردن الى لبنان في بداية السبعينات. وفي المؤتمر الوطني الثالث للجبهة عام ١٩٧٢ انتخب نائباً للامين العام. وانتخب في المؤتمر الوطني السادس للجبهة، عام ٢٠٠٠، امينا عاماً.

واعتبارها طرفاً أساسياً في الحياة السياسية وتشجيع اللامركزية الادارية، وإعطاء البلديات والمجالس الجهوية القدر الاقصى من الصلاحيات.

المنظمة العربية تصدر تقريرها حول حالة حقوق الانسان في البلدان العربية خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان يوم ٢٩/٧ تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٠ وأهم المؤشرات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ وقد تضمن التقرير استمرار التقدم في انضمام البلدان العربية للمواثيق الدولية بانضمام السعودية لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وانضمام قطر لاتفاقية مناهضة جميع اشكال التعذيب، وكذلك انضمام عشرة بلدان عربية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما اشار الى الاصلاحات السياسية التي جرت بإقرار ميثاق وطني في البحرين، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية في مصر بما يكفل الاشراف القضائي الكامل على الانتخابات والغاء عقوبة الجلد في السجون المصرية، اضافة الى نقل الاشراف على السجون في تونس الى وزارة العدل.

بالمقابل اشار التقرير الى بؤر النزاع المزمنة واستمرار الحرب الأهلية في السودان وتراجع مؤشرات التحسن النسبي في اعمال العنف والارهاب التي تفشت في الجزائر في الاشهر الاخيرة بعد التقدم الذي أحرزته في اعقاب تطبيق قانون الوئام المدني.

كما أظهر التقرير قلق المنظمة من التدهور الخطير الذي تشهده المنطقة حيال قضيتيها المركزيتين: حقوق الشعب الفلسطيني، واستمرار العقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ عشر سنوات دون مبرر، ويحمل اسرائيل المسؤولية في المماطلة بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع السلطة الفلسطينية وطرحها حلولاً عنصرية شبيهة بنظام «الآبار تهايد»، وحمل الولايات المتحدة مسؤولية التدهور بحمايتها من الادانة الدولية.

تراجع الحريات العامة في سوريا

تحدث تقرير للجان الدفاع عن حقوق الانسان في سوريا صدر في مطلع آب ٢٠٠١ بأن المرحلة الأخيرة قد شهدت تراجعاً في اوضاع حقوق الانسان، وان اعتقالات شملت اشخاصاً من انتماءات سياسية مختلفة، وقالت مجلة «امارجي» في عددها الثاني التي تصدر بطريقة غير مرخص بها وتوزع في سوريا وتعنى بقضايا حقوق الانسان بأن أجهزة الأمن القت القبض على حسين داوود وهو مسؤول في حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا، وان مصيره لا زال مجهولاً، وكذلك على نوح أحمد سليمان لالقائه قصيدة يعتز بها بأصله الكردي، وعلى عيسى المللي من حزب التوحيد الاسلامي قبل ١٤ شهراً.

وأشارت المجلة الى أن المعتقلين المفرج عنهم يحرمون من حقوقهم المدنية والسياسية ويمنعون من حق الانتخاب او العمل في المؤسسات الرسمية. وكان الرئيس السوري قد أفرج أثر تسلمه السلطة عن اكثر من ٦٠٠ معتقل سياسي. وقد رحبت بذلك لجان الدفاع عن حقوق الانسان في حينه.

أحزاب يمنية تطالب بتشكيل هيئة وطنية لاصلاح المناخ السياسي والانتخابي

طالبت سبعة أحزاب يمنية معارضة بتشكيل هيئة وطنية في مذكرة قدمتها الى الحكومة في الاسبوع الأول من تموز نشرتها قدس برس ٨/٧/٢٠٠١ جاء فيها: «شكل غياب الأجواء العامة المناسبة للانتخابات الارضية الحقيقية للانتقاص من حرية الممارسة الانتخابية والتلاعب بالقواعد الإجرائية والقانونية المنظمة لها، واتساع نطاق الخروقات والمخالفات، الأمر الذي أدى الى افساد العملية الانتخابية وتراجع ثقة الشعب بها، وطالبت المذكرة بعدة ضمانات ابرزها ضمان حيادية الاجهزة الرسمية والوظيفية العامة وعدم

تسخيرها للحزب الحاكم وحيادية المال العام والإعلام الرسمي من خلال خضوعه للجنة وطنية للاعلام، ومعالجة آثار حرب صيف ١٩٩٤ واعادة الموظفين المفصولين والمبعدين عن أعمالهم بسبب الحرب. ودعت المذكرة ايضاً الى الأخذ بنظام القادمة النسبية لاصلاح النظام الانتخابي والاستفتاء.

مجلس أعلى للمرأة البحرينية

أصدر أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمراً بتشكيل مجلس اعلى للمرأة، يكون مسؤولا عن كل ما يتعلق بشؤون المرأة البحرينية لدى جميع الجهات. وقد عين أمير البحرين الشيخة سبيكة إبراهيم آل خليفة رئيسة للمجلس الذي سيتكون من ٣١ عضواً يتم اختيارهم من الشخصيات العامة وذوي الخبرة في شؤون المرأة.

وسيتولى المجلس وضع مشروع خطة للنهوض بالمرأة، وتفعيل المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني المتعلقة بالمرأة، وتقديم المقترحات الخاصة بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة .

هذا ومن المقرر أن تجرى في البحرين انتخابات عامة تفضي إلى تشكيل برلمان يتمتع بصلاحيات تشريعية كاملة في عام ٢٠٠٣ .

تأسيس المجلس الاسلامي العالمي للحوار في خدمة قضايا العدل والسلام العالمي

عقد في مدينة «ليستر» في انجلترا الاجتماع التأسيسي للمجلس الإسلامي العالمي للحوار بحضور علماء وشخصيات اسلامية معروفة، وأعرب عدد من أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان الهدف من هذا المجلس هو العمل على ازدهار ورفاه المجتمع الإنساني وبناء العلاقات الودية بين أهل الايمان جميعاً وحماية كرامة الانسان والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والجوع والاضطهاد وسوء استخدام المصادر الطبيعية في العالم، وقد عقد المجلس عدة جلسات بعناوين مختلفة أبرزها (المسلمون والحوار، قضايا وتحديات أمام الحوار، أولويات الحوار)، وتم انتخاب هيئة ادارية للمجلس وهم: الدكتور عرفان احمد، البروفيسور ابراهيم رسول، د. غزالي بصري، د. امتياز يوسف، د. محمد صديق، د. سليمان نيانج، د. صالحة عابدين، وتقرر تعيين رؤساء دوليين للمنظمة وهم: أ. كامل الشريف من الأردن، البروفيسور خورشيد احمد من باكستان، البرفيسور زكريا بشير من السودان، آية الله محمد التسخيري من ايران، واصدر في نهاية اجتماعه بياناً أكد فيه احترام الديانات السماوية والعلاقات الشفافة المتداخلة في العالم والتعامل مع الديانات الأخرى بالطريقة اللائقة التي يحث عليها القرآن ودعم الجهود التي تبذلها المنظمات الاسلامية في ساحات الحوار.

الاتحاد النسائي العالمي يدين الممارسات الاسرائيلية ويقرر تنظيم لقاء عالمي للفتيات في باريس

اصدر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي بياناً ندد فيه بتصعيد قوات الاحتلال الاسرائيلي لجرائمها الوحشية في فلسطين مما أدى إلى استشهاد ما يقارب ٧٠٠ مواطن منهم ٢٢٠ طفلاً وجرح حوالي ٢٠ ألف آخرين، وأشارت السيدة إملي نفاع عضو الاتحاد الى أن الاتحاد أكد في بيانه ان الوضع المتفجر لا يهدد فقط أمن وسلام المنطقة بل يهدد السلام العالمي، وطالب بوقف العدوان الاسرائيلي وتوفير حماية دولية والزام اسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتقديم مجرمي الحرب الاسرائيليين الى محاكم دولية بالاضافة الى تطبيق قرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين وتفكيك المستوطنات واطلاق سراح جميع المعتقلين العرب في السجون الاسرائيلية.

واستعرضت السيدة نفاع جدول اعمل المؤتمر الذي تضمن تقارير حول اوضاع المرأة في مختلف المناطق وتحديد زمان ومكان انعقاد مؤتمر الاتحاد العام وتقييم المسيرة العالمية للنساء، كما تقرر تنظيم لقاء عالمي للفتيات في مدينة باريس في تشرين الأول المقبل في إطار الإعداد لمؤتمر الاتحاد وتقديره لأهمية دور القوى الشابة في مسيرة الاتحاد الذي انشيء للدفاع عن حقوق النساء وحماية الطفولة ضد الحرب ومن اجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

اللجنة العربية لحقوق الإنسان تطالب بشجب الإعتداءات على حرية وكرامة النساء في المغرب

في وقت تتراجع فيه الدعوات المتطرفة في عدد كبير من الدول العربية والإسلامية، وتبدأ من جديد ترتفع أصوات الإصلاح السياسي والاجتماعي على أيد نساء ورجال يطالبون بالمساواة بين الجنسين ويعتبرون حقوق المرأة من كرامة الإنسانية ومقومات أنسنة الحاضر والمستقبل. تتصاعد أصوات هنا وهناك للاعتداء على المرأة المناضلة في محاولة لوقف الدور المتصاعد للمرأة في إيران ومصر والمغرب وغيرها من الدول.

وقد أعلنت اللجنة العربية لحقوق الإنسان أكثر من مرة عن استنكارها للحملة التي تتعرض لها الحقوقية الشاعرة حكيمة الشاوي في المغرب كذلك لحملات الترهيب التي تعرضت لها الحقوقية عائشة الشنة والصحفية اسمهان عمور. وقد تأكد لها من الزملاء في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعرض الصحفية أمينة أخباب للتعنيف والمس بالكرامة والتدخل في شأن ملبسها ومحاولة منعها من أداء عملها داخل قبة البرلمان من طرف ممثل حزب العدالة والتنمية الديني.

وكانت قد وقعت عدة دعوات واعتداءات تعرضت لها نساء أخريات، فيما يمس بحقوق المرأة وفقاً لالتزامات المغرب في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان واتفاقية مناهضة أشكال التمييز بين الجنسين (التي وقعتها المغرب مع تحفظات).

إن اللجنة العربية لحقوق الإنسان التي تعتبر دور المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية معياراً لمكانة العرب والمسلمين في التاريخ الإنساني ومعياراً للتنمية والدمقرطة واحترام الحقوق الإنسانية. تدين كل هذه الممارسات الاستفزازية المخالفة للقانون المغربي والشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وتعلن عن تضامنها مع كل الصحفيات والحقوقيات اللاتي تعرضن للإساءة وتطالب الدولة المغربية باحترام التزاماتها محلية كانت أم دولية. كما تتوجه بالنداء إلى كل رواد الإصلاح الإسلامي في العالمين العربي والإسلامي مطالبة إياهم بأخذ الموقف المنسجم مع أقوالهم وأطروحاتهم حول حقوق المرأة وشجب هذا الاعتداء على حرية وكرامة النساء.

نساء مغربيات

تقارير

تقرير ١

تفاعلات الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية

يسري مصطفى*

كان الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية الذى أنهى أعماله فى مقر الأمم المتحدة بجنيف يوم الجمعة ١٠ آب/أغسطس ، هو المحطة الأخيرة فى سلسلة الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى ضد العنصرية الذى سيبدأ أعماله فى مدينة دربان بجنوب افريقيا فى نهاية الشهر الجارى. وتجدر الإشارة الى أن هذا الاجتماع لم يكن ليعقد لولا إخفاق الاجتماع الثانى للجنة التحضيرية فى حسم الخلافات بين الدول حول قضايا أساسية يتضمنها مشروع إعلان عمل المؤتمر وبرنامجه، وفى مقدمة هذه القضايا قضيتان رئيستان هما: التعويضات عن العبودية السابقة وهى قضية تخص الدول والمجتمعات الأفريقية وذوى الأصول الأفريقية فى أمريكا وأوربا، أما القضية الثانية فهى العنصرية الإسرائيلية والصهيونية، وتخص بالأساس الدول العربية. وفى مواجهة هذه المطالب تقود الولايات المتحدة الأمريكية بدعم أوروبى وكندي حملة شرسة لإسقاط القضيتين من جدول أعمال المؤتمر من خلال التهديد بمقاطعة المؤتمر، والتلويح بان إصرار الأفارقة والعرب على إدراج هذه المطالب يهدد بإفشال المؤتمر. وفيما يلى استعراض للملامح العامة للتفاعلات السلبية والايجابية التى شهدها الاجتماع على المسارين الحكومي وغير الحكومي فى علاقتهما بالقضية الرئيسة التى تخصنا وهى عنصرية دولة إسرائيل.

التفاعلات الحكومية-الحكومية

بدأ الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية تسبقه تهديدات الولايات المتحدة بمقاطعة المؤتمر إذا ما تم وصم اسرائيل بالعنصرية. وسبقه أيضا تصريح للسيدة مارى روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تكرر فى كلمتها فى الجلسة الافتتاحية، طالبت فيه الحكومات العربية بعدم السعى من أجل إحياء القرار الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية، وهو الأمر الذى كان بمثابة صدمة للمنظمات غير الحكومية العربية، فتم إرسال خطاب احتجاج باسم المنظمات المشاركة فى مؤتمر القاهرة التحضيري اليها. وارتبط بذلك صمت الحكومات العربية إزاء التهديدات الأمريكية وتصريح السيدة روبنسون. خلق هذا الوضع منذ البداية انطباعاً سلبياً إلى حد كبير بشأن مآل قضية عنصرية اسرائيل فى الوثيقة الحكومية.

ولم يقتصر الموقف الأمريكي على دائرة المفاوضات داخل القاعات الرسمية، بل حضر أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي ويدعى توم لانتوس إلى مقر الأمم المتحدة، وعقد مؤتمراً صحفياً كان الأكثر فجاجة فى لغته، حيث أعلن مهدداً بأن إثارة قضية الصهيونية والعنصرية أو حتى ذكر دولة اسرائيل سوف يترتب عليه عواقب من بينها السعى إلى إقناع الحكومة الأمريكية بمقاطعة المؤتمر، وعدم منحه شرف المشاركة الأمريكية، وكذلك السعي لدى الإدارة الأمريكية لحجب المخصصات المالية الأمريكية للأمم المتحدة. ورداً على سؤال عما إذا كان هذا سوف يرتبط بعقوبات على الدول العربية، أفاد بأن لكل فعل رد فعل.

يعكس هذا الوضع الذى شهده المسار الحكومى أثناء الاجتماع، أن التفاوض على الحقوق يحكمه منطق السياسة وعلاقات القوة. وفي إطار علاقات القوى هذه، ساد انطباع عام بأن الولايات المتحدة سوف تحسم عملية التفاوض لصالح اسرائيل. وظل السؤال هو: ما هى مساحة التنازل من قبل الحكومات العربية؟ وإذا أردنا أن نطرح السؤال بصورة إيجابية فنقول: ما السقف العربى الذى لا يمكن النزول عنه حتى فى ظل الضغوط الأمريكية؟

إن الاجابة على هذا السؤال ظلت غير واضحة حتى بعد انتهاء الاجتماع التحضيرى لسببين: الأول: وهو أن التفاوض الفعلي على هذه القضية كان يجرى خارج قاعات الاجتماع من خلال أوراق غير رسمية وغير معلنة، والثاني: هو استمرار التهديدات الأمريكية بمقاطعة المؤتمر إلى ما بعد الاجتماع. ولكن المؤكد هو أن وصم الصهيونية بالعنصرية بات من الأمور المستبعدة من الوثيقة الحكومية.

التفاعلات الحكومية-غير الحكومية

من اللافت للنظر أن الاجتماع التحضيرى الثالث قد شهد حضوراً كثيفاً للمنظمات الصهيونية من أمريكا وكندا، هذا فى حين لم تحضر أية منظمة غير حكومية اسرائيلية. وفى الواقع أنه يصعب وصف هذه المنظمات الصهيونية بأنها منظمات غير حكومية نظراً لعلاقتها القوية بالخارجية الإسرائيلية والكونجرس الأمريكي.

هذه هي حقيقة الصهيونية!!

والملاحظ ايضاً أن المجموعة الصهيونية غير الحكومية هي المجموعة الوحيدة من بين جميع المنظمات غير الحكومية المشاركة التى تجند نفسها للدفاع عن دولة، وهي دولة اسرائيل، وعن الممارسات العنصرية والاستعمارية لهذه الدولة. وبهذا المعنى يصبح أداء المجموعة الصهيونية أمراً خارجاً عن المألوف على الأقل فى مثل هذه المؤتمرات العالمية.

أما على صعيد تفاعلات الحكومات العربية مع المنظمات غير الحكومية العربية فى جنيف، فقد بدا قاصراً إلى حد كبير. فعلى الرغم من عقد اجتماع بين الطرفين فى الاجتماع التحضيري الثاني، حيث سعت المنظمات غير الحكومية العربية إلى اقتراح صياغات محددة تتعلق بعنصرية اسرائيل وطبيعتها المماثلة لنظام الأبرتايد السابق بجنوب أفريقيا، إلا أن التفاعل فى الاجتماع التحضيري الثالث اقتصر فقط على تجاوب من عدد محدود جداً من الشخصيات الحكومية النشطة. هذا في مقابل تفاعل المنظمات غير الحكومية العربية مع عدد من الحكومات

* منسق برامج مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ومنسق السكرتارية العربية لمنظمات حقوق الانسان العربية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

الأخرى غير العربية، وفي مقدمتها حكومة جنوب أفريقيا التي من المتوقع أن تلعب دوراً حاسماً في الصياغات المتعلقة بقضية العنصرية الإسرائيلية.

التفاعلات غير الحكومية- غير الحكومية

ذهبت المجموعة غير الحكومية العربية إلى الاجتماع التحضيري الثالث بصورة أكثر تنظيماً، لعدة أسباب منها: التنسيق مع المجموعات غير الحكومية الأخرى في آسيا وأفريقيا طوال الأعمال التحضيرية السابقة، والتواصل الفعال مع شبكة المنظمات المسؤولة عن تنظيم منتدى المنظمات غير الحكومية بجنوب أفريقيا، وحضور عدد من ممثلي المجموعات غير الحكومية الآسيوية والأفريقية والأوربية في مؤتمر القاهرة التحضيري والذي تمخض أيضاً عن تشكيل سكرتارية للمجموعة العربية ضمت في عضويتها اثنين من أعضاء لجنة التوجيه الدولية للمنظمات غير الحكومية. وللمرة الأولى في مثل هذه المؤتمرات تم تسجيل المجموعة غير الحكومية العربية أحد المجموعات الأساسية في منتدى المنظمات غير الحكومية، وهي عملية تنظيمية بالغة الأهمية.

لعبت هذه العوامل مجتمعة دوراً كبيراً في دعم الموقف غير الحكومي العربي في أعمال اللجنة التحضيرية الثالثة. ولكن في المقابل، وكما سبق أن أشرنا، فقد كشفت المنظمات الصهيونية من وجودها في تحد واضح للمنظمات غير الحكومية العربية، وطالبت باسقاط الفقرات التي صاغتها المنظمات العربية وأدخلتها في الوثيقة غير الحكومية، وخاصة ما يتعلق بوصف اسرائيل بأنها نظام أبرتايد وكذلك النص الخاص بحق الشعب الفلسطيني، في ظل القانون الدولي، في مقاومة الاحتلال بكل السبل. وفي هذا الصدد حاولت المنظمات الصهيونية تعبئة الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، كما تقدمت بطلب إلى لجنة التوجيه الدولية للمنظمات غير الحكومية من أجل إسقاط هذه المطالب إلا أن الطلب تم تجاهله.

كما اتهمت المنظمات الصهيونية شبكة المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن تنظيم منتدى المنظمات غير الحكومية بجنوب أفريقيا بالتواطؤ مع العرب والفلسطينيين متهمة إياها بعدم الشفافية في صياغة الوثيقة غير الحكومية في محاولة للتشكيك في مصداقية هذه الشبكة التي تحظى باحترام الجميع بسبب أن أعضاءها يؤيدون عن قناعة حقوق الشعب الفلسطيني.

ويمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية العربية نجحت في هذا الاجتماع في تضمين الوثيقة غير الحكومية فقرات تكشف بدقة عن الطابع العنصري لاسرائيل سواء في الأراضي المحتلة أو تجاه العرب داخل اسرائيل أو تجاه حقوق اللاجئين الفلسطينيين. كما نجحت أيضاً في إعطاء وضع متميز للقضية الفلسطينية في جلسات المؤتمر غير الحكومي في دربان.

ماري روبنسون تشرح موقفها لسكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية

عقدت السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، اجتماعاً مساء يوم الثلاثاء الموافق ٧ آب/أغسطس مع سكرتارية منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية العربية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية، وذلك بمكتبها في مقر الأمم المتحدة بجنيف. وقد عقد الاجتماع بناء على طلب السكرتارية والتي عبرت عن تحفظها على محاولة تهميش القضية الفلسطينية في جدول أعمال المؤتمر، وأكدت على ضرورة إدانة المجتمع الدولي لإسرائيل إدانة صريحة وواضحة بوصفها احتلالاً وشكلاً جديداً للفصل العنصري. ومن ثم فلا يجوز لمؤتمر ضد العنصرية تجاهل هذا الموضوع أو التقليل من شأنه بدعوى أنه مجرد قضية سياسية.

وجاء موقف السكرتارية هذا على خلفية التصريحات التي أدلت بها السيدة روبنسون في خطابها الافتتاحي لأعمال اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر العالمي ضد العنصرية والتي حذرت فيها من أن "طرح المساواة بين الصهيونية والعنصرية قد يهدد بإفشال المؤتمر العالمي ضد العنصرية". وهو الأمر الذي أثار في حينه احتجاج سكرتارية المنظمات العربية، فأصدرت بياناً تنتقد فيه تصريحات السيدة روبنسون، بوصفها محاولة لفرض فيتو مسبق على جدول أعمال المؤتمر، وتجاوباً مع الضغوط الأمريكية.

وقد فسرت السيدة روبنسون تصريحها لأعضاء السكرتارية، بأنه مجرد تأكيد لقرار سابق صدر عام ١٩٩١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء قرارها الأسبق (عام ١٩٧٥) بدمغ الصهيونية بالعنصرية. وعلق أعضاء السكرتارية العربية، بأن توازنات سياسية معينة هي التي ألغت القرار، ولكنها لم تلغ مضمون القرار، أي الطبيعة العنصرية للصهيونية.

وفي ردها، على تساؤلات أعضاء السكرتارية، قالت السيدة روبنسون بأن "جل جهودها حتى انعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية في دربان تنصب في اتجاه إيجاد استراتيجية لمنع تجاهل قضية الشرق الأوسط والمعاناة الفلسطينية" وكذلك "ضمان وجود آليات لإعمال توصيات المؤتمر بكل قوة وفعالية". وفي هذا الإطار أشارت السيدة روبنسون بأنها تتابع عن كثب التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنها أبلغت الخارجية الإسرائيلية بموقفها المندد للاغتيالات وتأييدها لإرسال مراقبين دوليين للأراضي المحتلة. كما أكدت أن بيانها في افتتاح الاجتماع التحضيري الثالث قد أسيئ فهمه، مؤكدة أنها تدرك معاناة الشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة وداخل إسرائيل، "وأنها لم تقصد أن تستثني دولة إسرائيل من النقد والمحاسبة".

ماري روبنسون

وهي نفس التعبيرات التي سبق أن استخدمها بيان السكرتارية العربية في انتقاده للتصريحات السابقة للسيدة روبنسون.

وفيما يتعلق بالفلسطينيين داخل إسرائيل أشار أعضاء السكرتارية إلى معاناتهم من عنصرية مؤسساتية مقننة، وهو تمييز لا يمكن تجاهله، كما حذروا من محاولة اللوبي الصهيوني الربط بين قضية معاداة السامية، وتوصيف إسرائيل كدولة عنصرية من حيث طبيعتها. وأشاروا إلى أن أغلب المنظمات الصهيونية المشاركة في المؤتمر، وهي من أمريكا وكندا، ليست منظمات غير حكومية، بل هي مجموعات تدار في أغلبها من خلال الخارجية الإسرائيلية.

وقد كررت السيدة روبنسون اعتذارها للسكرتارية العربية عن الخطأ الذي حدث في تصنيف المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان، وذلك بإدراجها تحت دولة إسرائيل بدلا من فلسطين. وجدير بالذكر أن هذا الخطأ قد تم تصحيحه بعد رسائل الاحتجاج التي أرسلتها جمعية "القانون" والمشاركون في مؤتمر القاهرة.

وتطرق الحديث أيضاً إلى قضايا أثيرت في مؤتمر القاهرة ومنها قضايا المرأة والعمالة المهاجرة ودور تعليم حقوق الإنسان في مناهضة العنصرية، وقد رحبت السيدة روبنسون بهذا التوجه والتضامن مع المنظمات غير الحكومية في مناطق العالم المختلفة، وقالت بأن هذا التوجه في حد ذاته يشكل إفادة كبرى للقضية الفلسطينية.

تقرير ٢

ورشة عمل: «آليات الاستعدادات الوطنية لقمة جوهانسبيرغ - ٢٠٠٢»

القمة العالمية للتنمية المستدامة:
امتحان وتقييم لأداء الدول في مجال التنمية المستدامة

أمل الدبابسة

في إطار التحضير لانعقاد قمة «الأرض» والتي من المقرر عقدها في جوهانسبيرج- ٢٠٠٢، وبمناسبة بدء الاستعدادات الوطنية للقمة العالمية للتنمية المستدامة، وضرورة القيام بجهد وطني للتحضير لهذه القمة، نظم مرصد البيئة الأردني في مركز الاردن الجديد للدراسات ورشة عمل حول«اليات الاستعدادات الوطنية لقمة جوهانسبيرغ ٢٠٠٢». وشارك في اعمال هذه الورشة التي عقدت يوم ٢٥/٧/٢٠٠١ كل من د. إياد ابو مغلي مساعد الممثل المقيم للامم المتحدة في الاردن، م. محمد شهبز مدير برنامج بحث وتطوير البادية، القائم باعمال المنسق الوطني للجنة الوطنية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، وم. أحمد القطارنة رئيس مكتب التنمية المستدامة في المؤسسة العامة لحماية البيئة. وادار الورشة الاستاذ هاني الحوراني مدير عام مركز الاردن الجديد.

وقد دارت أعمال الورشة حول ماهية الاستعدادات الوطنية للقمة العالمية للتنمية المستدامة، وإلى أين وصلت، وكيف يجب أن تكون، إضافة إلى التعرف على المهام التي ينبغي على الهيئات البيئية في البلاد إنجازها.

وتعرف المشاركون على التحضيرات التي قامت بها الحكومة في مجال التحضير للقمة. وجاءت هذه الورشة لتعكس مستوى النضج الذي وصلته منظمات البيئة ونشطائها في هذا المجال، ولتعبر عن الأيمان بأهمية تظافر الجهود الوطنية وتشابكها على مختلف المستويات الحكومية وغير الحكومية والدولية من اجل تحضير وطني جاد لمشاركة أردنية فاعلة في قمة الأرض.

الأجندة ٢١ وثيقة وطنية

وحول الاجندة ٢١، تحدث د. أياد أبو مغلي، حيث ابتدأ بالتعريف بقمة الأرض للتنمية المستدامة، من حيث زمان انعقادها ومكانه والهدف منه، وما على الدول إنجازه في مجال التحضير لها، وقد خص الأردن بالذكر، حيث أوضح، أن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة يعد الخطوة الأولى في مجال التحضير ، وأن علينا خلق مجلس وطني للتنمية المستدامة، حيث عملت العديد من الدول على تشكيل هكذا مجلس، إضافة إلى ضرورة البدء بإعداد أجنده وطنية محلية من قبل المجتمع المحلي والقطاعات كافة، كما أشار إلى أهمية خلق شراكة ما بين القطاعات المختلفة في البلاد، وأوضح أن عملية توثيق إنجازات الأردن في مختلف المجالات المرتبطة بالبيئة عملية هامة جداً، حيث يجب تبليغ العالم ما قد أنجزه الأردن، وما وقعنا عليه من اتفاقيات بيئية مختلفة.

أما بالنسبة للمبادرات والتحضيرات التي يمكن إطلاقها، فقد أوضح د. أبو مغلي، بإن هناك الكثير من المقترحات التي تمكن الاردن من تقديمها ومحاولة الحصول على منح لدعمها. ومن أهمها : إطلاق " أصدقاء الأجندة ٢١ " وإطلاق بنك مخصص لإعطاء منح أو قروض من أجل مشاريع تنموية بيئية، وإنشاء مدارس أو مستشفيات أو بلديات تطبق مبادئ التنمية المستدامة المختلفة.

وعن الهدف من عقد هذه القمة، بيّن د. أبو مغلي أن الهدف الأول هو إعادة تأكيد التزام الدول بالتنمية المستدامة، أما الهدف الثاني فهو توحيد الجهود والسياسات، سواء الدولية أو الوطنية، للتوفيق ما بين سياسات التنمية المستدامة ومكافحة الفقر.

وأشار د. أبو مغلي إلى أهمية العملية التشاركية والتي تعتبر أساس عمليات بناء القدرات، وأكد أن عملية اتخاذ القرار في كل القطاعات يجب أن تكون عملية تشاركية ويجب أن ينخرط المجتمع المحلي بها.

تشكيل لجنة وطنية

وتحدث م. محمد شهبز حول مشاركة الجمعيات غير الحكومية في المؤتمر وما يجب أن تكون عليه اللجنة الوطنية التي تعنى بعملية التنمية المستدامة بشكل عام ودورها في متابعة المبادرة والتحضيرات الخاصة بالمؤتمر محلياً ومن ثم إقليمياً ودولياً، حيث يجب أن تضم هذه اللجنة جميع القطاعات المعنية بالتنمية المستدامة ومنها الحكومي والأهلي والخاص ومراكز البحث والتطوير والجامعات. وأن تشكيل مثل هذه اللجنة يعتبر أحد عناصر النجاح في الإعداد لهذه التظاهرة الدولية.

وقد اقترح م. شهبز عدداً من

المتحدثون الرئيسيون في الورشة

الإستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في الأعداد الفعال للقمة العالمية، فأشار إلى ضرورة تشكيل لجنة وطنية تحضيرية للمؤتمر تضم ممثلين عن جميع القطاعات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة خاصة بعد انطلاق الأجندة ٢١ . كما يجب تشكيل فرق عمل متخصصة لإعداد التقرير التقييمي الوطني لتقديمه الى المؤتمر، مؤكداً انه سيتم إعداد التقرير من خلال معايير ومواصفات خاصة لتوحيد الشكل النهائي للتقارير الوطنية . وتطرق إلى ضرورة الإعداد لاجتماع يتم من خلاله الإعلان عن بدء التحضيرات وعمليات الاستشارة وإعداد المعايير المرجعية للمفاهيم الخاصة بهذه المبادرة. إضافة إلى ضرورة البدء في عمليات التكامل وتبادل المعلومات على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة أن اللجنة الوطنية تعمل من خلال منطقة غرب ووسط آسيا وشمال أفريقيا وهيئات الاتحاد المختلفة الأمر الذي يجعل عملية التكامل الإقليمي وتبادل المعلومات مجدياً.

الأجندة ٢١ بداية طريق الأردن إلى تنمية مستدامة

تحدث م. أحمد القطارنة رئيس مكتب التنمية المستدامة في المؤسسة العامة لحماية البيئة حول طبيعة الاستعدادات التي تقوم بها الحكومة في مجال التهيئة للقمة العالمية للتنمية المستدامة، موضحاً بإن الحكومة قامت بتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في الأردن، وابتدأت ذلك بإعداد الأجندة ٢١ للأردن بطريقة تشاركية فعالة.

وقد أوضح بأن الأجندة نظمت في ثلاث أقسام، يستعرض الأول منها التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة التي تواجه الدولة ، وأفضل السبل لمواجهة هذه التحديات. أما القسم الثاني فهو يبحث في الوسائل المتوافرة لمواجهة التحديات في السنوات القادمة، فيما يبحث القسم الثالث في مختلف اوجه التنفيذ والمتابعة.

واستعرض م. القطارنة بعض إنجازات الحكومة في مجال التنمية المستدامة، حيث أشار إلى مشاريع التنوع الحيوي، والتغير المناخي، ومشروع مراقبة نوعية المياه وكذلك مشروع مراقبة نوعية الهواء والتي تم تنفيذها إضافة إلى عدد من المشاريع التي يجري تنفيذها، ومشاريع أخرى مقترحة للدراسة ثم التنفيذ.

وشارك الحضور في مناقشات الورشة. حيث علق د. رمزي البطاينة من المؤسسة العامة لحماية البيئة على ماهية عمليات التقييم للتحضيرات التي تقوم بها الأردن، وشدد على ضرورة وجود منهجية معينة متفق عليها.

وتساءل م. عبد المجيد خابور مدير مديرية إدارة الأراضي في المؤسسة العامة عن دور الأمم المتحدة في حشد التمويل لتنفيذ الخطط الوطنية؟ وهنا أوضح د. أبو مغلي أنه لن يكون هناك دور للأمم المتحدة في حشد الأموال لتنفيذ المشاريع، حيث أن الأمم المتحدة تولت جمع الأشخاص حول هدف معين وهو إطلاق الأجندة الوطنية وبذلك تعمل على توفير أرضية ملائمة، ثم يأتي دور المجتمع المحلي بتعاونه مع المانحين لحشد الطاقات وتوفير الدعم المالي اللازم.

ونبه د. جواد البكري إلى أن التوقيع على الاتفاقيات الدولية هو سيف ذو حدين، وأن على اللجنة التي ستمثل الأردن دراسة مثل هذه الاتفاقيات وأثرها على الدولة والمواطن قبل التوقيع عليها.

وركزت م. ميسون شاهين من وزارة البلديات على أن من أهم آليات التحضير والاستعداد لهذه القمة تكوين فريق عمل، يعكس الجهود المبذولة من القطاعات كافة، لذلك يجب أن نوحد الجهود الوطنية المختلفة من أجل وصول فريق اردني مشرف إلى تلك القمة.

وشدد م. علي اللبدي على ضرورة تحديث قانون البيئة بما يتناسب مع التغييرات الحادثة على الصعيد المؤسسي والتشريعي بالنسبة للبيئة في الأردن.

التوصيات:

١- ضرورة تشكيل لجنة وطنية تعنى بالاستعدادات الوطنية لقمة جوهانسبيرج، ويجب أن تكون على مستوى عال من المعرفة والاطلاع والشفافية. وعلى اللجنة أن تعمل على المساعدة في عمليات التقييم والتجهيز ووضع المقترحات والحلول، وأن تكون على مستوى وطني وتمثل الجهات المعنية جميعها.

٢- على الوفد الذي سيمثل الأردن في القمة أن يضم الجهات الكفؤة والتي تعمل باستمرار على تحسين البيئة الأردنية.

٣- ضرورة تحديد معايير التنمية المستدامة وكذلك حالة البيئة في الأردن، حيث يعد ذلك مطلباً لجميع العاملين في الحقل البيئي.

٤- الحاجة إلى استحداث مكتب للتنمية المستدامة في كل مؤسسة أردنية، والعمل على وضع استراتيجيات محلية، فكل جهة عاملة في مجال البيئة عليها وضع استراتيجية خاصة بها.

٥- ضرورة إعداد تقرير شامل عن إنجازات الأردن في مجال البيئة منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن، حتى يتم تقديمه في مؤتمر جوهانسبيرج.

٦- ضرورة تفعيل الحوار بين الجمعيات غير الحكومية والحكومة والقطاع الخاص، من أجل تحديد دور كل منها قبل الذهاب للمؤتمر.

٧- العمل على تشكيل مجلس وطني للتنمية المستدامة. وان يكون على أعلى المستويات.

٨- ضرورة العمل على توثيق الاتفاقيات المختلفة التي وقع عليها الأردن. إضافة إلى توثيق قصص النجاح. وتبليغ العالم بما قد أنجزناه.

٩- محاولة الحصول على منح لدعم المشاريع المختلفة، وإطلاق مبادرات بالتعاون مع القطاعين العام والخاص.

جانب من الحضور

تقرير ٣

في ورشة عمل حول: «العنف الاسري»

المقدم الحمود: المحافظة على كرامة الضحية أساس عملنا

جمال الخطيب

في إطار برنامجه للتوعية المدنية الذي يهدف الى تسليط الضوء على بعض قضايا حقوق الإنسان التي تهم المجتمع المدني الأردني، عقد برنامج حقوق الإنسان في مركز الأردن الجديد للدراسات ورشة عمل بعنوان «تجربة ادارة حماية الأسرة في الحد من العنف الأسري» في قاعة المركز، وترأس أعمال الورشة السيدة لميس ناصر، مديرة الملتقى الإنساني لحقوق المرأة، وقدّم المداخلة الرئيسية فيها المقدم فاضل الحمود، مدير ادارة حماية الأسرة في الأمن العام.

وفي كلمته الترحيبية، أشار السيد هاني الحوراني مدير عام المركز الى أهمية موضوع حماية الأسرة وإلى أهداف برنامج حقوق الإنسان في المركز ونشاطاته المستقبلية. وعرض بعد ذلك المقدّم فاضل الحمود تجربة إدارة حماية الأسرة، مبيناً أن هذه القضية حظيت باهتمام الحكومات الأردنية المتعاقبة وأقرت بضرورة التصدي لها.

فقد بادرت مديرية الامن العام كبداية الى استحداث قسم خاص يتعامل مع قضايا العنف الأسري والاعتداءات الجنسية وكان ذلك في شهر ايلول ١٩٩٧ وباشر القسم أعماله في شهر شباط من عام ١٩٩٨ وسمي هذا القسم باسم (قسم حماية الأسرة) ويتبع لمديرية شرطة محافظة العاصمة ويتولى هذا القسم القضايا ضمن اختصاص محافظة العاصمة عمان فقط، وانطلاقاً من أيمان مديرية الأمن العام بتفعيل وتعميم هذه التجربة فقد قرر عطوفة مدير الأمن العام بتاريخ ٢/١١/١٩٩٩ رفع مستوى هذا القسم الى مستوى إدارة لتصبح (إدارة حماية الأسرة)، وسيتم مستقبلاً إنشاء اقسام في باقي المحافظات وعلى ضوء حجم هذه الظاهرة في كل محافظة وبعد تعزيز إيجابيات هذه التجربة وتلافي السلبيات، وأشار الى أن التأخير في تحقيق ذلك ناجم ضعف الامكانات، اضافة إلى أن بعض العادات والتقاليد تحد من قبول فكرة حماية الأسرة، وهو ما سيتوجب القيام بحملات توعية.

كما عرض المقدم فاضل الحمود أهداف إدارة حماية الأسرة والمتمثلة في:

١- العمل والتنسيق مع الأجهزة الرسمية وغير الرسمية لوصول الى مجتمع آمن وخال قدر المستطاع من الجريمة.

٢- المحافظة على أمهات آمنات لا تمتهن كرامتهن ولا يتعرضن للاعتداء.

٣- حماية الأطفال من التعرض للإيذاء بشتى أنواعه.

٤- نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم وضرورات حماية الأسرة وما يمكن ان يتعرض له الأبناء من إيذاء سواء من داخل الأسرة أو من خارجها.

٥- تأسيس شبكة اتصالات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل مع قضايا النساء والأطفال وحقوق الإنسان بهدف تبادل الخبرات ووجهات النظر في هذا المجال.

٦- ادامة الاتصال مع الدول ذات الخبرات والمتقدمة في هذا المجال لاكتساب كل ما هو جديد وملائم للمجتمع الأردني على هذا الصعيد.

٧- تأسيس قاعدة بيانات ومعلومات تعنى بمتابعة ودراسة وتحليل المستجدات في هذا المضمار.

وأكد أن كافة الاجراءات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف تحافظ في المقام الأول على كرامة وراحة الضحايا.

وقدم بعد ذلك سرداً بالواجبات المناطة بإدارة حماية الأسرة، وهي:

١- تلقي الاخبارات والشكاوي عن قضايا الاعتداءات الجنسية سواء كان الفاعل من داخل الأسرة أو من خارجها، وقضايا الإيذاء الجسدي الواقعة على النساء والأطفال من داخل الأسرة.

٢- التحقيق من هذه القضايا وذلك ضمن ظروف تراعي فيها الناحية النفسية والاجتماعية للضحية مع مراعاة السرية والخصوصية وتوديع القضايا للجهات القضائية والادارية المختصة.

٣- القيام بإجراءات الفحص الطبي لهذه القضايا داخل الإدارة باشراف طبيب من المركز الوطني للطب الشرعي مستعيضين بذلك عن ارسال الضحايا للمستشفيات العامة كما كان يجري سابقاً وتجنيبهم أي ضغوطات نفسية.

٤- إجراء الدراسات والأبحاث العلمية في مجال أمن الأسرة والعمل على رصد ظاهرة العنف الأسري وتحليل المعطيات والبيانات الاحصائية والتنسيق مع الجهات المختصة.

٥- وضع برامج للتوعية والارشاد بموضوع العنف الأسري.

آلية العمل:

- لتحقيق هذه الأهداف والواجبات

المقدم فاضل الحمود، الوسط، يقدم المداخلة الرئيسية

جرى تزويد هذه الادارة بكادر مدرب من الضباط وضباط الصف الذكور والإناث والذين تم اشراكهم في ورشات عمل عقدت في أكاديمية الشرطة الملكية باشراف مدربين بريطانيين مختصين، ونظراً لحساسية القضايا التي تتناولها الادارة، أكد المقدم فاضل الحمود على أن الكادر العامل في الادارة لا يتم تعيينه فيها إلا اذا أبدى الرغبة الحقيقية في العمل بهذا المجال.

– كذلك جهز مبنى الادارة بغرف للفحص الطبي مزودة بالمعدات اللازمة.

– كذلك غرف خاصة للتحقيق مع النساء وأخرى للتحقيق مع الأطفال.

– كم أبرمت اتفاقية تعاون مشترك في هذا المجال ما بين مديرية الأمن العام ووزارة التنمية الاجتماعية تم بموجبها انشاء مكتب للخدمة الاجتماعية بداخل الادارة يعمل به باحثين اجتماعيين من الوزارة ومن مؤسسة جمعية نهر الأردن التي تترأسها جلالة الملكة رانيا العبد الله ومهمة هذا المكتب متابعة القضايا التي ترد الى الادارة اجتماعياً وذلك بتقديم النصح والارشاد والقيام بزيارات منزلية لأسر الضحايا ودراسة وضعها والعمل على معرفة اسباب وقوع الاعتداء والعمل على محاولة ازالتها ولضمان عدم تكرار وقوع الاعتداء مرة أخرى، كما ويتم من خلال هذا المكتب الاحتفاظ بالأطفال بإحدى دور الرعاية التابعة للوزارة والذين تقتضي طبيعة قضاياهم مثل هذا الإجراء كما ويعمل بالإدارة طبيب نفسي من وزارة الصحة يتولى فحص بعض الحالات والتي تكون بحاجة لذلك ومتابعتها نفسياً.

وأشار إلى أن الإدارة تقوم بعقد اجتماع (دراسة حالة) دوري للقضايا التي يكون ضحاياها من الأطفال يحضره ضابط القضية والباحث الاجتماعي والطبيب الشرعي والطبيب النفسي ومدير الادارة وذلك لتقييم الاجراءات المتخذة في القضايا والاجراءات اللاحقة لمتابعة وضع هؤلاء الأطفال.

كما أن هناك تعاون وتنسيق فيما بين مديرية الامن العام ممثلة بهذه الادارة وبين باقي المؤسسات الحكومية والمؤسسات التطوعية العاملة في هذا الحقل ايماناً من مديرية الامن العام بأن العمل في معالجة هذه الظواهر يتطلب جهداً وطنياً متناغماً يجمع كافة هذه المؤسسات لاتخاذ الاجراءات والوسائل التنفيذية السليمة ولوضع السياسات الوقائية والعلاجية التي تهدف كلها الى المحافظة على بناء الأسرة وحمايتها من أي خلل.

وقدّم المقدم بعد ذلك احصائيات بعدد الحالات التي تعاملت معها الإدارة خلال الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، و ٢٠٠٠

وتلا ذلك نقاش عام قدم فيه المشاركون عدّة ملاحظات وتوصيات تصب في الاشادة بالجهود التي قامت وتقوم بها ادارة حماية الأسرة، وتهدف الى الرفع من كفاءة أدائها وذلك بتأكيد التعاون القائم بين الإدارة وباقي المؤسسات الوطنية لا سيما منظمات المجتمع المدني، خاصة وأن المشاركين يمثلون مؤسسات ومشاريع وطنية تعمل في مجال حماية الأسرة، وهو ما شجع تبادل الخبرات والأفكار في سبيل تكاتف الجهود لتدعيم حماية الأسرة في الأردن.

حالات العنف الاسري للاعوام ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ (جدول تجميعي)

الحالات	التكرار ١٩٩٨	التكرار ١٩٩٩	التكرار ٢٠٠٠
١– الاغتصاب	٣٢ قضية	٣٨ قضية	٣٤ قضية
٢– هتك العرض	١٣١ قضية	٢٠١ قضية	٢٥٠ قضية
٣– الشروع بالاغتصاب	٩ قضايا	٩ قضايا	١٨ قضية
٤– فعل منافي للحياء العام	–	٩ قضايا	٢٠ قضية
٥– الحمل سفاحاً	١ قضية	–	–
٦– الخطف	١ قضية	٤ قضايا	١ قضية
٧– الحض على الفجور	١ قضية	–	–
٨– إيذاء الأحداث	٤٠ قضية	٢٨ قضية	٣٤ قضية
٩– العنف الأسري	٢٣ قضية	–	–
١٠– الاهمال	٤ قضايا	١ قضية	–
١١– الايذاء	–	١ قضية	–
١٢– التشرد	–	٣ قضايا	–
١٣– الاجهاض	–	١ قضية	–
١٤– مواقعة أنثى	–	–	٦ قضايا
١٥– حالات حولت لمكتب الخدمة الاجتماعية	٣٨ حالة	١٩٥ حالة	٢٠٣ حالة
١٦– حالات حولت للحاكم الاداري	١٥ حالة	٣٤ حالة	٥٤ حالة
١٧– متفرقة	–	٧ حالات	١١ حالة

من ورشة العمل

المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية

تقرير حالة الاقتصاد الاردني ٢٠٠٠

اصدر المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية وللعام الثالث على التوالي تقريراً عن حالة الاقتصاد الاردني، وقد تضمن تقرير عام ٢٠٠٠ عرضاً وتحليلاً موضوعياً لاداء الاقتصاد الكلي واداء مختلف القطاعات الاقتصادية، اضافة الى واقع حال المديونية الداخلية والخارجية وقضايا البطالة والتضخم والنتائج العملية للسياسات المالية والنقدية في المملكة.

واستعرض التقرير الذي جاء في ١٤٨ صفحة من القطع الكبير A4، تتوزع على ستة ابواب رئيسية، ابرز الوقائع والتطورات الاقتصادية واداء الاقتصاد الوطني خلال العام الماضي، اذ تم تقييم هذا الاداء من خلال قراءة تحليلية للناتج المحلي الاجمالي ومكوناته القطاعية وكذلك للميزان التجاري وميزان المدفوعات والدين العام الخارجي والداخلي اضافة الى موضوعي البطالة والتضخم.

ولعل ما يميز التقرير الجديد هو تنامي اللمسات التحليلية لواقع الاقتصاد الوطني وعدم اكتفائه بعرض المؤشرات الاقتصادية العامة.

العدد الاول من نشرة حوار التنمية

صدر العدد الاول من نشرة «حوار التنمية» باللغة الانجليزية عن المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية، وتعنى هذه النشرة بالموضوعات الاقتصادية وتغطي نشاطات المنبر من جلسات حوارية وورش عمل وسواه، وتهدف الى توسيع الصلات والاتصالات بكل من يرغب في المساهمة بتنمية الاقتصاد الاردني او من يرغب بالتعبير عن رأيه وابداء الاقتراحات، والوصول الى جمهور عريض من المتابعين والمهتمين، اضافة الى مساهمتها في التوعية الاقتصادية. وغطى هذا العدد عدة موضوعات ابرزها تباطؤ الاقتصاد الاردني، وتقرير عن استضافة عمان للقاءات التحضيرية للملتقى الرابع للتنمية الاقتصادية للدول المتوسطية الذي سيعقد في آذار ٢٠٠٢ في العاصمة الاردنية، وكذلك وقائع ورشة عمل «التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ الى الاسواق العالمية»، والتي عقدها المنبر في ٢٤ نيسان / ابريل الماضي، ووقائع ورشة «الاقتصاد الجديد: خمسة ابعاد للمفهوم» والتي عقدها المنبر في ٢٦ آذار / مارس الماضي.

مرصد البيئة الاردني

تابع مرصد البيئة الأردني إصداراته من سلسلة أوراق بيئية، حيث صدر عنه العددان الثامن والتاسع لشهري أيار / مايو، وحزيران / يونيو ٢٠٠١ . وقد ركزت مواضيع هذين العددين على قمة التنمية المستدامة، وذلك في اطار اسهام «أوراق بيئية» بقسطها في أعمال التهيئة والتحضيرات الوطنية على الصعيد الفكري من خلال نشر سلسلة من المواد والمقالات عن الوضع البيئي العالمي والإقليمي والوطني.

السياسة العالمية للبيئة
من ستوكهولم ١٩٧٢ إلى ريو ١٩٩٢، وأجندة القرن ٢١

يشتمل العدد الثامن من سلسلة أوراق بيئية على عرض وتحليل د. جاسم الحسن لكتاب السياسة البيئية العالمية، ويمثل هذا العرض خلفيه عامة عن الوضع البيئي العالمي خلال العقدين الماضيين، وبالتحديد منذ مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان (ستوكهولم – ١٩٧٢). كما يركز على كيفية إنقاذ الأرض وردود الفعل المتباينة من قبل الدول تجاه هذه العملية.

القمة العالمية للتنمية المستدامة – ٢٠٠٢

يحتوي العدد التاسع من سلسلة اوراق بيئية على دليل معلوماتي حول القمة العالمية للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبيرغ – ٢٠٠٢)، حيث يقدم شرحاً لتطور آلية الإدارة البيئية ضمن إطار الأمم المتحدة والتي بدأت في مؤتمر ستوكهولم وما تبع ذلك في مؤتمر قمة الأرض والمعاهدات الدولية البيئية التي أبرمت.

وتهدف مادة هذا العدد إلى أن تكون مرجعاً معلوماتياً ودليلاً مصغراً لكل البيئيين المعنيين بالتحضيرات الوطنية لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة.

الاصلاحات الخاتمية في ايران

محمود الشيخ عمرو

قدمت هذه الورقة التي اعدها الباحث المتخصص في الشؤون الايرانية السيد محمود الشيخ عمرو حول «الاصلاحات الخاتمية بين المأمول والممكن» بمناسبة الانتخابات الرئاسية في ايران، في ورشة عمل عقدها مركز الاردن الجديد يوم ١٣ حزيران ٢٠٠١ . ويشكل هذا البحث محاولة جادة لتقديم صورة تقترب من واقع ايران ما بعد الثورة ومجيء عهد من الاصلاح يقوده الرئيس خاتمي، وهو محاولة في الوقت نفسه لاستقراء الوضع الراهن بصورة فيها شيء من الشمولية، وبحيث لا يبدو التناول سياسياً محضاً او فكرياً مطلقاً، وانما مع شيء من هذا وذاك، اضافة الى البعدين الدستوري والقانوني، مع تلمّسات تاريخية وقراءة ميدانية.

يقع البحث في خمسة أقسام رئيسية: الأول تاريخي، وهو يرصد أهم مراحل الإصلاح والتغيير خلال العصر الحديث في ايران. ويتناول الثاني ألوان الطيف الاسلامي قبل الثورة وبعدها. ويمثل الثالث قراءة في افكار الرئيس خاتمي وتطلعاته. ويسلط الرابع الضوء على المضامين الدستورية والسياسية لمؤسسات النظام للإحاطة بكيفية اتخاذ القرار. ويرصد الخامس مراكز القوى وآليات الصراع لمعرفة آمال الاصلاح وامكاناته مع سيناريوهات المستقبل المحتملة. وفيما يلي ملخص لأهم ما جاء في الورقة.

لمحة تاريخية عن اهم مراحل الاصلاح والتغيير:

لفهم الحاضر لا بد من الاطلاع على الماضي، كما ان استشراف المستقبل لا يتأتى الا عبر المرور بمراحل الزمن، وفي ما يلي نحاول رصد واستقراء اهم مراحل الاصلاح والتغيير في تاريخ ايران الحديث. فنستعرض الدور الاصلاحي لجمال الدين أسد ابادي ١٨٣٦–١٨٩٧ (جمال الدين الأفغاني) في مرحلة متقدمة من تاريخ ايران المعاصر وأثر دعوته الى الثورة والتي هزت ثوابت القرون الماضية في فكرة الانتظار التي يؤمن بها الشيعة (انتظار الامام الثاني عشر الغائب ابو القاسم محمد بن الحسن «المهدي» من ٢٥٦ هـ).

ومن الأحداث والمراحل المؤثرة في تاريخ ايران على طريق التغيير والإصلاح ما عرف بانتفاضة التبغ (١٨٩١)، حيث اعتبرت اول مواجهة حقيقية بين الوجود الأجنبي والشاه من جهة، ورجال الدين والشعب من جهة أخرى. وجاءت الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦ (المشروطة) كنتاج طبيعي لما سبقها من احداث وتطورات، وتتويجاً لجهود المطالبة بالإصلاح وبنظام دستوري يحدد سلطة الشاه. ثم قام «رضا خان» بخلع آخر شاه من اسرة القاجار (١٧٧٩–١٩٢٥)، وحظي بالتشجيع بأن يقتفي اثر جاره مصطفى كمال أتاتورك.

وفيما كانت ايران ترزح تحت احتلال الحلفاء، أُرغم رضا خان على التنازل عن العرش وتسليم ادارة البلاد الى ابنه محمد رضا الذي كان يحظى بتأييدهم. وقد منحت هذه الأجواء فرصة لاعادة الحريات التي لم تدم طويلاً.

واعتبرت اصلاحات الدكتور محمد مصدق (١٨٨٢–١٩٦٧) وانجازاته في اطار تحقيق الاستقلال لايران من خلال تأميم النفط وتفعيل الحياة السياسية (١٩٥٠–١٩٥٢) الأكثر اهمية بعد الثورة الدستورية (١٩٠٦).

لاحقاً ظهر نجم الخميني في بدايات الستينات من القرن الماضي حيث وجّه انتقادات لاذعة للنظام لتلاعبه في الدستور فيما يتعلق بتغيير شروط انتخابات الولايات من حيث الغاء مادة كون الاسلام هو الدين الرسمي للمرشح والنائب. وركّز الخميني في هذه الفترة على المطالبة بتفعيل الدستور والحياة السياسية.

ومع وصول فساد السلطة الى درجات غير مسبوقة وحصول مزيد من القهر والاستبداد وإحكام الشاه سيطرته وقهره على معظم مناحي الحياة ومؤسسات البلد، بدأ العديد من دعاة الاصلاح يقتنعون بعدم جدوى ذلك مما سهّل ظهور العديد من التنظيمات المسلحة التي بدأت تناوش النظام بأسلوب لم يكن معهوداً من قبل.

وبعد نفيه – ومع كل تطورات الوضع – طرح الخميني في حينه شرعية النظام، وتحوّلت المطالبة من الاصلاح الى التغيير، وتعرّض الى شرعية الحكم والنظام مما مهد لاحقاً الى الثورة الشاملة والإطاحة بالحكم الملكي الذي حكم البلاد ٢٥٠٠ سنة متواصلة.

مع وصول الخميني الى مطار مهر أباد في طهران يوم الاثنين ٢٢ يناير ١٩٧٩، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ ايران. وخلال عشرين عاماً بعد نجاح الثورة، شهدت الأوضاع تذبذبات وحصلت تجاوزات على مفاهيم الثورة ووقعت افعال متطرفة. ومع السماح لمختلف القوى وأطياف المجتمع

الرئيس الايراني خاتمي

للظهور في بدايات الثورة (٧٩–١٩٨٣) الاّ أنه سرعان ما تمّ اقصاء الجميع لتُحكم ايران بلون واحد (ديني)، ولم يطل الأمر الى أن عاد (التَمَلْمُل) الى ساحة الشعب ليطالب بالإصلاح الذي يجيء من الداخل هذه المرة، حيث برز مع وصول الرئيس خاتمي في الدورة الرئاسية الأولى عام ١٩٩٧ .

التيار الديني بين الجذور والأفكار وتطور (تقلّب) الأشكال:

منذ وجدت الحوزات الدينية واعتمدت الدولة المذهب الشيعي (في القرن السادس عشر الميلادي على يد اول ملوك الدولة الصفوية، اسماعيل الصفوي)، وأصبح للمرجعية قوتها ومعناها في الشأن العام، ظهر هناك تياران أحدهما موال للنظام (وهم الأغلبية) ويبرر توجهاته وسياساته، والثاني ظل يدعو النظام للإصلاح نحو ما يخدم الدين والشعب.

ومع ظروف الاستعمار في اواسط القرن التاسع عشر، بدأت تظهر صيحات المصلحين المطالبين بمقاومة الاستعمار ورفض التبعية واستنكار ما هي عليه الأنظمة من هوان على المستعمر وقسوة على الشعوب. وآنئذ ارتفع

سقف مطالب الاصلاحيين من العلماء الى حد الثورة الدستورية (١٩٠٦) لتصبح ايران لأول مرة دولة دستورية، ولم يكن احد من العلماء قد تناول مسألة الحكم بشكل عملي في زمن الغيبة وكان هناك اجماع على تأجيل ذلك الى عودة الامام المنتظر.

وبعد الاحتواء الفعلي للدستور ازدادت الاجتهادات داخل الطيف الاسلامي واستمرت في حالة تبلور الى أن ظهرت تيارات متعددة (٤٠-١٩٧٩) يمكن ان نحددها في اربع:

◆ تيار اسلامي اصيل (متشدد)، وليس ادل عليه مما عرف بمجموعة «علماء الدين المجاهدين» والتي لها جذور منذ الأربعينات، وإن كان ظهورها بهذا الاسم جاء بعد اقصاء حكومة مصدق في الخمسينات. ودعا هذا التيار الى تعديل الدستور والحياة السياسية.

◆ تيار اسلامي معتدل وتقليدي، ومثّله «جماعة الخميس» نسبة لوقت عقد اجتماعاتهم، وظهر فيها آية الله البهبهاني، ودعا الى ضرورة أن يبتعد آيات الله عن السياسة التي تلّوث شاغلها، وكان حليفة النظام باستمرار.

◆ التيار الثالث اسلامي قومي (وطني)، فيه ميزة ايرانية لجهة التزاوج الفريد بين البعد الاسلامي والقومي، ولعب انصار هذا التيار دوراً رئيسياً في الحياة السياسية وتحالفوا مع الدكتور مصدق وشاركوا في صناعة الثورة لاحقاً (١٩٧٩) ومن رموزهم مهدي بازكان، وآية الله محمود طالقاني.

◆ والرابع اسلامي ماركسي، تمثله جماعة (مجاهدي خلق)، وتحاول أن تزاوج بين الاسلام كدين بالماركسية كأسلوب.

اما بعد نجاح الثورة (١٩٧٩) فقد سُجِّلت اربع مراحل حتى الآن في حضور تيارات الطيف الديني (الاسلامي)، وشهدت هذه المراحل امتداداً وتواصلاً مع ما قبل الثورة لبعض التيارات وانحساراً لبعضها الآخر، كما شهدت انقسامات وتبلوُر لتيارات جديدة.

فالمرحلة الأولى شهدت طفرة في الانفتاح السياسي (٧٩-١٩٨٣)، وتشارك التيار الديني الأصيل مع الديني القومي في الحكم. وفي المرحلة الثانية، اقصى التيار الديني المتشدد ما سواه من الساحة وانقلب حتى على شركائه في التيار الديني القومي. والثالثة بدأت بظهور تيار اصلاحي داخل النظام مع برلمان (١٩٩٦) ووصول محمد خاتمي الى الرئاسة (١٩٩٧). والرابعة هي مرحلة الصراع ما بين الإصلاحيين والمتشددين.

الإصلاح في فكر خاتمي:

لا شك بأن خاتمي هو ابن النظام والفكرة كما هو ابن الثورة والحوزة، وما يحمله من أفكار الآن لم تكن وليدة الصدفة ولم يكتشفها بعد وصوله الرئاسة، والصحيح أن افكاره وطرحه هو ما حمله الى الرئاسة عبر صناديق الاقتراع عام ١٩٩٧. ونستعرض في هذا القسم ماهية التجديد والتنمية في فكر الرجل، وفلسفته في ذلك، والهدف المنشود الذي يصبو اليه.

فمشروع خاتمي الاصلاحي قائم على التجديد والتنمية للوصول الى نموذج منشود يجمع ما بين الدين والديمقراطية بصورة تميزها عما هما فيه من حالة قائمة ومفترقة الآن. فيحاول إعطاء قراءة جديدة للدين، وتنقية الديمقراطية من عيوبها في الأخلاق والمعنويات (حسب اعتقاده) حتى يمكن الجمع بينهما والخروج (بنظام اسلامي ديمقراطية رشيد) «ثيوديمكراسي».

فالتجديد عنده لا يعني التغرّب ورفض القديم وانما هو اخذ من الاثنين لخلق حالة جديدة فيها شيء منهما، فهي تحوّل وتغيير نسبي وليس مطلقاً، ولا تعني الارتداد عن الماضي والقديم الى جديد. وما يحتاجه التجديد هو اطار من الحرية وفكر مستقر تسبقهما ارادة بشرية واعية، وهو هنا يقارب بل ويرادف مفهوم التنمية لديه.

ونحن في مشروعه امام مصالحة او مواءمة، او مؤالفة ما بين القديم والجديد للوصول الى نظرية ثالثة تقوم على الدين والديمقراطية، وتجعل من الدين نفسه حرية (ان جازت العبارة).

وبعبارة اخرى يصبح كلاً من التجديد والتنمية آليات للتحول نحو الهدف، والحرية والديمقراطية ممارسات اساسية للوصول الى الهدف، ومن هذا يصبح الهدف شيئاً تجديدياً وتنموياً فيه حرية وديمقراطية.

ونستعرض في هذا القسم كذلك اهدافه المرحلية وخطواته العملية والآنية في التذليل للهدف الأسمى.

ونسلط الضوء على مكانة الشعب في بنات افكاره وكذلك تعاطيه مع الديمقراطية بمفهومها الحالي ومأخذه عليها والى أي مدى يصل في تبني الديمقراطية كمنهج للوصول الى هدفه.

ونأتي على ما يعتقده من مخاطر ومعوقات لمشروعه وهو يلخصها في ما يلي:

١- رجاء الناس وآمالهم.

٢- كيد الأعداء ومؤامراتهم.

٣- غياب الانسجام بين العناصر الداخلية وغياب المثقف الديني.

٤- تخريب الفضاء الحياتي باسم الحرية ومناهضة الحرية باسم الدين ومصلحة البلد.

كيف يتخذ القرار في ايران؟

لمحاولة الاجابة نبتعد عن التحليل المجرد للواقع، ونتناول بشكل تشريحي نقدي مؤسسة النظام السياسي الدستورية، واهم ما في هذا النظام من مناصب، والإطلاع عل كيفية اشغال تلك المناصب، والمهام الموكلة والمخوّلة لكل منصب او مؤسسة او الصلاحيات المنوطة بهذا المنصب او المؤسسة، وكل هذا في اطار الدستور ونصوص مواده.

من ورشة الاصلاحات الخاتمية

والدستور الحالي الذي أُقرَّ عام ١٩٧٩ وعُدِّل في عام ١٩٨٩ يقع في مقدمة و ١٤ فصلاً و ١٧٧ مادة. وكان قبل التعديل ١٢ فصلاً و ١٧٥ مادة. ويعتبر اول محاولة في العالم المعاصر للجمع بين الدين والدولة عامة وبين الاسلام والديمقراطية خاصة. وعند الاطلاع على هذا الدستور وللوهلة الأولى يترك أثراً عميقاً، حيث نجد الكثير من بنوده تشبه بنوداً موجودة في الدساتير الأوروبية الديمقراطية وكأنها منقولة عنها، غير أن ما يميزه تماماً عن دساتير الغرب الديمقراطي هو الموقع المميز للقائد الديني او المرشد الأعلى. ومجلس القيادة هو الذي يُعيِّن المرشد، فيما يعين القائد او المرشد الاعلى مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، حيث يثير موقع القائد وصلاحياته جدلاً كبيراً داخل ايران وحتى داخل النظام وهذا الجدل في تصاعد كبير ومستمر.

وأميل شخصياً الى تقسيم النظام السياسي للجمهورية الاسلامية في ايران بصورة مختلفة عما يقدمه آخرون، وذلك على النحو التالي:

اولاً: مؤسسة القيادة وتضم: مجلس خبراء القيادة الذي ينتخب قائداً يعيِّن بدوره مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، اضافة الى رئيس السلطة القضائية، ومسؤولين آخرين (للقوى غير المدنية، والاذاعة والتلفاز، وشبكات دينية).

ثانياً: مؤسسة الرئاسة (رئاسة الجمهورية) وتضم: رئيس الجمهورية ومجلس وزرائه ونوابه، ومكتب الميزانية والتخطيط، ومجلس الأمن القومي.

ثالثاً: مؤسسة الشورى وتضم مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان)، ومجالس المحافظات (البلديات).

ولعل من المهم تناول كل مؤسسة على حدة، وتبيان كيفية وجودها وانشائها، وعملها وصلاحياتها، والمآخذ عليها، والتناقضات الحاصلة ما بين هذه المؤسسات سواء علي صعيد اتخاذ القرار أو تنفيذه، وما يحدث من تضارب في هذا التداخل الكبير لهذه المؤسسات والتغوّل الحاصل لبعضها على البعض الآخر.

مراكز القوى وأدوات (آليات) الصراع وآمال الاصلاحيين:

للطرفان الإصلاحي والمتشدد مراكز قوى وسيطرة داخل مؤسسات النظام اضافة الى مؤسسات المجتمع المدني، وكلا الطرفين يتقوّى على خصمه بما تملكه يمينه من وسائل القوّة هذه. ومع سباق السيطرة على وسائل القوة وانتزاعها الحاصل بين الأطراف يستخدم كل طرف ما لديه من آليات وأدوات للايقاع بخصمه وتحقيق أهدافه.

ولا شك أن مراكز القوى تُستخدم – حسب الظرف والحاجة – كأدوات للصراع، حيث يستخدم كل طرف ما لديه من هذه المراكز سواء للدفاع او الهجوم او الاثنين معاً، كما أن هذه المراكز تختلف في أهميتها وبالتالي في حجم تأثيرها حتى ان بعضها يطغى بشكل جارف على الآخر، ومنها ما هو قليل ومحدود التأثير.

ومن خلال استعراضنا النقدي والتشريحي للنظام السياسي عبر أقسامه الثلاثة (مؤسسة القيادة، ومؤسسة الرئاسة، ومؤسسة الشورى) نجد ان المؤسسة الدستورية الأولى (مؤسسة القيادة) والتي يسيطر عليها قائد محافظ وتيار متشدد تهيمن على ما سواها من مؤسسات تابعة (المؤسسات غير المدنية، والقضاء، والاذاعة والتلفاز) او موازية (كمؤسسة الرئاسة والشورى التي يسيطر عليها الإصلاحيون) وان بدرجات مختلفة، كما تأتي هذه الهيمنة جرّاء الصلاحيات المعطاة دستورياً لهذه المؤسسة.

وبينما يسيطر المحافظون على المؤسسات الرسمية الحساسة والفعّالة وصاحبة القرار الحقيقي، يسيطر الإصلاحيون على رأي الجماهير والمؤسسات المدنية ومؤسسات في النظام يختارها الشعب بشكل مباشر كالرئاسة والبرلمان (مجلس الشورى).

وعلى خلفية ما سبق يمكن توضيح كيفية ادارة الصراع الحاصل بين الاصلاحيين والمتشددين واستخدام كل طرف أدواته ومراكز ضغطه من اجل تحقيق اهداف مرحلية او لاحقة. وكيف يستخدم المحافظون سيطرتهم على مؤسسة القيادة لتحييد الإصلاحيين عن الوصول أو الاختراق لهذه المؤسسة ولغيرها من مؤسسات مهمة، إضافة الى استخدامهم لنفوذهم في القضاء والمؤسسات غير المدنية لضرب معارضيهم ومطاردتهم والحد من نشاطهم سواء الإصلاحيين أم غيرهم.

في المقابل نرى كيف يحاول الإصلاحيون استثمار سيطرتهم على الرئاسة والبرلمان من اجل اثبات وجودهم والتمهيد لتغيير أكبر، وكيف يستخدم هؤلاء سيطرتهم على مؤسسات وقطاعات الشعب المدنية من حركة طالبية ومثقفين ومهنيين للضغط من اجل الحصول على مزيد من التنازلات من قبل المتشددين. فبينما يستقوي المتشددون بمؤسسة القيادة وذراعها العسكري والأمني والقضائي، يستقوي الاصلاحيّون بالشعب من خلال تواجدهم في الرئاسة والبرلمان.

وفي الختام نصل الى احتمالات التغيير المتاحة وسيناريوهات المستقبل المختلفة حيث تدور حول ثلاثة احتمالات متحركة داخلياً ومتنوعة الاساليب والمسببات وهي في عناوينها:

الاول: استمرار العمل ضمن ما هو متاح دستورياً وسياسياً.

الثاني: حصول قفزات نوعية (سلباً او ايجاباً) في الوضع السياسي.

الثالث: حصول تغيير جذري (انقلاب).

من ورشة الاصلاحات الخاتمية

نافذة حرة

على هامش مشروع إعلان «حزب الوسط الاسلامي»
الحمائمية في العقائدية.. اي مقياس؟!

سامر خرينو

الشائع في التنظيمات السياسية الكبيرة المستندة الى العقائدية، وجود جناحين رئيسيين تتفاوت مواقف كل منهما من مختلف الامور رغم مرجعيتهما الواحدة، يعرفان عادة بالصقور والحمائم ، حيث يكون الاول «متشدداً»، بينما يكون الثاني «غير متشدد»!!

في هذه العقائدية السياسية، ما مقياس التشدد، وفي اي شيء يكون، والى اي حد تكون الحمائمية تعبيراً عن التزام عقلاني بالعقيدة السياسية ولا تكون خروجاً عنها؟

المعروف ان قوى سياسية كثيرة في العالم فيها مثل هذه الظاهرة، وهنا في الاردن يظهر الامر جلياً في اكبر القوى السياسية المنظمة: جماعة الاخوان المسلمين، وفي الواقع يثير اعلان مجموعة من «حمائم» الجماعة السابقين تأسيسهم حزب «الوسط الاسلامي» الشهية للاجابة عن الاسئلة اعلاه مطبقة على واقعهم!

ما دام الحديث يدور عن عمل سياسي، فمن غير المتصور ان يكون للحمائمية علاقة بالسلوك الديني الشعائري او الاخلاقي، فليس «الصقر» اكثر صوماً من «الحمامة» مثلاً او اكثر منه التزاماً في شروط المعاملات اليومية ولا اكثر حرصاً على اطالة اللحية والتمسك بالسنة النبوية.. هكذا يفترض، وانما الحمائمية هي في فهم العقيدة السياسية نفسها.

لكن هذا الفهم نفسه يحتمل اكثر من تفسير: فهل هو في وضع حلول للقضايا السياسية بحيث تكون ملائمة للواقع القائم في المجتمع بمعنى ان لا تكون ذات طابع انقلابي؟ ام هو في كيفية التعامل مع القوى السياسية والايديولوجية الاخرى، بما فيها النظام السياسي نفسه، ومدى قبولها واحترام وجودها والتعاون معها؟ ام هو في الاثنين معاً؟

في الحالة مدار البحث فان المعروف عن الفكر السياسي لجماعة الاخوان المسلمين انه لا يحمل طابعاً انقلابياً بشكل عام (مقارنة بتنظيمات اسلامية اخرى)، ويتعامل مع المجتمعات القائمة وفق منطق الاصلاح من الداخل، ولا يلاحظ اختلاف حقيقي بين حمائم الجماعة وصقورها في هذا المجال، اذ ان المجتمع القائم بالنسبة لكليهما هو مجتمع اسلامي اصابه تشوه وانحراف، ولم يقل اي من التيارين – استناداً الى العقائدية – ان المجتمع يحتاج التغيير من جذوره.

المسألة اذن لست في الفكر السياسي رغم بعض الاجتهادات المختلفة التي يمكن لمسها هنا او هناك. اما عن السلوك السياسي، فمن الممكن لمس فروقات حقيقية بين الفريقين كانت هي في واقع الامر ما ميز بينهما. ومما يعزز هذه الفرضية، ان هذا التمايز في جسم الجماعة طفا على السطح في فترة عملها السياسي في مرحلة ما بعد عام ١٩٨٩ في وقت احتلت فيه صدارة العمل الحزبي والتنظيمي في الاردن.

الخلافات بين الحمائم والصقور في السلوك السياسي يمكن اجمالها في أمرين اثنين:

١– المشاركة السياسية، ومغزاها الحقيقي العلاقة بالحكومات والنظام.

٢– احترام التعددية السياسية، وهو امر يتعلق بالعلاقة مع القوى السياسية الاخرى.

في مسألة المشاركة السياسية، احتدم الخلاف بين الطرفين حول شرعية المشاركة في الحكومات وجدواها خاصة بعد التوقيع على معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية (١٩٩٤)،

وذلك بعد تجربة المشاركة في حكومة مضر بدران في النصف الاول من عام ١٩٩١، وقد اشتهر خلاف الرأي بين كل من د. محمد ابو فارس الذي تبنى رفض المشاركة ود. عمر الاشقر الذي رأى جوازها (١)، وقد تطور امر هذا الموضوع في صفوف الجماعة حتى دفعها الى مقاطعة الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧. وبدا واضحاً تأثير موضوع المشاركة السياسية على فرز فريقي الحمائم والصقور حين قام عدد من حمائم الجماعة بخوض تلك الانتخابات خارجين عن قرار الجماعة ومتحملين عقوبات الفصل والتجميد التي اوقعت بحقهم.

اما في موضوع التعددية السياسية، فلوحظ فروقات ذات معنى بين الفريقين في التعامل مع القوى والاحزاب غير الاسلامية (وبتعبير اكثر دقة: غير الاخوانية!)، حيث بدا الحمائم اكثر قبولاً بالتعددية. ويستثنى من هذه الحقيقة المواقف التي مست مصلحة الجماعة بشكل مباشر (كالفوز في الانتخابات) اذ ابدى الفريقان نفوراً ملموساً من قبول الاخر فيها (٢)!

ان تعريف الحمائمية عند جماعة الاخوان المسلمين في الاردن على اعتبارها امراً يتعلق بالسلوك السياسي، انعكس على حزب الوسط الاسلامي الذي ازمعت شخصيات اسلامية تتقدمها حمائم الجماعة المستقيلة منها او المفصولة تأسيسه، حيث جعل الحزب موضوع المشاركة السياسية احدى النقاط الاساسية في برنامجه، معلناً انها الاصل، والمح انه يتميز كثيراً عن حزب جبهة العمل الاسلامي وجماعة الاخوان المسلمين في الموضوع هذا. كما يلمس فروقات اخرى في موضوعات التعامل مع القوى الوطنية الاخرى ومع المواطنين الاردنيين غير المسلمين.

ولما كان حزب الوسط الاسلامي ينتمي للخلفية الايديولوجية ذاتها التي ينتمي اليها الاعضاء في جماعة الاخوان المسلمين، فمن غير المنتظر انتاج فكر سياسي مختلف عن الجماعة، حتى قيل ان الحزب الجديد هو خروج للفكرة لا عليها!

اذن خلاصة الامر ان فرز الحمائم/ الصقور عند الاخوان المسلمين في الاردن لا علاقة له بالفكر، وانما هو امر يتعلق بالسلوك وحسب، ان الانطباع الذي يمكن الخروج به من هذه الحقيقة هو ان هذا الفرز هلامي الى حد بعيد، ويمكن التنقل عبره في حال تغيير نمط الرؤى او حتى المصالح.

قد يكون صحيحاً – لذلك– انه (لا صقور وحمائم) عند الاخوان المسلمين في الاردن، وان هذا الفرز هو اعلامي اكثر منه واقعي، ليس بسبب التوافق بين الاخوان، بل لان هذا التمايز ليس اصيلاً بطبيعته كونه لا يمس التفكير الايديولوجي نفسه، ولا يظهر على هيئة تباينات عقائدية ذات مغزى.

من المهم اذن مراجعة صفة الحمائمية التي تصبغ على شخصيات سياسية تعرف بأنها تتبنى نظريات عقائدية، ومن المهم الانتباه الى ان الحمائمية في العقائدية لا تكون حقيقية اذا ما توقفت عند السلوك ولم تتجاوزه الى الايديولوجيا ذاتها.

(١) انظر: ابراهيم غرايبة، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ١٩٤٦ ـ ١٩٩٦، دار سندباد، ١٩٩٧، ص ١٠٩.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: سامر خرينو، الصحافة الاسلامية والتعددية السياسية في الاردن، دار الينابيع، ٢٠٠١.

الملف

المجتمع المدني في الاردن

انسجاماً مع وظيفتها الرئيسية كنشرة متخصصة في قضايا المجتمع المدني، فقد خصصت النشرة في عددها السابق ملفاً حول المجتمع المدني في عالم اليوم واشتمل الملف على ثلاث مساهمات. وتتابع النشرة في هذا العدد تخصيص ملفها للمجتمع المدني في الاردن والمواد المنشورة ضمن هذا الملف هي جزء من مشروع بحثي جماعي بعنوان: المجتمع المدني والحكم، ويقوم هذا المشروع على دراسات حالة متنوعة – وقد اخترنا منها ثلاثاً للنشرة هي: الاولى بعنوان «الجمعية الوطنية لحماية المستهلك» اعدها ايمن ياسين، والثانية بعنوان «جمعية العفاف» اعدها محمد الحوراني، والثالثة بعنوان «تلوث المياه في مدينة عمان» اعدها باتر وردم.

كما يتضمن هذا الملف مقدمة حول المجتمع المدني في الاردن، تطوره التاريخي وبنيته الراهنة، كمدخل لقراءة واقع المجتمع المدني في الاردن وتسليط الاضواء على تجارب محددة بما تشتمل عليه من عناصر ايجابية وسلبية في الوقت نفسه.

المجتمع المدني في الاردن، تطوره التاريخي، وبنيته الراهنة

هاني الحوراني

يرتبط الحديث عن نشوء المجتمع المدني في الاردن وتطوره بالحديث عن التطورات السياسية الهامة التي شهدتها المنطقة العربية بشكل عام، ولا سيما تلك التطورات التي أدت إلى تأسيس الدولة الحديثة في الاردن في ١١ نيسان عام ١٩٢١ بشكل خاص. لقد أخذت ملامح المجتمع المدني بالتشكل في إطار الاحداث والتطورات التي عرفها الشرق الاوسط منذ الحرب العالمية الاولى وحتى التسعينات من هذا القرن، وقد برز تأثير هذه الاحداث على الاردن أكثر من مرة، وعلى وجه خاص خلال الفترة الفاصلة بين الحروب العربية – الاسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٦٧، وللتعرف على الخارطة الراهنة للمجتمع المدني في الاردن لا بد من متابعة ولادة بنى المجتمع المدني الاردني وتطوراته عبر أربع مراحل أساسية:

المجتمع المدني في الاردن، تطوره التاريخي، بنيته ودوره الراهن

المرحلة الأولى: ٢١ – ١٩٤٨

(الارهاصات الاولى)

إن الإطار العام الذي يميز هذه المرحلة هو نشوء الدولة الأردنية، حيث شهدت هذه المرحلة البدايات الأولى لتبلور تنظيمات المجتمع المدني، على الرغم من عدم مواءمة البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية. فالنظام الاجتماعي ذو الطبيعة العشائرية العائلية حينذاك، إضافة الى العوائق الناتجة عن المعاهدة البريطانية – الأردنية، وتطورات القضية الفلسطينية التي كانت تلقي بثقلها على علاقة الحكم بالمواطنين، أدت الى تقليص حرية التنظيم الاجتماعي والسياسي، وهذا ما عكسته القوانين التي صدرت آنذاك.

وعلى الرغم من ذلك فإن سعي النظام للحفاظ على شرعيته الشعبية قاده الى ايجاد توازن ما بين التزاماته التعاقدية تجاه بريطانيا وبين الضغوط الشعبية – وقد ظهر هذا من خلال إقامة المجلس التشريعي (٢٩/١٩٤٦) والسماح بإنشاء التنظيمات المدنية والأحزاب وإباحة حرية الاجتماع والتعبير والنشر بحدود معينة – وساعد في ظهور الجيل الأول للمنظمات المدنية الأردنية.

المرحلة الثانية: ٤٨ – ١٩٦٧

(الانبثاق والضمور)

تقع هذه المرحلة ما بين الحربين العربية – الإسرائيلية الأولى والثانية، وهي مليئة بالأحداث والتطورات التي انعكست على تشكيلة القوى المختلفة في المجتمع المدني الأردني، حيث شهدت انبعاثاً قوياً لعشرات المنظمات التي شكلت جسم المجتمع المدني الرئيسي ولعدة عقود لاحقة نتيجة للهجرة الكثيفة للاجئين الفلسطينيين وضم الضفة الغربية للأردن بعد حرب ١٩٤٨، مما ضاعف عدد السكان إلى ثلاثة أمثال عددهم قبل ذلك، ودخول الأردن مرحلة الاقتصاد الحديث والرسملة والانفتاح على السوق العالمي، وانتشارالتعليم وازدياد وزن المدن ونمو عددها وتنامي التمركز الحضري في العاصمة، بالاضافة الى تطورات سياسية وتشريعية هامة منها إقرار الدستور الأردني الحالي في مطلع ١٩٥٢، وتشكيل مؤسسات الدولة الحديثة وإقرار تشريعات حديثة شكلت الاطار القانوني لعمل المؤسسات المدنية.

المرحلة الثالثة: ٦٧ – ١٩٨٩

(نضوج المجتمع المدني)

تأثرت هذه المرحلة بانعكاسات حرب حزيران ١٩٦٧ على الدولة والمجتمع، وقد بدأت بفقدان الضفة الغربية وانتهت بفك الارتباط القانوني مع الضفة الغربية في تموز ١٩٨٨.

شهدت هذه الفترة أوسع عملية تنموية متصلة بالأردن، حيث بدأت عام ١٩٧٣ واستمرت حتى عام ١٩٨٥، وكان من ابرز مظاهرها نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن بنسبة ١٣٪ سنوياً ونمو معدل الدخل الفردي بنسبة ٧,٥٪ سنوياً، وكان من آثار هذه التنمية السريعة بناء البنية التحتية للأردن المعاصر وانتشار التعليم والتحولات الاجتماعية التي نقلت المجتمع الأردني من تكوينه الريفي – البدوي إلى المجتمع الحديث.

فرضت هذه المرحلة تحديات كبيرة أمام تنظيمات المجتمع المدني التي قُيدت حرياتها منذ مطلع السبعينات، فبعد سنوات قليلة من الانفراج السياسي الناجم عن تواجد فصائل المقاومة الفلسطينية في الاردن (١٩٦٧ / ١٩٧١)، فقد شددت السلطات العمل بالأحكام العرفية وقوانين الدفاع، ولوحقت الأحزاب السياسية وشنت الحكومة حملات اعتقال مكثفة، وإثر ذلك عادت النقابات المهنية إلى الصدارة حيث عملت

على تعبئة الفراغ السياسي، كما تمتعت تنظيمات الحركة العمالية بتأثير قوي وقدرة تفاوضية عالية، خاصة ابان الفورة النفطية التي وسعت قاعدة الطلب على الايدي العاملة.

وهكذا فقد شهدت هذه المرحلة استمرار الجيل الأول من المنظمات المدنية، التي اكتسبت المزيد من القوة والمتانة تجاه التحديات والمستجدات مثل: الجمعيات الخيرية، النقابات المهنية ومنظمات أصحاب العمل، كما شهدت أيضاً بدايات جديدة للتنظيمات النسائية، لا سيما الاتحاد النسائي الاردني (عام ١٩٧٤)، والتنظيمات الثقافية مثل رابطة الكتاب الأردنيين عام ١٩٧٤، وغيرها.

وشهدت هذه المرحلة كذلك، نشوء انواع جديدة من المنظمات التطوعية، تعمل في مجالات البيئة والتنمية الاجتماعية ورعاية المعوقين، كما ظهرت أيضاً، ولأول مرة، مؤسسات تعمل على حواف المجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية مثل: مؤسسة نور الحسين، صندوق الملكة علياء، مؤسسة عبد الحميد شومان، إضافة إلى بعض المنابر الفكرية والحوارية (منتدى الفكر العربي).

المرحلة الرابعة: ٨٩ – ١٩٩٩
(التصاعد – الفاعلية)

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو انطلاق عملية الانفراج السياسي، والتي افتتحتها الانتخابات العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩، والتي جرت بمشاركة غير رسمية لأحزاب المعارضة. وقد تأثر الأردن في هذه المرحلة بحدثين أساسيين على المستوى الاقليمي: اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠، والذي نجم عنه عودة نحو ٣٠٠ ألف مغترب من بلدان الخليج للأردن خلال عامي ١٩٩٠ / ١٩٩١، وتوتر العلاقات الأردنية الخليجية. وكذلك انطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتي دشنها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩١.

لقد شهد عقد التسعينات نمواً عددياً ملحوظاً لمنظمات المجتمع المدني، فقد استعادت، من ناحية اولى، معظم الاحزاب السياسية المعارضة شرعيتها، وسُجلت إلى جانبها احزاب اخرى تمثل التيارين الوسط والمحافظ، ووصل عدد النقابات والجمعيات المهنية الى (١٤)، فيما ارتفع عدد الجمعيات الخيرية إلى ما يزيد عن سبعماية، وارتفع عدد الهيئات الثقافية إلى (٢٥٦)، كما انبثقت (١٠) منظمات معنية بحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية ونشأت جميعها بعد عام ١٩٨٩، واستقر عدد النقابات العمالية على (١٧) نقابة.

وفضلاً عن النمو العددي لمنظمات المجتمع المدني، فإن اهم ما يميز هذه المرحلة نوعياً هو ظهور منظمات مدنية جديدة لم تكن موجودة قبل سنوات التحول الديمقراطي، والتي يعتبر وجودها ثمرة لهذا التحول، مثل: منظمات حقوق الإنسان وجمعيات ومؤسسات التنمية الديمقراطية، ومراكز الأبحاث والدراسات، وجمعيات حماية البيئة والمنابر الفكرية، والجمعيات الأكاديمية، ونوادي المعلمين، والمنظمات النسائية المتخصصة، وجمعيات حماية المستهلك.

خارطة المجتمع المدني في الاردن:

الخارطة الحالية للمجتمع المدني تظهر وجود نوعين من المنظمات: منظمات ذات طابع تقليدي مثل الروابط والجمعيات الخيرية القائمة على خدمة المواطنين الذين ينتمون إلى طائفة أو مجموعة اثنية أو منطقة أو عائلة، ومن ناحية أخرى منظمات حديثة كالنقابات العمالية والمهنية وغيرها. كما يلاحظ من قراءة خارطة المجتمع المدني أنها تمثل منظمات حظيت بالوجود الشرعي والقانوني والاعتراف الرسمي منذ عدة عقود مثل الجمعيات الخيرية ومنظمات أصحاب العمل ومراكز الشباب .. الخ، وباتت تضم ايضاً منظمات لم تحظ بالشرعية والاعتراف القانوني بشرعية عملها إلا مؤخراً، مثل تنظيمات الطلبة (الاتحادات والجمعيات الطلابية)، والمنظمات النسائية.

ويقوم المجتمع المدني الراهن في الأردن على ما يقارب ثلاثة عشر (١٣) فئة من التنظيمات التي تعكس بنية المجتمع المدني، وهي تضم أكثر من ٢٠٠٠ منظمة، ويقدر عدد أعضاء هذه التنظيمات بحوالي ٨٠٠ ألف شخص، أي (١٧٪) من إجمالي السكان الذين يبلغ عددهم ٥٫٤ مليون نسمة عام ١٩٩٩، وتصل نسبة أعضاء المنظمات المدنية إلى السكان النشيطين اقتصادياً حوالي ٢٩٪.

ومن اهم خصائص هذه التنظيمات هو ذلك الانتشار والتوزع الجغرافي الملحوظ لها، فبينما كانت متمركزة في العاصمة وبعض المدن القليلة الأخرى، أظهرت المؤشرات الإحصائية الحديثة أن اقل من ثلثها هو الان في العاصمة عمان، حيث بلغت نسبتها (٣٢٫٢٪)، مقابل (١٢٫٨٪) في إربد، و(٦٪) في كل من البلقاء والزرقاء، و(٨٪) في المفرق، وحوالي (٤٪) في الكرك، فيما توزعت البقية على محافظات معان، عجلون، مأدبا، والطفيلة.

إن الوصف السابق لخارطة المجتمع المدني في الأردن، لا تكتمل قيمته دون التعرف على أداء وفاعلية هذه المنظمات، وهنا يجب أن نسأل عن تأثيراتها المختلفة في مجريات الأحداث السياسية، وطريقة تفاعلها واستجابتها لمخرجات الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه.

إن فاعلية منظمات المجتمع المدني تتجسد من خلال تمتعها بالاستقلالية، وبتعدد مصادر قوتها المادية والبشرية، وتوافر نظام اجتماعي ديمقراطي حديث تباح فيه حريات التنظيم والنشاط والحماية القانونية لعملها.

ان الشواهد التاريخية الموضوعية تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني الاردني قد نشأت وترعرت في إطار ظروف عمل غير مواتية، واستمرت عبر مراحل تطورها في إطار عام مأزوم يتخلله مراحل من الانفراج النسبي.

المؤتمر الوطني الاردني الاول ١٩٢٨

ملف المجتمع المدني | ١

الجمعية الوطنية لحماية المستهلك

دراسة حالة

ايمن ياسين

تقديم :

تمثل الجمعية الوطنية لحماية المستهلك الجيل الثالث من منظمات المجتمع المدني، وهي متخصصة في مجال عمل معاش بشكل يومي ويمس جميع شرائح المجتمع، وفي نفس الوقت فهو مجال حديث بالنسبة للمنظمات المدنية الاردنية، فهي الجمعية الوحيدة، حتى الان، التي تعنى بشؤون المستهلك من حماية مصالحه وتوعيته.

أنشأت الجمعية في عام ١٩٨٩، وقد ساهمت عدة عوامل في التأثير على فكرة انشائها ، فمنها الظروف السياسية المواكبة لانشاء الجمعية والتي اتسمت بسياسة الانفتاح الديمقراطي والحوار وعودة الحياة الديمقراطية، وهي اجواء تتيح المجال امام التعبير والمشاركة بمختلف الوسائل ومن ضمنها انشاء الجمعيات، لكن ظهور جمعية متخصصة في احد الجوانب الاقتصادية وهو المستهلك يفترض وجود مؤثرات اقتصادية شجعت على انشائها، وبالفعل، فإن الفترة التي سبقت انشاء الجمعية شهدت ازمات اقتصادية واحتجاج شعبي على الاوضاع الاقتصادية المتردية وغلاء الاسعار، وكان من ابرز مظاهر الاحتجاج الشعبي الاحداث التي جرت في جنوب المملكة في نيسان ١٩٨٩ .

ومن اللافت للنظر في نشأة الجمعية في انها أول منظمة مجتمع مدني اردنية يقوم برئاستها رئيس وزراء سابق وهو السيد احمد عبيدات، الذي استقال من منصبه عام ١٩٩١ ليخلفه د. محمد عبيدات.

تعريف بالحالة:

رغم حداثة الجمعية وصغر حجم العضوية فيها وضعف انتشار فروعها في محافظات المملكة وضعف مواردها المالية، إلا أن تخصصها في موضوعات حيوية ومعاشة بشكل يومي وتفردها بهذا المجال وفر لها الفرصة لأن تأكد وجودها خاصة في الحالات التي يكون فيها مساس مباشر بمصالح المستهلك الاردني، ومن ابرز هذه القضايا تلوث مياه غرب عمان والبيبسي والديوكسين وشحنة القمح الامريكي.

تعتبر الحالات السابقة نموذجاً حياً لأسلوب عمل فريد من نوعه تستعمله منظمات المجتمع المدني في تحديد مواقفها واتخاذ قراراتها والمتمثل في توخي الدقة والموضوعية والعلمية، كما تعطي صورة واقعية عن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، فضلاً عن اعطائها صورة عن تأثر وتأثير الاعلام والرأي العام والقضاء في طبيعة العلاقة القائمة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة.

تفاعلات الاحداث:

كان لجمعيةحماية المستهلك احتكاكات سابقة مع الحكومة تمثلت في اصدار بيانات أو تصريحات وإعداد دراسات، تصب جميعها في خدمة المستهلك ازاء تعويم الاسعار واثرها على ثمن السلع الاساسية وبرنامج التصحيح الاقتصادي وفواتير الكهرباء والماء واسعار مادة الخبز، وغيرها من القضايا. ولكن ما يميز هذه العلاقة هي أنها كانت تتراوح ما بين التوصية بتعديل بعض السياسيات الحكومية المتعلقة بالمستهلك، أو في انتقاد السياسات الحكومية، أما في الحالات موضوع الدراسة، فقد وصلت العلاقة إلى أن تقوم الجمعية بالتشكيك في الحكومة واداراتها واتهامها بالتقصير في مباشرة مسؤولياتها.

١- الجمعية تمارس اسلوبها الجديد :

لعبت الصحف اليومية المستقلة، وبالتحديد صحيفة العرب اليوم، الدور الرئيسي في الكشف عن وجود تلوث في مياه غرب عمان، وشنت حملة اعلامية

د. محمد عبيدات

واسعة لتغطية الحدث دعمتها بعدة دراسات علمية. ومع تمسك الحكومة موقف المدافع والتأكيد على عدم تلوث المياه، ومع غياب المساهمة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني المتخصصة في هذا المجال، وبشكل خاص المنظمات البيئية ونقابة المهندسين، وجدت جمعية حماية المستهلك نفسها أمام فرصة عمل كبيرة وضمن اختصاصها، فصحيح ان القضية بيئية في الاساس لكنها متعلقة بسلعة استهلاكية اساسية بالنسبة للمواطن.

وقبل ان تعبر الجمعية عن موقفها أو رأيها في الحادثة، بادرت إلى اجراء فحوصات مخبرية لعينات من المياه المشكوك فيها بالإضافة إلى اجراء الدراسات عليها، وتبين لها انها ملوثة وتحتوي على مخلفات عضوية وطحالب وبقايا ديدان، وتأكدت الجمعية عندها بوجود تقصير حكومي في اجراءات تخزين ومعالجة المياه.

وقد شكلت الصحف المتابعة للحدث مكاناً مناسباً لنشر الدراسات والنتائج التي توصلت إليها الجمعية وتعليقاتها، وقد وجدت الصحف منفعة خاصة لها في ذلك، فمن مصلحة هذه الصحف أن تنشر دراسات علمية تؤكد وجود تلوث في المياه، فهذه الدراسات تنفي الحجج التي كانت تقدمها الحكومة في عدم دقة الاخبار الصحفية. وفي نفس الوقت، اكتسبت الجمعية ثقة الرأي العام وتأييده من خلال قراءة دراساتها وتعليقاتها من خلال الصحف. ولم تكتف الجمعية بوسائل الاعلام المقروءة بل وصلت كذلك إلى التلفاز، وبالرغم من تعهد رئيس الجمعية لمعد البرنامج بعدم التطاول على الحكومة، إلا أنه خلال المقابلة التي كانت تبث على الهواء مباشرة طالب بتقديم المسؤولين عن حادثة التلوث إلى القضاء.

لقد وجدت الحكومة نفسها، أمام التقارير العلمية التي تم نشرها بالصحف، غير قادرة على الاستمرار بنفي وجود تلوث في المياه واكتفت بالدفاع عن عدم وجود تقصير حكومي، إلى ان طالب ٢١ نائباً بمذكرة رفعوها إلى رئيس مجلس النواب بإقالة الحكومة، وتم تشكيل لجنة تحقيق برئاسة امين عام وزارة العدل. وفي الاثناء،

وهو ما زاد في اضعاف موقف الحكومة، تقدمت الجمعية بدعوى قضائية امام محكمة عمان على وزيري المياه والصحة مطالبة بمعاقبة المسؤولين عن حادثة التلوث وتعويض الاسر المتضررة، إلا أن المحكمة رفضت النظر في القضية لعدم الاختصاص.

وبالرغم من ان الجمعية لم تتمكن من تحقيق مكاسب قانونية في هذه القضية، إلا أنها على المستوى العملي حققت مكاسب عدة حيث تمكنت من ترسيخ اسم الجمعية ودورها في أذهان الرأي العام والحكومة، ولو لفترة بسيطة خاصة عندما أثبتت وبشكل علمي تلوث المياه ودحضت كل مزاعم الحكومة بهذا الموضوع. وصحيح أن إقالة حكومة د. عبد السلام المجالي على خلفية حادثة التلوث هذه لم تكن نتيجة مباشرة لما قامت به الجمعية، إلا أنها على الاقل نتيجة غير مباشرة للتراكمات التي احدثتها اعمال الجمعية من شحذ للرأي العام، وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن المكاسب التي حققتها.

والجديد الذي جاءت به هذه الحادثة هو أنه تكون لدى الحكومة والرأي العام قناعة بأن بعض الصحف ومنظمات المجتمع المدني بامكانها أن تلعب دوراً رقابياً على الاعمال الحكومية قد تصل إلى اتهام الحكومة بالتقصير، وإن كان هذا الدور لم يعجب الحكومة، فقد لقي الترحيب الكامل من قبل الرأي العام الذي طالما سمع بمبدأ «المحاسبة» إلا أنه لم يمارسه إلا في هذه الحادثة حتى وإن كانت ممارسته منقوصة، فالمسؤولون عن التلوث لم يعاقبوا قضائياً بل شملهم العفو الملكي في عام ١٩٩٩ . والجدير بالذكر ان نجاح الصحف ومنظمات المجتمع المدني بممارسة هذا الدور يتوقف على مدى تنظيمها ودقة معلوماتها، كما غيرت هذه الحادثة نظرة الجمعية لكيفية معالجة القضايا التي تثار امامها سواء تلك التي تنجم عن اخطاء الحكومة، أو التي تردها من خلال شكاوى المواطنين، فقد اقتنعت الهيئة الادارية للجمعية وبشكل خاص رئيسها أن هناك العديد من القضايا المتراكمة والتي تمس مصالح المستهلك بحاجة إلى التسوية وفق المنهجية التي تم اتباعها في قضية تلوث مياه غرب عمان، وأن المكاسب التي حققتها الجمعية في هذه القضية ستعطيها شرعية ممارسة الدور نفسه مستقبلاً.

٢- الحكومة تلبي مطالب الجمعية:

برزت في عهد حكومة د. عبد الرؤوف الروابدة قضيتان وجدت الجمعية خلالهما فرصة جديدة لمواجهة الحكومة، القضية الاولى، كانت بدايتها من الشكاوى التي وردت إلى الجمعية من المواطنين حول وجود مواد شائبة في البيبسي، أما القضية الثانية فهي وجود مادة الديوكسين في المواد البروتينية المستوردة من اوروبا والتي كان منشأها من بلجيكا. وفي كلا القضيتين اتسم موقف الجمعية إزاء الحكومة بأنه موقف هجومي ولمرجعيات مختلفة.

ففي قضية البيبسي، وجهت الجمعية رسائل لكل من وزير الصحة ووزير الصناعة إلا انها لم تتلق رداً منهما، وهو ما دفعها إلى اعتبار هذا التصرف من قبيل البيروقراطية الادارية، وتحول الخلاف من خلاف مؤسسي إلى خلاف شخصي خاصة عندما نشب احتكاك كلامي بين رئيس الجمعية وبين وزير الصناعة، وهو ما دفع رئيس الوزراء للتدخل وكان موقفه مؤيداً لما طالبت به الجمعية.

> ”ان نجاح الصحف ومنظمات المجتمع المدني بممارسة الدور الرقابي الفاعل يتوقف على مدى تنظيمها ودقة معلوماتها“

أما فيما يخص قضية الديوكسين، فقد اتبعت الجمعية اسلوبها المعهود في اتخاذ مواقفها وقراراتها فقد عقدت هيئتها الادارية عدة اجتماعات للتحقق من وجود هذه المادة والآثار السلبية الناتجة عن وجودها والخطوات الواجب اتخاذها. ومما دفع الجمعية على اتخاذ موقف هجومي ضد الحكومة التناقض الذي كان واضحاً في تصريحات كل من وزيري الصحة والزراعة حول انتشار هذه المادة في الاسواق الاردنية، وهو ما أدى إلى عدم توضيح الصورة واخفاء الحقيقة عن المستهلك الاردني.

واتهمت الجمعية الحكومة في موقفها هذا بالترهل وعدم القدرة على حسم القضية واخفاء المعلومات عن المواطنين، وقامت الجمعية بتحذير المواطنين من وجود هذه المادة في السلع الموجودة في السوق الاردني ومن المخاطر الصحية الناتجة عنها وذلك من خلال الصحف ، وطالبت الحكومة بالتحفظ على جميع المواد التي يثبت من خلال الفحص انها تحتوي على هذه المادة ووقف استيراد المواد البروتينية من السوق الاوروبي، ولم تكتف الجمعية بمهاجمة الجانب الاداري للحكومة، بل هاجمت الجانب الفني كذلك عندما علمت بأن الحكومة لا تمتلك الاجهزة والامكانات الفنية التي تمكنها من فحص المواد وهي تعتمد في ذلك على المختبرات الموجودة في الدول المتقدمة.

وكان الموقف الحكومي حيال هذه القضية الاسراع بالتحفظ على المواد الموبوءة بهذه المادة ووقف استيراد المواد البروتينية من اوروبا إلى أن يثبت لها خلوها من مادة الديوكسين. ومن الاسباب التي دفعت الحكومة إلى الاسراع في حسم القضية في كونها حكومة حديثة العهد وتريد أن تثبت عزمها في التصدي للقضايا الوطنية، والا فإنها ستخضع لانتقادات الرأي العام اذا ما توسعت الصحافة الاردنية بتغطية تطورات الحدث.

فبالرغم من أن الصحف تناولت الموضوع، إلا أن تسوية الحكومة للقضية ساهمت في الحد من شحذ الرأي العام ضد الحكومة في هذه القضية، فلم تلق التغطيات الصحفية اهتماماً شعبياً كما حدث في قضية تلوث مياه عرب عمان.

وجدير بالذكر ان هذه المناسبة لم تكن الاولى للتعامل بين الجمعية والحكومة في قضية اليوكسين، فقد مرت قضية مشابهة وهي قضية «الارز الفيتنامي» في عام ١٩٩٤ ، لكن في تلك الحادثة لم تمارس الجمعية الهجوم على الحكومة بل اكتفت برفع التوصيات والمقترحات.

٣- الحكومة ترد على هجمات الجمعية:

لقد تأكدت الحكومة من خلال مواقف الجمعية في الاحداث السابقة الندية والهجومية التي تتعامل بها أو من الممكن ان تتعامل بها في المستقبل. ولم تكن مجريات الاحداث تصب في صالح محاولة الحكومة في أن تكسب تأييد الرأي العام، حيث ظهرت قضية جديدة، ايضاً في عهد حكومة الروابدة، سميت بشحنة القمح الامريكي والتي اخذتها الجمعية على أنها انتهاك حكومي للقوانين الوطنية.

حيث بينت الجمعية موقفها في بيان اصدرته تعليقاً على موقف الحكومة ذكرت فيه أن الجمعية تطالب باتلاف شحنة القمح الواردة لوزارة الصناعة والتجارة لانها ملوثة بالفئران والحشرات، وانها غير موافقة على تفريغ الشحنة في مخازن وزارة التموين وعدم الموافقة على اخذ عينات منها كونها غير صالحة للاستهلاك البشري، حيث أن وسيلة الشحن غير مستوفية للشروط الصحية ولأن وسائط النقل تحتوي على الصدأ بكميات كبيرة ولان القمح نفسه ملوث

وبالتالي تعتبر هذه الشحنة مخالفة للمواصفات القياسية الاردنية ولا يتوفر في الشحنة الشروط الاولية التي تؤهلها ان تخضع للفحوصات المخبرية. وكالعادة لجأت الجمعية إلى الصحف اليومية للقيام بحملة توعية للمواطنين بحقيقة القمح الذي استوردته الحكومة، وقد جذبت هذه الحادثة الرأى العام الذي بدأت تخيب آماله في الحكومة لعدم تمكنها من تحقيقها انجازات ملموسة في المطالب الوطنية العامة، وبدى واضحاً أن الرأي العام يبحث في هذه الحادثة عن قضية فساد يمكن اتهام الحكومة بها.

أما بخصوص موقف الحكومة فقد بينت ايضاً من خلال وسائل الاعلام أن الشحنة صالحة للاستهلاك البشري وانها سمحت بتفريغ الشحنة واخذ عينات منها للفحص، وفي المقابل اكد وزير الصحة وعدد من الخبراء مخالفة الشحنة لبعض شروط المواصفة القياسية الاردنية.

وامام هذا الموقف الحكومي، قامت الجمعية برفع دعوى قضائية مستعجلة ضد الحكومة طالبت فيها التحفظ على الشحنة لحين صدور قرار المحكمة، وقد اثار هذا الاجراء حفيظة الحكومة وخاصة رئيس الوزراء الذي كان يلقب «بالبلدوزر» لقدرته على القضاء على أية مشكلة تواجهه، وقد سهلت عدة امور ان تجد الحكومة ممثلة برئيسها نفسها غير مقيدة بالرد على الجمعية، منها السمات الشخصية لرئيس الوزراء من جرأة وطلاقة لسان، وان الحكومة لم تعد تكترث، نوعاً ما، بكسب تأييد الرأى العام، فقد كانت تعلم ان صورتها سلبية قبل هذه الحادثة، وأن الحكومة ابدت نية التفاهم مع الجمعية في حادثتي البيبسي والديوكسين إلا أن ذلك لم يثمر معها. فأمر رئيس الوزراء بقطع الدعم المادي الذي كانت تحصل عليه الجمعية بموجب قرار صادر عن اللجنة المالية بمجلس النواب، الذي كان يمثل القسم الاكبر من موارد الجمعية. وفوجئت الجمعية بالرد الحكومي، وهدد رئيسها بعقد مؤتمر صحفي يبين خلاله خلفيات قطع الدعم عن الجمعية، وكان يقصد بها الدوافع الشخصية المبيتة لدى رئيس الوزراء ضد الجمعية.

أدى قطع الدعم المادي للجمعية إلى ابراز الضعف المؤسسي والمالي الذي تعاني منه الجمعية، والذي لم تنتبه اليه الجمعية أو اخذته بعين الاعتبار في زخم الاحداث. فموارد الجمعية محدودة جداً وتعتمد بالاساس على المساعدات التي تردها بموجب قرار اللجنة المالية في مجلس النواب، ويأتي بعد ذلك مورد آخر وهو رسوم العضوية، ويمكن وصفها بأنها منخفضة جداً ويعود ذلك إلى انخفاض حجم العضوية في الجمعية بالرغم من انها تمارس خدمة اجتماعية تهم كافة شرائح المجتمع، ويبدو ان تركيز ادارة الجمعية على قبول العضوية النوعية أدى إلى انخفاض عدد الاعضاء المنتسبين لها. وهذا بدوره ادى كذلك إلى قلة عدد فروع الجمعية فلا يوجد لديها سوى فرع واحد فقط يعمل على مستوى اقليم الشمال، وكان من المخطط افتتاح فرع آخر لاقليم الجنوب إلا أن قطع الدعم اعاق ذلك.

> **"الانجازات التي تحققها منظمات المجتمع المدني يجب ان لا تدفعها الى التفكير بابتكار صلاحيات جديدة لها، بل يجب ان تدفعها إلى تعميق الصلاحية الاساسية التي تمارسها وتطويرها"**

وفيما يتعلق بالشحنة نفسها، قررت الحكومة اتلاف جزء منها رأت أنه غير صالح للاستعمال البشري، أما الجزء الآخر فقد فرغ في الاسواق لاستعمال المستهلكين، متجاوزة بذلك قرار المحكمة التي مازالت تنظر في الدعوى التي اقامتها الجمعية، وهو اجراء يدل على ان الحكومة قد اقصت تأثير الجمعية من حساباتها في هذه القضية، ووجهت الحكومة انتباهها مجدداً لتوضيح الصورة للرأي العام من خلال الصحف.

وبالإضافة إلى الضعف المالي والمؤسسي الذي تعاني منه الجمعية، وجدت ثغرة اخرى ساهمت في اضعاف موقف الجمعية أو عدم توفير المساندة لها في هذه القضية وهي ضعف العلاقات التعاونية بينها وبين مختلف المؤسسات الرسمية والاهلية وهو ما أدى إلى ضعف الدعم والمساعدة المتأتية من هذه المؤسسات. حتى الرأى العام لم يدعم الجمعية لاصابته بالاحباط من عدم اثبات قضية فساد ضد الحكومة في هذه الحادثة.

الاستنتاجات:

١- تمكنت الجمعية الوطنية لحماية المستهلك من القيام بدور رقابي على اعمال الحكومة إلى جانب الصحافة، ويتوقف نجاح هذا الدور على عدة عوامل منها:

- ان يكون هذا الدور منظماً ومدروساً وان يتم بالتنسيق مع الجهات الاخرى التي تمارس نفس الدور الرقابي.
- ان يتوخى دقة المعلومات والموضوعية وان ينقل الصورة الواقعية.
- ان تتوفر بيئة سياسية تسمح لمنظمات المجتمع المدني القيام بمثل هذا الدور، وان تتبنى الحكومة مبادىء تشجع المنظمات على القيام بهذا الدور مثل الشفافية والمحاسبية ومكافحة الفساد، وان لا تتخذ الحكومة اجراءات من شأنها افراغ هذه المبادىء من محتواها.

لكن الملاحظة التي تجدر الاشارة إليها في هذه الحالة أن الجمعية مارست الدور الرقابي في مجالات اقتصادية ولها ابعادها السياسية المحدودة، وكانت الجمعية تتمتع بحرية نسبية في ممارسة هذا الدور، فإن قامت احدى منظمات المجتمع المدني السياسية كالاحزاب السياسية أو منظمات حقوق الانسان بممارسة العمل الرقابي على الاعمال الحكومية في المجال السياسي، فهل ستتمتع بنفس الحرية التي تمتعت بها الجمعية الوطنية لحماية المستهلك؟

٢- إن اللجوء لاسلوب المواجهة في العلاقة ما بين الحكم ومنظمات المجتمع المدني، وبغض النظر عن من سيقوم بهذه المواجهة أو من السبب في هذه المواجهة، لابد وان يصبغ القضية بالابعاد الشخصية خاصة في دول العالم الثالث التي مازال الوعي بالعمل المؤسسي فيها دون المستوى المطلوب. كما ان اللجوء للمواجهة يقتضي استنفاذ خطوات واجراءات سابقة له، والا فإن نتائج المواجهة ستنعكس بشكل سلبي على مصالح المواطن وبغض النظر عن من فاز بتلك المواجهة.

٣- هناك عدة معايير يمكن من خلالها قياس مدى نجاح وقوة منظمات المجتمع المدني في عملها، من اهمها تخصص المنظمة في مجال عمل محدد وان تتبع الاساليب العلمية والحديثة في تنفيذ أعمالها، لكن يجب ان لا يؤخذ هذا المعيار بشكل منفصل عن معايير اخرى تسهم بشكل مباشر في تقوية المنظمة مثل حجم العضوية، وقوة انتشارها، وحجم مواردها المالية وتنوع مصادرها، وقوة علاقاتها مع المؤسسات الرسمية وباقي منظمات المجتمع المدني.

٤- الانجازات التي تحققها منظمات المجتمع المدني يجب ان لا تدفعها للتفكير بابتكار صلاحيات جديدة لها، بل يجب ان تدفعها إلى تعميق وتطوير صلاحيتها الاساسية التي تمارسها.

ملف المجتمع المدني | ٢

جمعية العفاف

دراسة حالة

محمد عبد الكريم الحوراني

تعريف الحالة :

جمعية العفاف الخيرية هي واحدة من مؤسسات المجتمع المدني الاردني الحديثة، والتي تتخذ من قضايا الأسرة والزواج محوراً لعملها. نشأت الجمعية بمبادرة عدد من الشخصيات ذات التوجهات الاسلامية في ضوء تردي الاوضاع الاقتصادية وازدياد المصاعب أمام الشباب في سن الزواج وسعت الجمعية إلى بلورة تصورات عملية للتخفيف من حدة هذه المشكلات، والاسهام في مساعدة اعداد متزايدة من الشباب على الزواج بأقل الكلف الأمر الذي منحها الاعتراف وأضفى شرعية قوية على وجودها. وأكثر ما أشتهرت به الجمعية حفلات الزفاف الجماعي التي شدت اليها الانظار .

تقديم:

في الوقت الذي تتصاعد فيه الازمات الاجتماعية ويتسع نطاق المشكلات، وفي الوقت الذي يتضائل فيه دور الحكومات عن تقديم العلاجات والحلول الناجعة للتغلب على تلك الازمات والمشكلات، فإن الامر في هذه الحالة يستلزم المبادرات الاهلية أو اللارسمية للتدخل المباشر من اجل تحقيق الشروط الموضوعية للتغيير لاستبدال الظروف الاشكالية، وهنا ثمة تساؤلات يجدر طرحها حول جمعية العفاف الخيرية: متى برزت جمعية العفاف الخيرية إلى حيز الوجود الاجتماعي للمجتمع الاردني؟ ومن هم القائمون على تأسيسها؟ وما هي الظروف الموضوعية التي املتها طبيعة المجتمع على نشأتها؟ وما هي الوسائل التي إتبعتها في تحقيق انجازاتها؟ وما هي أبرز تلك الانجازات؟!

إن ما تقدم من تساؤلات سوف تتم الاجابة عليها في هذه الورقة التي تسعى إلى تجسيد الصورة الكاملة لجمعية العفاف الخيرية كواحدة من مؤسسات المجتمع المدني

> ❞ تشير الاحصاءات إلى ارتفاع نسبة العنوسة بين الاردنيات والعزوبة بين الاردنيين حيث بلغت نسبة العازبات بين سن (٢٠ -٢٥) ٦٠٪ ونسبة العازبين بين سن (٢٥ - ٣٠) حوالي ٤٥٪ ❝

الاردني التي استجابت لتحديات الظروف الاجتماعية الاشكالية المتصاعدة في المجتمع، وذلك بعد أن وقفت الحكومة والجهات المسؤولة موقف العاجز عن حل تلك المشكلات، وخاصة قضايا الاسرة والزواج التي تمثل محور عمل هذه الجمعية.

شعار الجمعية

تاريخ التأسيس والظروف الاجتماعية:

تأسست جمعية العفاف الخيرية بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٣(*) بترخيص من وزارة التنمية الاجتماعية وسجلت بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦، وقد جاء إنشاء جمعية العفاف الخيرية – حسب ما ورد في النظام الاساسي للجمعية – في ظروف تتعرض فيها البلاد الاسلامية ومنها الاردن إلى حملات خطيرة بشتى الطرق والوسائل تستهدف إضعاف الاسرة تحت شعارات مختلفة أدت إلى التنفير من الزواج وتفكيك الاسرة وتقليل الانجاب وارتفاع معدلات الاجهاض ، وزيادة نسبة المشردين. وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى الصفر.

وتشير الاحصاءات إلى ارتفاع نسبة العنوسة بين الاردنيات والعزوبة بين الاردنيين حيث بلغت نسبة العازبات بين سن (٢٠ –٢٥) ٦٠٪ ونسبة العازبين بين سن (٢٥ – ٣٠) حوالي ٤٥٪.

وحسب مسح الفقر والبطالة والعمال لعام ١٩٩٥ فقد ارتفع متوسط عمر العزوبة إلى ٢٨,٦ سنة للذكور و٢٤,٨ سنة للإناث في حين كانت النسبة عام ١٩٨١ (٢٦,٨) سنة للذكور و (٢٢,٨) سنة للإناث وهي أرقام كبيرة مفزعة يفسرها تزايد حجم البطالة والفقر وغلاء المعيشة وتآكل الدخول في السنوات الاخيرة مما زاد من عزوف الشباب عن الزواج، وتقدر تكاليف الزواج في المجتمع الاردني بـ ٦– ٧ آلاف دينار، في حين يتقاضى معظم الموظفين الجامعيين في الحكومة راتباً أقل من ٢٠٠ دينار في بداية عمله مما يتطلب (٦) سنوات لتجميع تكاليف الزواج (**) . وهكذا فان الظروف الموضوعية تستدعي تحركات على كافة المستويات من اجل تعديل الاوضاع الاجتماعية المرتبطة بالاسرة والزواج، ومن

(*) لقد قدم طلب ترخيص الجمعية بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٢، بينما تمت الموافقة على ترخيص الجمعية بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٣، الامر الذي يعكس عدم ادراك الجهات المعينة والمسؤولة للدور الايجابي الكبير الذي يمكن لمثل هذه الجمعية القيام به في التصدي لظاهرة خطيرة يعاني منها المجتمع، وهو الامر الذي ادركه المجتمع خلال سنوات معدودة منذ تأسيس الجمعية حيث اصبحت الجمعية معروفة لدى مختلف فئات المجتمع ، وموضع تقدير وتقليد في عدد من الدول. وتجدر الاشارة إلى أن جمعية العفاف من حيث كونها ذات توجهات إسلامية تثير تساؤلات مهمة حول ما إذا كانت تمثل نموذجاً مماثلاً لشبكة المؤسسات الاسلامية التي نجحت الحركة الاسلامية في إقامتها منذ إنطلاقها في الاربعينات أو لا؟ وربما لهذا السبب تأخرت وزارة التنمية الاجتماعية لمدة عام حتى وافقت على ترخيصها.

(**) مثل هذاالافتراض قائم على أن الموظف لم يتعرض إلى هزات اقتصادية أو لم يتحمل مسؤوليات مادية جانبية خلال الست سنوات، ولو تحمل مسؤوليات مادية جانبية لاستغرق مدة أطول من ست سنوات لتجميع تكاليف الزواج، وتجدر الاشارة إلى أن هذه التكاليف تمثل المتوسط الحسابي لتكاليف الزواج في المجتمع الاردني، ولذلك فهناك قيم متطرفة تقل بكثير عن هذه التقديرات.

أجل ذلك جاءت جمعية العفاف الخيرية لتستجيب لشروط الواقع ومتطلباته.

الأهداف والوسائل:

منذ تأسيس الجمعية – كما ورد في نظامها الاساسي – بما يتوافق مع معطيات الواقع الاجتماعي فقد سعت إلى تحقيق الاهداف التالية: العمل على تسير سبل الزواج، إيجاد نظرة جديدة حول قيم الزواج، وتكوين الاسرة عن طريق نشر العادات الحسنة المستمدة من تعاليم الدين الحنيف والاخلاق العربية الاصيلة، وتقديم نماذج عملية لتثبيت العادات الايجابية للزواج، والقيام بدراسات إجتماعية وعقد دورات للتوعية والاعداد والارشاد الاسري. وهكذا فإن جمعية العفاف تركز على قضايا الزواج والاسرة وتضعها في مركز إهتمامها وذلك على خلاف الجمعيات الاخرى التي سبقتها والتي كانت تمثل هذه القضايا بالنسبة لها امور ثانوية(*).

> "الزفاف الجماعي مثال حي على التعاون والتكافل الاجتماعي وخطوة على طريق التواضع والبساطة والعمل باساسيات الزواج التي دعا اليها الاسلام"

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فقد اعتمدت الجمعية على جملة من الوسائل اهمها: التوعية والتثقيف، حيث يعتقد القائمون على الجمعية أن أساس مشكلة الزواج قائم على غياب الوعي الكافي لدور مؤسسة الزواج وأهمية بناء الأسرة، ومن هنا قامت الجمعية بعقد الندوات المتخصصة حول الاسرة والزواج، كما بادرت بطرح موضوع الفحص الطبي قبل الزواج، ومن وسائل الجمعية ايضاً تقديم القروض الحسنة عن طريق التنسيق مع البنك الاسلامي الاردني لتقديم قروض (غير ربحية)، كما بادرت الجمعية بطرح فكرة الاعراس الجماعية كنماذج عملية للتقليل من تكاليف الزواج، واظهار اهمية الزواج وحكمته من الناحية الاجتماعية وحفز الناس ودعوتهم لتبسيط سبل الزواج وتيسيرها وإظهار أن ديمومة الزواج واستمرار بناء الاسرة على اسس سليمة لا يأتيان من مظاهر المغالاة والتفاخر في تكاليف الزواج وجعل الزواج الجماعي خطوة على طريق التغيير الاجتماعي الخاص بمناسبات الزواج المؤدية إلى التواضع والبساطة.

الانجازات:

بعد أن تأسست الجمعية ورسمت صورة أهدافها، اخذت تترجمها عملياً، وفيما يلي أهم ما حققته جمعية العفاف:

الندوات:

بدأت جمعية العفاف بعقد الندوات في سبيل التوعية والتثقيف، فعقدت عدة ندوات مثل ندوة تكاليف الزواج في الاردن بتاريخ ٢ / اب / ١٩٩٥، ودورالاعلام في تنشئة الاسرة وزواج ذوي الاعاقات والحقوق الزوجية، والعنوسة وندوة حول الفحص الطبي قبل الزواج من منظور طبي وشرعي(**)، وقد تم نشر هذه الندوات على شكل اصدارات.

القروض الحسنة:

من اجل تيسير أمور المقبلين على الزواج بادرت الجمعية بتنفيذ فكرة القروض الحسنة عن طريق التنسيق مع البنك الاسلامي الاردني وقد استفاد من هذه القروض أكثر من (١٧٦٢) شخصاً بمبلغ يصل إلى المليون دينار اردني ويمكن رصد مجموع القروض التي قدمتها الجمعية للمقبلين على الزواج بالتعاون مع البنك الاسلامي كما يلي: في عام ١٩٩٥ بلغ مجموع القروض الحسنة (٩٢٥٤٠) ديناراً وقد استفاد منها (١٩١) شاباً مقبلاً على الزواج، وفي عام ١٩٩٦ بلغ مجموع القروض (١٠٤٨٤٠) إستفاد منها (٢٠٦) شاباً مقبلاً على الزواج، وفي عام ١٩٩٧ بلغ مجموع القروض (٢٠١٠٠٠) دينار استفاد منها (٤٦٣) شاباً مقبلاً على الزواج. وهكذا فإن حجم القروض بتطور متصاعد وكذلك عدد المستفيدين منها حيث بدأ عدد المستفيدين بـ(١٩١) عام ١٩٩٧ وإنتهى إلى (٤٦٣) عام ١٩٩٨، وهذا يعني أن فكرة تقديم القروض الحسنة تؤدي وظيفة في تيسير عملية الزواج ولذلك فإن الاقبال عليها متزايد (***).

الزفاف الجماعي:

كما عملت الجمعية على بلورة فكرة

زفاف جماعي

(*) بعض الجمعيات الخيرية في المجتمع الاردني، والتي تسبق في نشأتها جمعية العفاف، كانت تمارس بعض الاعمال المرتبطة بالأسرة والزواج، وذلك على هامش جدول أعمالها، فكانت تتدخل في حل بعض المشكلات الاسرية كالتوفيق بين الزوج وزوجته في حالة الخصام، أو تيسير سبل التعارف بين شاب وفتاة من أجل الزواج، أي الوساطة في الزواج، ومثال ذلك جمعية عبد الرحمن بن عوف، وجمعية عبد الله بن الزبير. أما جمعية العفاف فهي لا تتدخل في حل مشكلات أو في عملية التعارف بين المقبلين على الزواج إنما يبتدىء دورها بعد أن يتم عقد الزواج وبعد أن يتم تقديم طلب من المقبل على الزواج للجمعية، وفيما يتعلق بالمشكلات الاسرية، فإن الجمعية تعتمد حتى الآن التوعية والتثقيف وليس لها خطوات مسلكية في حل مشكلات أسرية معينة.

(**) نظمت جمعية العفاف هذه الندوة بتاريخ ١٠ / آب / ١٩٩٤ في المركز الثقافي الملكي، ودعت للمشاركة أساتذة متخصصين أطباء وشرعيين، وقد جاءت هذه الندوة في وقت مناسب حيث طرحت وزارة الصحة هذا الموضوع وتداولته الصحافة وأحدث دوياً كبيراً بين افراد المجتمع بين مستوضح أو مستغرب أو مستقبل لهذا الامر، وقد حضر هذه الندوة وزير الصحة في ذلك الوقت (الدكتور عارف بطاينة) ووزراء صحة سابقون.

(***) سجلت جمعية العفاف بعض الحالات التي حصل فيها اشخاص مسيحيون على قروض عن طريق الجمعية ولم تسجل حتى الوقت الحاضر أي حالة من غير المسلمين في حفلات الزفاف الجماعية، وتجدر الاشارة إلى أن الجمعية مستعدة لتقبل هذا الامر في حالة أن يتقدم غير مسلمين للاشتراك في حفلات الزفاف الجماعي.

الزفاف الجماعي حيث سعت من خلال الزفاف الجماعي إلى تحقيق الاغراض التالية: إظهار أهمية الزواج وحكمته من الناحية الاجتماعية وحفز الناس ودعوتهم لتبسيط سبل الزواج وتيسيرها وإعطاء مثال حي على التعاون والتكافل الاجتماعي من المنظور الاسلامي في مجال الزواج وإحياء القيم الاسلامية المتعلقة به، وجعل حفل الزفاف الجماعي خطوة على طريق التغيير الاجتماعي الخاص بمناسبات الزواج ، المؤدية إلى التواضع والبساطة والعمل بأساسيات الزواج التي دعا إليها الاسلام، وإظهار أن ديمومة الزواج وإستمرار بناء الاسرة على أسس سليمة لا يتأتيان من مظاهر المغالاة والتفاخر في تكاليف الزواج بل ينبعان من الاعتماد على السلوك السوي والقيم الاصيلة.

بلغ عدد الاعراس الجماعية حتى عام ١٩٩٩ ستة اعراس وبتطور متزايد لاعداد المشاركين، فقد بلغ عدد المشاركين في الحفل الاول (١٩٩٥) أربعة ازواج والحفل الثاني (عام ١٩٩٦) بأربعة أزواج والحفل الثالث (عام ١٩٩٧) ارتفع العدد إلى (١٧) زوجاً بحضور آلاف المدعوين، وأقامت الحفل الرابع في مدينة اربد بمشاركة (١١) زوجاً وهو اول حفل يقام خارج العاصمة عمان وكان له دلالة واضحة على نجاح الفكرة وتقبل المتجمع لها، وتزايد عدد المشاركين في الحفل الجماعي الخامس الذي اقامته الجمعية عام (١٩٩٨) حيث شارك فيه (٤٤) زوجاً. من مختلف مناطق الاردن، وفي عام (١٩٩٩) أقامت الجمعية الحفل الجماعي السادس ليكون الاكبر في تاريخ الاردن حيث بلغ عدد المشاركين (٤٨) زوجاً. علاوة على تزايد عدد المشاركين وعدد الحضور فقد تزايد عدد المؤسسات والجهات الداعمة لهذه الحفلات، حيث زاد عدد المساهمين في تقديم الهدايا وبلغ عدد المؤسسات الداعمة (٧٠) مؤسسة في الحفل الجماعي السادس وهذا دليل قناعة متزايدة وثقة متسعة باستمرار من قبل المجتمع.

فكرة الزفاف الجماعي:

تعود فكرة الزفاف الجماعي الأول لجمعية العفاف الخيرية إلى أول اجتماع للهيئة الادارية الذي تم في يوم الاربعاء بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٩٣، ففي ذلك الاجتماع نوقشت أمور عديدة تركزت على وضع الخطط الكفيلة بإنجاح الجمعية وبتنفيذ اهدافها الواردة في نظامها الاساسي، فدارت افكار عديدة لتحقيق هذه الاهداف وبخاصة أن الهيئة الادارية قد جاءت متجانسة من حيث الاختصاصات ومجالات العمل المختلفة، فتحدث اعضاء الهيئة الادارية في العديد من المجالات التي تصب جميعها وتلتقي نحو تحقيق اهداف الجمعية وتيسير سبل الزوج، فكانت فكرة الزفاف الجماعي واحدة من الموضوعات التي طرحت.

وما بين كل إجتماع وآخر للهيئة الادارية كان يعاد التذكير بهذه الفكرة من أجل تنفيذها وكان الرأي المرجح هو أن تقام بعد سنة التأسيس، وهي السنة التي يطلب فيها اعداد الانظمة والتعليمات المالية وشروط الصرف والتبرع وتحديد الموارد المالية بداية ونهاية بشكل منظم من الناحية المالية والمؤسسية، وقد تم فعلاً وضع النظام المالي للجمعية والتعليمات الخاصة بالمساعدات والقروض التي تقدمها الجمعية وغيرها من الانظمة التي يتطلبها عمل الجمعية.

> "على مؤسسات المجتمع المدني ان تقنع المجتمع بضرورة وجودها وبذلك تلقى التأييد وتضفي شرعية على وجودها"

ولما كان العام الاول من عمر الجمعية، هو عام التأسيس والبناء، فإن العام الثاني وهو عام ١٩٩٥ كان عام التنفيذ والإنطلاق ومعه بدأ بتنفيذ العديد من المشاريع ولعل حفل الزفاف الجماعي كان من ابرز هذه المشاريع الخيرية.

وفي ضوء الإعداد والتحضير لتحقيق الاهداف آنفة الذكر، أخذت الهيئة الادارية تفكر بمختلف الجوانب الخاصة بتنفيذ هذا المشروع بنجاح، خاصة وأنه الحفل الاول الذي يشهده الاردن، فعقدت العديد من الاجتماعات، وتم تشكيل لجنة للموضوع بهدف وضع الافكار والتصورات الخاصة بتنفيذه وإنجاحه.

وعلى إثر قيام اللجنة المشكلة بوضع تصور للمشروع والتي قامت بتقديم مسودة للمشروع تشمل كافة الامور المتعلقه به والتي اقرت من قبل الهيئة الادارية للجمعية، ثم توزيع عملية التنفيذ على مختلف اللجان العاملة في الجمعية، حيث عملت هذه اللجان بشكل دؤوب، كل لجنة في مجال إختصاصها وعملها.

لقد كان هناك العديد من الاسئلة المحورية التي تم الحديث عنها وتركز البحث عليها، ولعل أهم هذه التساؤلات كيف سيتم تنفيذ هذه الحفلة؟ من هي الفئة المستهدفة؟ هل هم اعضاء في الجمعية؟ هل هم من المستفيدين من خدمات الجمعية؟ كيف يستقبل اهل العروسين هذه الفكرة؟ هل يتم الاعلان في الصحف؟ هل يتم الاتصال الشخصي مع الفئات المستهدفة؟ ما هو عدد الاشخاص المتوقع أن يشاركوا في هذه الحفلة؟ عدد العرسان وعدد المدعوين، والمكان الذي سيجري فيه الحلفة؟ ما هي سعة القاعات اللازمة؟ هذه بعض من الاسئلة التي كانت تدور في أذهان الهيئة الادارية عند البحث والإعداد لهذا الامر.

وفي ضوء كل هذه المتغيرات والتساؤلات، وضعت مقابلها العديد من الحلول والبدائل الممكنة للتطبيق وأخذت هذه الاسئلة تتقلص تدريجياً، مقابل اكتمال المعالم الواضحة إلى الكيفية التي سيكون عليها حفل الزفاف الجماعي.

إن من ابرز الصعوبات والتحديات التي واجهت الهيئة الادارية في تنفيذ هذه الفكرة كان نمط تفكير الناس والعادات الدخيلة على المجتمع الاردني، وبالذات العادات التي لها علاقة بالزواج، فهذا التحدي بحاجة إلى ارادة للتغير، وهو أحد اهداف حفل الزفاف الجماعي، فالتغيير الاجتماعي هو أصعب انواع التغييرحيث يتعلق بتراكم سلوكيات وعادات عبر فترة زمنية طويلة.

علاوة على ذلك فإن عدد المدعوين للعائلات المشاركة في الحفل كان من التحديات وبالذات في ظل عدم وجود قاعات متاحة تتسع للعدد المراد دعوته، ورغم هذه التحديات ونوعيته فقد تقرر أن يكون يوم الخميس الموافق العاشر من آب لعام ١٩٩٥ موعداً لتنفيذ الحفل، وبعد ان اكتملت فكرة الزفاف وتحدد موعدها تم الاعلان عن الحفل بوسائل الاعلام المختلفة ومن خلال رقاع الدعوة (بطاقة الدعوة) التي وجهت إلى المدعوين.

تتعاون الجمعية مع المؤسسات الرسمية والاهلية، حيث نظمت اكثر من نشاط مع وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، وكذلك تعاونت مع وزارة الصحة، ومع وزارة التنمية الاجتماعية كما عملت على عقد عدة ندوات بالتعاون مع المؤسسات الاهلية، ومن الجدير بالذكر أن

الجمعية لا تتلقى أية مساعدات حكومية أو تبرعات خارجية، وهي تعتمد بصورة اساسية في الوقت الحاضر على التبرعات والهبات الداخلية التي تشكل معظم مواردها، إضافة إلى بعض الموارد الثانوية مثل اشتراكات الاعضاء وريع ايرادات الحفلات والوصايا.

ومن اجل تنفيذ اعمالها في مناطق مختلفة فقد تشكل في الجمعية أربع لجان هي: اللجنة الثقافية والاعلامية واللجنة النسائية واللجنة الاجتماعية والعلاقات العامة ولجنة التثقيف الصحي ويرى القائمون على الجمعية أنها قد حققت نجاحاً باهراً لما حققته من انجازات لم تكن متوقعه في إطار النظام الاجتماعي القائم في المجتمع الاردني. والذي يتضمن عادات وتقاليد راسخة تعزز التفرد والمغالاة في حفلات الزفاف.

ملاحظات واستنتاجات عامة:

إن تأسيس جمعية العفاف في نهاية عام ١٩٩٣، وتطورها المتصاعد في سياق الاعتراف والعون المجتمعي والشهرة الواسعة التي حققتها في سنوات معدودة و حتى عام ١٩٩٩، كل هذا يدعو إلى إستنتاجات ودروس مستفادة من الوضع العملي لهذه المؤسسة، ويمكن إجمال أهمها في ما يلي:

> "وهكذا فإن العلاقة التوافقية بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام الاجتماعي القائم تمثل ضرورة من أجل تفعيل دور هذه المؤسسات وإعلاء مكانتها في المجتمع"

تأتي مؤسسات المجتمع المدني كانعكاسات لتطور التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية، والاستجابة لإحتياجات مجتمعية وقضايا تبرز على جدول اعمال المجتمع، ويتجسد هذا الافتراض في الحالة موضوع هذه الدراسة، حيث جاءت جمعية العفاف الخيرية لتتفاعل مع معطيات الواقع الاجتماعي وتقدم الحلول العملية لاختزال مشكلة الأسرة والزواج والوقاية المستقبلية من اتساعها.

لا بد لمؤسسات المجتمع المدني أن تقنع المجتمع بضرورة وجودها، عن طريق فرضها حقائق عملية ملموسة، وبذلك تلقى تأييداً وتضفي شرعية على وجودها كلما كان محور عملها مركزياً بالنسبة للمجتمع ويهم قطاعات واسعة منه، ولذلك حصلت جمعية العفاف على تأييد متزايد عندما تصدت لمشكلات واقعية تهم المجتمع بأكمله.

إن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة ليست بالضرورة عدائية أو صراعية، إنما قد تكون تعاونية وفي بعض الحالات تنافسية، ويتضح هذا الامر في حالة جمعية العفاف التي استمالت الجهود الرسمية المتمثلة بوزارات ومؤسسات رسمية مختلفة من أجل تحقيق أهدافها. وقد يدعم هذا الامر أن جمعية العفاف الخيرية ذات أهداف قيمة مطلقة تهم الجميع.

إن الإطار المرجعي الإسلامي لجمعية العفاف الخيرية والمتمثل بأغلبية المؤسسين وكذلك المضمون الديني لاصداراتها، وإجراء حفلات الزفاف على الطريقة الاسلامية، كل ذلك ساعد الجمعية في تحقيق أهدافها، حيث جاءت بتوجهات متوافقة مع طبيعة النظام الاجتماعي القائم. ولهذا السبب فقد ازدادت التبرعات المقدمة للجمعية من سنة إلى أخرى، كما زاد عدد المؤسسات والشركات الداعمة، وعلاوة على ذلك تزايد أعداد المشاركين والحضور، وترحيب مختلف المؤسسات لإستضافة نشاطات الجمعية دون مقابل.

وكذلك فإن المشاركين في الندوات والمحاضرات التي تنظمها الجمعية يقومون بالمشاركة دون مقابل، الامر الذي ساعد الجمعية في توفير مبالغ كبيرة وكذلك تنظيم عدد كبير من المحاضرات والندوات في مناطق مختلفة من الاردن، وهكذا فإن التوجه الاسلامي للجمعية بالإضافة إلى أهمية اعمالها ونشاطاتها الملموسة قد ساعد الجمعية في أن يتعزز وجودها وان تتحقق أهدافها وأن تروج نشاطاتها.

وهكذا فإن العلاقة التوافقية بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام الاجتماعي القائم تمثل ضرورة من أجل تفعيل دور هذه المؤسسات وإعلاء مكانتها في المجتمع.

وعلى الرغم من أن الجمعية ليس لها نشاطات سياسية (*)، إلا أنها بطريقة غير مباشرة ومن خلال طابعها الاسلامي، قد تكون مربحة سياسياً للإسلاميين. اذ هي تستكمل عن طريق نشاطاتها تأييد جماهير الشعب للإسلاميين وتقنعهم بقدرتهم على التخطيط والتنظيم والانجاز.

(*) لقد ورد في المادة الثالثة من النظام الاساسي للجمعية أنه ليس للجمعية أية غاية أو نشاط قطعياً في الحقول السياسية والبيئية والطائفية وتقدم خدماتها إلى جميع المواطنين على السواء، والدلالات الواقعية لعمل الجمعية أنها تبنت مثل هذا الامر.

ملف المجتمع المدني | ٣

تلوث المياه في مدينة عمان
دراسة حالة

باتر محمد علي وردم

مقدمة: (تعريف بالمشكلة)

ظهرت مشكلة المياه في عمان صيف عام ١٩٩٨، اذ فوجيء أهالي غرب عمان بأن مياه الشرب التي تصل بيوتهم ملوثة، وبأن لها طعم غير مقبول أو مستساغ، كما أن لها رائحة غير مقبولة أيضاً، وقد قام المواطنون بتقديم الشكاوي لوزارة المياه بدءاً من ١٩٩٨/٧/٧ حول تلوث المياه، إلا أن وزارة المياه تحديداً، والحكومة بشكل عام لم تبادر لحل المشكلة وتشكيل لجنة لإدارة الازمة، واكتفت الحكومة (التي أديرت من خلال نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام حيث كان الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الحكومة في اجازة امتدت ١٥ يوماً) ومن خلال تصريحات وزير المياه بالقول أن المشكلة قد حصلت ، وتم في خلال ٢٤ ساعة معرفة أسباب المشكلة والسيطرة عليها، والاعلان عن انتهائها منذ يوم ٧/١٠، وأن المياه التي تصل إلى البيوت غير مضرة، في حين أصدرت وزارة الصحة وبعد الاستئناس برأي خبراء منظمة الصحة العالمية بضرورة غلي المياه ولمدة دقيقة قبل استعماله للشرب.

> "مؤسسات المجتمع المدني والصحافة حققت نصراً نسبياً في المواجهة التي اتصلت بتلوث مياه العاصمة عمان"

وقد قامت الصحافة بكشف زيف الادعاءات الحكومية، حيث قامت صحيفة العرب اليوم بنشر تقرير حول مشكلة المياه في ١٩٩٨/٨/٣، وقام بإعداد التقرير نائب رئيس شركة ستانلي الاستشارية الامريكية، وبيّن التقرير أنه خلال شهر تموز تم ملاحظة طعم ورائحة غير مرغوبتين في نظام توزيع المياه في عمان المزوّد بالمياه من محطة معالجة المياه في زي، وقد كشفت التحقيقات اللاحقة وجود ديدان ميتة غير طفيلية في محطة زي وخزان دابوق، وهذه الكائنات الدقيقة تعيش في المياه الآسنة ولا تعيش في المياه الجارية، وأنها تزداد بدرجات الحرارة الكبيرة جداً كما تتحلل خلاياها منتجة عند ذلك احماض عضوية وروائح كريهة في المياه الحاملة لها ومذاقاً غير مستساغ، وقد كان يمكن لمحطة زي التعامل مع المشكلة مع ازدياد وجود هذه الروائح في المياه الداخلة إليها، لو كانت المحطة مخصصة لاستقبال هذا النوع من المياه.

> "لعبت الصحافة المستقلة دوراً متميزاً في إثارة مشكلة تلوث مياه عمان ومتابعتها"

ونفت وزارة المياه هذا التقرير وعقدت إجتماعاً طارئاً في اليوم التالي لنشر التقرير، حضره كبار موظفي الوزارة لمعرفة كيفية تسرب هذا التقرير إلى الصحافة، ويذكر أن خبير ستانلي قد بعث برسالة لوزير المياه والري بتاريخ ٨/٢ يبين فيها أنه في ١٩٩٨/٧/١٧ اكتشف عمال الصيانة أن محور جمع شفرات الخلاطة قد تحطم وخرج عن محور الادارة، الأمر الذي يؤدي إلى منع كبريتات الالمونيوم من الوصول إلى الدرجة القصوى لتخثير المواد العالقة.

وفي ظل هذه الاجواء ازداد الطلب على مياه الآبار التي توزع بالصهاريج، مما رفع اسعارها إلى أرقام خيالية، حيث وصل ثمن صهريج المياه (٦ امتار) إلى حوالي خمسين دينار، ولقد اضطرت الحكومة إلى استيراد ملايين اللترات من المياه المعبأة للتغلب على هذه المشكلة، وأثارت هذه المشكلة مختلف مؤسسات المجتمع المدني من احزاب سياسية ونقابات وجمعيات وهيئات إجتماعية، إضافة إلى دور الصحافة البارز في هذه المشكلة، وأمام ازدياد تفاعلات المشكلة تمت استقالة (اقالة) وزير المياه والري د. منذر حدادين بتاريخ ٨/٩، والذي اتهم الصحافة بتصعيد الأزمة، واضطرت الحكومة إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة أمين وزارة العدل، وفي ١٩٩٨/٨/١٩ قدمت الحكومة استقالتها، وأعطت الحكومة الجديدة (والتي شُكلت على الفور) إهتماماً بالغاً في ايجاد حلول سريعة لمشكلة المياه، وعادت محطة تنقية المياه في زي للعمل بطاقتها الاعتيادية في أواسط أيلول، وفي ١٩٩٨/٩/٢٥ تم الاعلان عن انتهاء مشكلة المياه، حيث أعلن وزير المياه الجديد هاني الملقي أن المياه قد اصبحت صالحة ١٠٠٪، وأشار أن محطة زي قد عادت لتضخ المياه إلى عمان بكامل طاقتها مؤكداً أن الوزارة قد اتخذت جميع الاحتياطات الفنية واللازمة لعدم تكرار حدوث التلوث، أو تكرار الخلل في نوعية المياه التي تضخ للمواطنين، كما اعلنت وزارة الصحة على لسان وزيرها أنها ستستمر في الرقابة المشدة والدورية على مياه محطة زي، وفي مختلف مراحل وصولها للمواطن، إضافة للإستمرار بفحوصات الجمعية العلمية الملكية مؤكداً أنه في حالة ظهور أي خلل أو ضرر في نوعية المياه، فسيتم معرفة ذلك فوراً واتخاذ القرار المناسب، وكانت الحكومة قد حوّلت الملف الذي اعدته لجنة تقتصي الحقائق إلى النيابة العامة في ١٩٩٨/٨/٢٧ ، ولكن تم مؤخراً اغلاق ملف القضية بحكم العفو الملكي العام والخاص. وعدم محاسبة المسؤولين عن المشكلة، كما لم يتم نشر ملف القضية في الصحف ووسائل الاعلام رغم وعد الحكومة بذلك.

تحليل المشكلة (تفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع المشكلة)

لقد أثارت هذه المشكلة مختلف فعاليات ومؤسسات المجتمع المدني من احزاب سياسية ونقابات وجمعيات وهيئات اجتماعية، فحمّلت الأحزاب الحكومة المسؤولية وطالبت بمحاسبة الحكومة، وكذلك دعا رؤساء النقابات المهنية في اجتماع عقدوه في ١٩٩٨/٨/٣ إلى محاسبة المسؤولين عن هذه المشكلة، ولكن بوجه عام لم تكن هناك فعالية تذكر للاحزاب السياسية والنقابات، واذا كان ذلك مفهوماً بالنسبة للاحزاب السياسية بسبب ضعفها العام وانفصالها عن القاعدة

الشعبية، فإن ذلك غير مفهوم وغير مبرر بالنسبة للنقابات، ولعل اكثر مؤسسات المجتمع المدني تفاعلاً مع هذا الموضوع جمعية حماية المستهلك والتي قامت برفع قضية أمام محكمة بداية عمان على وزير المياه والري وعلى وزير الصحة كذلك، ودعوا مجلس النواب لتحمل مسؤولياتهم الوطنية وحجب الثقة عن وزير المياه ووزير الصحة، كما طالبوا بتعويض الاسر المتضررة جراء التلوث،والجدير بالذكر ان محكمة بداية عمان قد ردت القضية بسبب عدم الاختصاص، وظهرت على السطح مشاركة مؤسسات مجتمع مدني تعتبر غريبة عن المجتمع الاردني وحديثة بالنسبة له، والمؤسسات المعنية هي جمعيات البيئة، إلا أن ظهور هذه المؤسسات لم يكن بارزاً، بل ظهرت على استحياء، واكتفت بعقد الندوات وإصدار البيانات، رغم أن بإمكانها أن تلعب دوراً أكثر فعالية، واستغلال هذه المشكلة لتأخذ موقعاً ريادياً بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني فيما يخص هذه المشكلة، والتوجه نحو الرأي العام وتحفيزه إلى مناصرة قضايا البيئة، في ظل التوجه العالمي نحو قضايا البيئة وبناء الوعي اللازم للتصدي لمشاكل البيئة.

واذا ما نظرنا إلى الصحافة، فيمكن القول أن الصحافة لعبت دوراً متميزاً في هذه المشكلة، وخاصة صحيفة العرب اليوم، والتي كانت أول من آثارت هذه المشكلة على الصعيد العام، وإثبات وقوع المشكلة رغم نفي الحكومة ذلك في حين، أو اعلانها عن السيطرة على المشكلة في حين آخر، وذلك من طريق نشرها تقرير ستانلي، كما لعبت الصحافة عموماً دوراً هاماً في متابعة مجريات الاحداث وتطوراتها، أما فيما يخص مجلس النواب (والذي يعتبر ضعيفاً قياساً بمجلس النواب المنتخب عام ٨٩ في ظل مرحلة التحول الديمقراطي في الاردن) فإنه لم يلعب الدور أو الواجب الذي يفترض أن يقوم به، بحكم أنه السلطة الموازية للسلطة التنفيذية،كأن يقوم بحجب الثقة عن الحكومة ومساءلتها، أو على الأقل حجب الثقة عن الوزيرين المسؤولين عن المشكلة وهما وزير المياه والصحة، رغم قيام ٢١ نائباً بتوقيع عريضة طالبوا فيها بإقالة وزير المياه تحديداً وحجب الثقة عنه، ولا يجوز بأي حال من الأحوال اغفال الجهد المتميّز الذي قامت به لجنة الزراعة والمياه التابعة لمجلس النواب والتي أصدرت تقريراً عن مشكلة المياه بيّنت فيه أن المشكلة التي أصابت محطة زي كانت ناتجة عن تغيير نوعية المياه القادمة من طبريا، وزيادة المياه الاضافية والمحملة بالمواد العضوية والطحالب بكميات كبيرة، حيث لم تكن المحطة مؤهلة لاستقبالها، كما أوضح التقرير أن الجهات المسؤولية عن المياه تعاملت مع هذه المشكلة بطريقة بعيدة عن المصداقية والشفافية وعدم مصارحة المواطن بالحادث واسبابه، وقد تعرضت هذه اللجنة ورئيسها النائب المهندس سلامة الحياري لضغوطات شديدة من اجل تجاهل الموضوع، إلى أن تمّ اقصاء المهندس الحياري عن رئاسة اللجنة بترتيبات من الحكومة مع المتعاونين معها.

وإذا ما تأملنا هذه المشكلة فإنه يمكننا الخروج بانطباعات وملاحظات أولية عن هذه المشكلة كالتالي:

" بقي القصر يلعب دوراً كبيراً في الحرص على أن يكون الممثل الحقيقي لصوت وضمير الشعب في هذه المشكلة "

١- لعبت الصحافة دوراً كبيراً في هذه المشكلة، وخاصة صحيفة العرب اليوم وهي صحيفة مستقلة عن الحكومة، حيث لا يوجد للحكومة أية اسهم فيها، بعكس صحيفتي الرأي والدستور اللتين تمتلك الحكومة فيهما حصة كبيرة من الأسهم، الأمر الذي جعل أداء صحيفة العرب اليوم كبيراً وفعالاً، واستطاعت أن تأخذ موقفاً معارضاً للحكومة، وهذه المشكلة جعلت الكثير من قادة الرأي وكتاب الاعمدة في الصحف يطالبون الحكومة ببيع حصصها من الاسهم في الصحف اليومية، من أجل تحسين الاداء الصحفي وتفعيل العمل الديمقراطي، وتجسيد الحرية الاعلامية وترجمتها إلى واقع ملموس، لا غروا ان هذه المشكلة عموماً بيّنت الدور المهم الذي تضطلع به الصحافة في تعزيز الرقابة الشعبية على الحكومة وكشف وملاحقة الفساد، وتعززت القناعة لدى الرأي العام ولدى فئات المثقفين خصوصاً أن عدم رضا الحكومة عن بيع حصصها من الاسهم في الصحف اليوم، يدل على أن الحكومة غير جادة في دعم المسيرة الديمقراطية، وأن هناك ما تخفيه الحكومة من معلومات.

٢- لم تتفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع المشكلة بالشكل المرغوب به، وكانت جمعية حماية المستهلك الاكثر تفاعلاً مع المشكلة، بينما لم يتم تسجيل دور ملحوظ لجمعيات البيئة التي كان من المفترض بها أن تستغل هذه الفرصة لزيادة نفوذها وتوعية المواطنين تجاه المحافظة على البيئة، بينما اكتفت الاحزاب والنقابات بإصدار البيانات وعقد الندوات حول موضوع التلوث، واذا كان ذلك (مبرراً) بالنسبة للاحزاب السياسية بسبب تردي وضعها العام، إلا أن ذلك لا ينسحب على النقابات وخصوصاً نقابة المهندسين أو نقابة المهندسين الزراعين اللتان تمتلكان مختصين قادرين على استيعاب المشكلة وتحديد حجمها وتنوير الرأي العام ازاءها.

٣- كان من الصعب على الرأي العام وحتى على معظم مؤسسات المجتمع المدني التفاعل مع الأزمة بشكل واضح، نظراً لصعوبة فهم ماهية التلوث وحجم المشكلة، نظراً لأن هذا الامر يحتاج إلى خلفية علمية متخصصة، ومن المعلوم أن نقص الادارك (بسبب صعوبة المشكلة) ونقص المعلومة (بسبب التكتم الاعلامي الحكومي عليها) يؤدي إلى ضعف التفاعل أو حتى تحجيم التفاعل مع المشكلة أو الظاهرة المرصودة.

"وعدت الحكومة بنشر نتائج تقصي الحقائق، ولكنها لم تفعل ذلك بحجة أن ذلك يضر بمسار القضية بعد أن تم تحويل ملف القضية إلى المدعي العام "

٤- يمكن القول ان الموقع الجغرافي لظهور مشكلة المياه قد لعب بشكل أو بأخر دوراً في حدة تصاعد المشكلة وانتشارها، فبحكم ظهور المشكلة في منطقة عمان الغربية التي يتسم سكانها بالثراء (عموماً) وبالتالي قدرتهم على شراء المياه المعبأة وفلاتر المياه، فإن ذلك خفف من تصاعدحدة المشكلة، ولكن الامر مختلف لو أن المشكلة قد ظهرت في منطقة عمان الشرقية التي يتصف سكانها بالفقر أو تدني مستوى دخلهم بشكل عام، وبالتالي فهم ليسوا قادرين على مصاريف جديدة كشراء مياه معبأة أو تركيب فلاتر مياه، الأمر الذي يعني تصاعد حدة المشكلة.

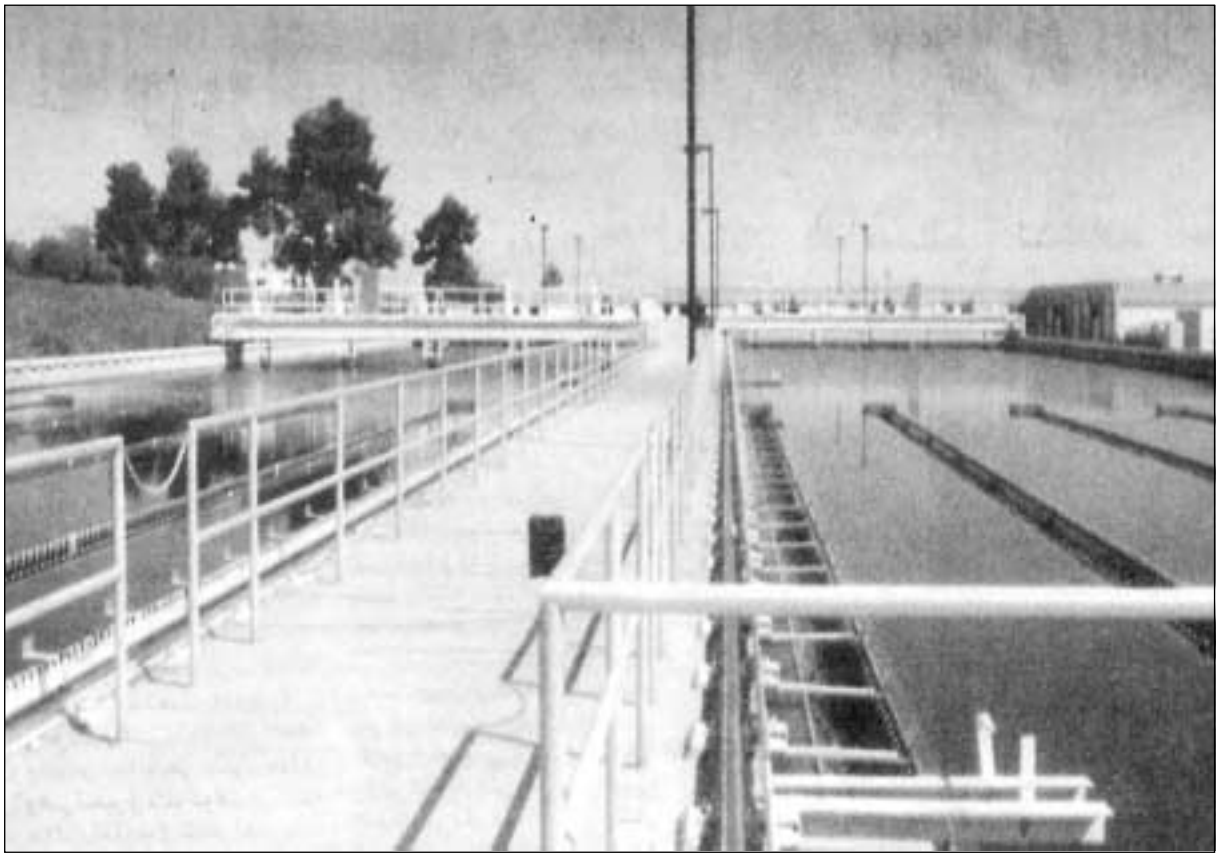

محطة تنقية زي

٥- بقي القصر يلعب دوراً كبيراً في الحرص على أن يكون الممثل الحقيقي لصوت وضمير الشعب في هذه المشكلة، ويتضح ذلك من خلال الرسالة الملكية التي ارسلت إلى سمو الامير الحسن في ١٩٩٨/٨/٨ حول قضية المياه، والاستفسار عن المسؤول عن هذه المشكلة؟، وكذلك دعوة الامير الحسن نائب الملك آنذاك لإنشاء شركة وطنية للمياه، أن هذه المشكلة عززت التصور الذي يقوم على ان انتقاد الحكومة لا يعني انتقاد الملك، تلك القناعة التي كانت غير ذلك في مرحلة الاحكام العرفية.

٦- حاولت بعض مؤسسات المجتمع المدني المعارضة وبعض كتاب الاعمدة المعارضين لاتفاقية السلام استغلال المشكلة، حيث تم اتهام اسرائيل بأنها سبب المشكلة مما دفع اسرائيل إلى تبرئة ساحتها، وذلك بإعلان احد مسؤوليها بأنهم أبلغوا الاردن بأن المياه غير صالحة للشرب، ولكن الشيء الملفت للنظر هو مبادرة وزير المياه قبيل تشكيل لجنة تحقيق فنية بغية الوصول إلى الحقائق ومعرفة أسباب التلوث دفاعه عن اسرائيل مبرئاً إياها من أية مسؤولية عن تلوث المياه قبل أن يتم التحقيق، ولاشك أن ارتباط اسرائيل بشكل أو بآخر بالمشكلة قد يكون أحد اسباب التكتم الاعلامي الحكومي على هذه المشكلة خوفاً من زيادة المعارضة تجاه الاتفاقية مع اسرائيل.

٧- وعدت الحكومة بنشر نتائج تقصي الحقائق، ولكنها لم تفعل ذلك بحجة أن ذلك يضر بمسار القضية بعد أن تم تحويل ملف القضية إلى المدعي العام، إلا أن ملف القضية أغلق عموماً، وهذا يعني البقاء على حماية الفساد والتستر عليه ، وليس غريباً ان نجد أن مختلف مؤسسات المجتمع المدني والصحف تدعو إلى ملاحقة الفساد وعدم توفير الحماية لهمن أي جهة كانت.

الخاتمة:

لقد تم الاعلان عن انتهاء المشكلة في ١٩٩٨/٩/٢٥، واذا ما حاولنا تحديد الطرف المنتصر والطرف الخاسر من المواجهة بين الحكومة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، لأمكننا القول أن مؤسسات المجتمع المدني والصحافة قد حققت نصراً نسبياً في هذه المواجهة، فإستقالة (إقالة) وزير المياه يمثل نصر نسبياً وهذا الأمر ينطبق على الحكومة، فاستقالتها أو اقالتها كانت احد أهم (إن سببه ان لم يكن السبب الوحيد) مشكلة المياه، وقد اعطت الحكومة الجديدة إهتماماً بالغاً في ايجاد حلول سريعة للمياه، ولعل الاسباب التي جعلت هذا النصر النسبي على الحكومة ناقصاً هو عدم محاكمة المسؤولين عن هذه المشكلة، وإغلاق ملف القضية ليبقى الفساد بعيداً عن المساءلة والمحاسبة، وهذه المواجهة بينت الدور المهم الذي تقوم به الصحافة في الرقابة وكشف الفساد، حيث لم تلعب مؤسسات المجتمع المدني عموماً دوراً فاعلاً في هذه المشكلة باستثناء جمعية حماية المستهلك التي كانت الأكثر تفاعلاً كما أسلفنا الذكر.

واذا ما نظرنا على مستوى التغيير في الافكار والقناعات فإننا نجد أن القناعة التي تنظر بعين الريبة والشك للحكومة قد ازدادت حيث تهدمت جسور الثقة بين الرأي العام والحكومة، كما أصبح هناك اجماع لدى الشعب في ضرورة محاربة الفساد والاهمال والتقصير الذي تفشى، وتفعيل مبدأ العقاب والثواب، ولكن بنفس الوقت أدى عدم متابعة القضية ومحاسبة المسؤولين عن المشكلة تعزيز النظرة السلبية نحو الذات وهو العجز عن فعل أي شيء وأن الفساد مازال هو الاقوى ولا أحد يستطيع يكشفه أو ملاحقته ومن حيث اداء الحكومة، فيمكن القول أنه تحسن وذلك من خلال عودة محطة زي للعمل بطاقتها العادية، إلا أن هناك العديد من المختصين يرون أن المشكلة مرشحة للعودة مستقبلاً، الأمر الذي يضع تحسن اداء الحكومة في موضع استفهام؟

وثائق

إعـــلان القـاهـــرة
لمناهضـة العنـصـريـــة، ٢٢ يوليـو ٢٠٠١

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وتحت شعار "معا من أجل القضاء على آخر النظم العنصرية"، وفي إطار التحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية المزمع عقده في دربان في جنوب أفريقيا من ٢٨ / ٨ إلى ٧/ ٩/ ٢٠٠١، انعقد بالقاهرة المؤتمر العربي الإقليمي لمكافحة العنصرية، وذلك في الفترة من ١٩–٢٢ يوليو ٢٠٠١ بمشاركة ممثلي ٦٥ من المنظمات غير الحكومية العربية والدولية والأفريقية والآسيوية.

وبعد الاطلاع على الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الثلاثة لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، والتي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الدار البيضاء (١٩٩٩) والقاهرة (٢٠٠٠) والرباط (٢٠٠٠)، وبعد استعراض الجهود التحضيرية الدولية، والإقليمية، ووثائق الاجتماعات التحضيرية السابقة، وبخاصة إعلان عمان الصادر عن المنظمات العربية في آسيا في شباط (فبراير) ٢٠٠١.

وبعد مناقشات مسهبة للجهود العالمية لمكافحة كافة أشكال التمييز العنصري والتعصب وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ودراسة العقبات التي ما تزال تقف عائقا أمام استئصال العنصرية والخلاص من جميع أشكال التمييز، وبعد مداولات مكثفة حول هذه القضايا في العالم العربي، قرر المؤتمر إصدار الإعلان التالي باسم "إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية"، انسجاما مع المرجعية العالمية لحقوق الإنسان.

القسم الأول: مصادر العنصرية وأسبابها ومظاهرها

يعتبر الاستعمار والفقر والسياسات الاقتصادية الجديدة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد، مصدرا أساسيا للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. كما أن العولمة بما انطوت عليه من تنميط العالم على قاعدة تقديس نظام السوق، وحرية حركة رأس المال، وما اقترن بها من اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، خصوصا في ظل تعاظم دور الثورة التقنية، وثورة الاتصال والمعلومات، قد أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والمديونية، وعطلّ جهود التنمية وفاقم من تردي أوضاع بلدان الجنوب في ظل عدم المساواة بين حرية حركة رؤوس الأموال والسلع من ناحية، وحركة القوى العاملة من ناحية أخرى، كما ساهم في انتهاكات جديدة لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ورغم الجهود الدولية التي توجت بمساعي الأمم المتحدة، وما أنجزته في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، إلا أن عقد التسعينيات، قد شهد تهميشا ملحوظا لدورها في الشئون الدولية، لصالح القوى الدولية المتنفذة مشتركة أو من خلال الإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ألحق بها أضرارا فادحة، أصاب بالشلل في كثير من المناسبات آليات الشرعية الدولية، أو أدى إلى توظيفها بشكل سياسي وفقا لمعايير مزدوجة–وبطريقة انتقائية– لتحقيق مصالح الدول المتسّيدة.

إن تمتع الدول العظمى بامتياز حق النقض في مجلس الأمن، يعد في حد ذاته مظهرا صارخا للتمييز، ويضع علامات استفهام كبرى حول حدود صدقية جهود الهيئة الدولية من أجل وضع حد لظواهر التمييز في عالمنا المعاصر.

إن التقاعس في إدخال إصلاحات جوهرية من أجل دمقرطة الأمم المتحدة، والحد من سطوة الدول المتنفذة، يشكل عقبة كبرى ليس فقط أمام الآليات الدولية لمكافحة العنصرية وأشكال التمييز والتعصب كافة، بل أيضا أمام مجمل آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

ومن منطلق حقوق الإنسان؛ فإن شعوبنا تستشعر ظلما كبيرا من أن المبادئ والأهداف التي قامت عليها الأمم المتحدة، لتعزيز حقوق الإنسان، وإرساء دعائم المساواة بين الأمم والأفراد، ومحاربة العنصرية والتمييز، لا يتم الاسترشاد بها على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بدولة إسرائيل، وجرائم التطهير العرقي التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني. فعلى مدى ٣٥ عاما من إنشائها عجز المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل على جرائمها، وعلى مدى ٤٣ عاما عجز المجتمع الدولي عن إلزامها بقراراته التي توجب عليها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وثمة عقبات وكوابح داخلية وخارجية أخرى تحول دون تصفية العنصرية كظاهرة بغيضة تعود إلى الماضي. فعلى الرغم من القيم الإيجابية في كل الثقافات المعاصرة، إلا أنه ثمة موروثات في هذه الثقافات تشجع على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعلى وجه الخصوص التمييز ضد النساء، والأطفال والأقليات وغيرها.

كما أن غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان وهشاشة مبدأ المواطنة وضعف البنى القانونية واستبداد الدولة الوطنية، يمثل مصدرا كابحا لتصفية العنصرية. ولا يقتصر الأمر على البلدان النامية بل يمتد إلى العديد من المجتمعات المتطورة، التي تشهد ظاهرة تفشي كراهية الأجانب، وبخاصة "الإسلاموفوبيا" وكراهية العرب والآسيويين والسود والروما داخل المجتمعات الغربية.

وتزداد الصورة قتامة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاحتلال الأجنبي، وما اقترفه من جرائم إبادة للشعوب والسكان الأصليين، بما أضفاه من طابع مؤسسي على التمييز العنصري، مثلما حدث في الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا الذي دام قرنين ونيفاً من الزمان. وفي مسلك الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الإسرائيلي. كما ينعكس أيضا في تفاقم مشكلات اللاجئين والمهجرين والعمالة المهاجرة، ليصبح بذلك العمال المهاجرون وخاصة المهاجرات ضحايا أنساق اقتصادية واجتماعية طاردة، وأطراف في أنساق اجتماعية وثقافية معادية لهم، على أساس من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بحقوق النساء على الصعيدين الدولي والوطني، فإن الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء، وما يرتبط بذلك من ظواهر، مثل العنف الأسري والاستغلال الجنسي للنساء، ما زالت تتفاقم وتهدد منظومة حقوق الإنسان بشكل عام.

وفي هذا الإطار يؤكد المؤتمر على ما يأتي:

١– دعم النضال من أجل إحداث إصلاحات جوهرية في النظام الدولي؛ بحيث تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر تمثيلا لشعوب العالم، وأكثر فعالية في التعبير عن المصالح والمسؤوليات المشتركة للبشرية.

٢– التضامن بين شعوب العالم والعمل معا من أجل تعزيز التنمية والقضاء على الفقر واحترام التنوع الثقافي، وضمان حق تقرير المصير للشعوب المحرومة، والتصدي لدعوات الكراهية العنصرية والتطرف والعنف والتمييز النوعي.

٣– ضرورة تعزيز الوعي بأهمية الترابط بين مصائر الشعوب والمصلحة المشتركة للبشرية في التنمية، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

٤– إدانة كل أشكال الدعاية والممارسات العنصرية التي تشكل موجات متصاعدة من العداء للعرب والملونين والسود والعمالة المهاجرة والسكان الأصليين، وإدانة كل صنوف الممارسات غير الإنسانية التي تتعرض لها بعض الفئات الاجتماعية في العالم.

تظاهرات ضد العنصرية الاسرائيلية في دربان

وينظر المؤتمر ببالغ القلق إلى ممارسات التمييز العرقي المنهجي، الذي يتعرض له الروما والغجر، في العديد من بلدان العالم، وكذلك ما يتعرضون له من انتهاكات لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وندعو المؤتمر العالمي ضد العنصرية لإقرار وتبني حقوق هذه الفئات، كما ندعو الحكومات والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى العمل على احترام حقوق هذه الفئات، ووقف جميع الانتهاكات التي يتعرضون لها.

كما يعرب المؤتمر عن مساندته للجماعات والمنظمات المدافعة عن حقوق الداليت وطوائف المنبوذين في الهند، والذي يعتبر التمييز ضدهم شكلاً جديداً من الأبارتيد، ويدين المؤتمر ما يتعرضون له من ممارسات نبذ وتمييز في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم والصحة والتوظيف والملكية، وندعو المؤتمر العالمي ضد العنصرية إلى تبني مطالب المدافعين عن حقوق الداليت الأساسية، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ التدابير اللازمة لإعمالها في الواقع وخاصة حقوق النساء والأطفال.

٥- دعوة جميع مناضلي حقوق الإنسان والمنظمات العالمية، للتصدي لمخاطر التوظيف النفعي والانتقائي لمبادئ حقوق الإنسان لصالح الدول الكبرى.

٦- دعوة مجلس الأمن لمراجعة نظام العقوبات الدولية وأساليب تطبيقها. وقد أثبتت تجربة حصار الشعب العراقي -التي دامت نحو ١١ عاما، والتي ينبغي أن تنتهي فورا ودون قيد أو شرط- حجم الكارثة التي تعرض لها والتي تقترب من الإبادة الجماعية، إذ لا يمكن لأي اعتبار أن يسمو على الاعتبارات الإنسانية.

٧- ضرورة انسحاب إسرائيل الفوري من الأراضي السورية المحتلة في الجولان، ومزارع شبعا بالجنوب اللبناني طبقا لقرارات مجلس الأمن.

٨- ضرورة أن تراعي الدول المستقبلة للمساعدات، في علاقتها بالمجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، عدم الموافقة على شروط المقرضين أو المانحين، إذا ما تعارضت مع حقوق المواطنين الأساسية، أو كان لها تأثير سلبي عليها. وينبغي على الدول والمؤسسات المانحة عدم فرض أي شروط أو سياسات تتناقض مع معايير حقوق الإنسان، أو تؤدي لخلق بيئة مواتية لانتهاكها في الدول المتلقية للقروض والمنح.

٩- دعوة الدول الصناعية الكبرى للكف عن التعامل مع بلدان الجنوب باعتبارها سلة للنفايات النووية والملوثة للبيئة.

١٠- التزام الدول الاستعمارية السابقة بمساعدة الدول النامية تعويضا عن فترة الاستغلال الاستعماري، وهي مدعوة أيضا للاعتذار وتعويض الشعوب الأفريقية عن ممارسات الرق التي استشرت خلال الحقبة الاستعمارية.

١١- احترام التعددية الثقافية والدينية. إن الخصوصية الثقافية التي ينبغي الاحتفاء بها هي تلك التي ترسخ شعور المواطنين بالكرامة والمساواة، وبما يؤدي إلى رفد وتعزيز المعايير العالمية، وليس الانتقاص منها.

١٢- دعوة المفكرين والكتاب والفقهاء في العالم العربي، إلى العمل على بحث وتأصيل جذور حقوق الإنسان في الثقافة العربية-الإسلامية والاجتهاد لإبراز مساهمة الحضارة الإسلامية في إرساء قيم حقوق الإنسان، من أجل تعزيز التفاعل الحضاري والتواصل الثقافي للحضارات والثقافات المختلفة، على أساس المشترك الإنساني والتعايش والحوار، وليس الصدام والصراع على غرار بعض المقولات الذائعة حول صراع الحضارات وحتمية الصدام بين الإسلام والغرب.

١٣- إيلاء اهتمام خاص بالتربية على قيم المساواة والتسامح وحقوق الإنسان، وتطوير برامج التعليم وتخصيبها بقيم حقوق الإنسان وتنقيتها من أية مفاهيم من شأنها أن تكرس التمييز والتعصب.

١٤- إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء واعتبار حقوقهن جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية.

١٥- ضرورة أن تتبنى حكومات دول العالم سياسات اجتماعية وثقافية فعالة من أجل إدماج الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة الاجتماعية الثقافية، بالنظر إلى استمرار تهميش هذه الفئات على كافة المستويات.

١٦- تطوير تشريعات وقوانين الصحافة لضمان حرية الرأي والتعبير، وتعزيز مساهمة الإعلام في نشر مبادئ حقوق الإنسان ومحاربة العنصرية والتمييز العنصري.

١٧- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في نشر ثقافة حقوق الإنسان ورفع جميع القيود على أنشطتها، وتشجيع بناء مزيد من الشبكات الإقليمية والدولية المتخصصة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

القسم الثاني: العالم العربي وقضايا العنصرية والتمييز العنصري

أوضاع القوميات والأقليات في العالم العربي:

إن إخفاق الحكومات العربية في حل مشكلات التمييز بالنسبة للأقليات القومية والعرقية والإثنية واللغوية والثقافية والدينية والمذهبية وغيرها، وما ترسخ في ظلها من اختلالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنموية بين السكان داخل البلد الواحد، قد فتح الباب لانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وأدى إلى تفجر أعمال العنف الداخلي والحروب والنزاعات الأهلية، وألحق أضرارا بالغة بالحق في التنمية والسلام، وساعد على تنامي نزعات العداء والكراهية.

ويؤكد المؤتمر في هذا الإطار على ما يلي:

١- احترام حقوق الإنسان وفي مقدمتها المساواة التامة والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة. إن الإقرار بالتعددية السياسية والثقافية والعرقية والدينية وغيرها، ينبغي أن يكون مدخلا مناسبا لمعالجة هذه القضايا.

٢- الإدانة الكاملة لجميع أعمال القهر والطغيان وشن الحروب ضد بعض الأقليات في العالم العربي، وبخاصة أعمال الإبادة الجماعية والتهجير القسري والاسترقاق، باعتبارها تشكل جرائم ضد الإنسانية، وشجب السياسات والممارسات التي تقوم على الإقصاء من المشاركة السياسية على أسس طائفية أو دينية أو عرقية، وإدانة جميع صور الدعاية والتحريض التي تقوم على التعصب والاستعلاء الديني والقمي وغيرها.

٣- دعم نضال الأقليات من أجل نيل حقوقها المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأقليات.

٤- دعوة الحكومات العربية للالتزام بمراعاة التوازن في توجيه مواردها إلى مختلف أقاليم الدولة وتكويناتها السكانية، بصرف النظر عن حجم مواردها المتاحة، باعتبار ذلك شرطا أساسيا للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية، يساعد غيابه على خلق بيئة مواتية للتطرف والتعصب والعنف.

٥- ضرورة تعزيز الجهود من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، واحترام الآخر والتعايش معه، وتشجيع ثقافة الحوار والتبادل الثقافي، والتفاعل الحضاري بين الأقوام والإثنيات المختلفة، على أساس احترام الخصوصيات الثقافية للأمم والشعوب، وتكاملها في أبعادها الإنسانية. وإيلاء اهتمام خاص لوضع النساء اللاتي يتعرضن لتمييز مزدوج بسبب انتمائهن إلى الأقليات من ناحية، ولكونهن نساء من ناحية أخرى.

٦- توفير متطلبات هيئات المجتمع المدني ومؤسساته، لتسهم في تطوير البنى المجتمعية ومؤسسات الدولة، باتجاه تجاوز جميع أشكال التمييز الطائفي والعصبيات الطائفية، مع التأكيد على حماية حق الانتماء الديني والمذهبي واحترام المعتقد وحرية أداء الشعائر الدينية.

٧- ضرورة تعزيز العلاقات العربية- الكردية، على أساس من الاحترام المتبادل واحترام الحقوق الجماعية للشعب الكردي، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره واختيار مستقبله السياسي. ووضع حد لمظاهر التمييز والاضطهاد التي يتعرض لها الشعب الكردي في أماكن وجوده المتعددة، والدعوة لعقد مؤتمر دولي إقليمي من أجل التوصل لحلول عادلة للقضية الكردية على أساس من تمكين الشعب الكردي من نيل حقوقه القومية، في ضوء قواعد القانون الدولي وعلى أساس من المساواة وحق المواطنة واحترام حقوق الإنسان.

٨- السعي لوضع حد نهائي لمآسي الحرب الأهلية والنزاعات ذات الطابع الإثني في السودان وجميع مظاهر الاسترقاق والخطف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة الديمقراطية والسلام، وتمكين مواطني جنوب السودان من حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم وضمان حقوق

تظاهرات في دربان: الصهيونية عنصرية

المشاركة المتساوية في إدارة شئون البلاد.

٩– ضرورة الاعتراف بمشكلة عديمي الجنسية أو ما يسمون بالبدون في بلدان الخليج خاصة، بما تنطوي عليه من إنكار لحق أصيل من حقوق الإنسان، وما ترتبه من إهدار لحقوق المواطنة. ودعوة حكومات البلدان المعنية، بمنح الجنسية لهم، ومعالجة مشكلة المهجرين العراقيين، بإعادتهم إلى بلدهم، ومنحهم حقوقهم كاملة.

١٠– ضرورة الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في بلدان المغرب العربي، واعتبارها أحد مكونات الثقافة الوطنية، على أساس من المساواة وحق المواطنة واحترام حقوق الإنسان والشراكة في الوطن.

١١– ضرورة اتخاذ سياسات إيجابية تجاه بعض الفئات العرقية المهمشة، مثل فئة "الأخدام" باليمن، من أجل إزالة أسباب الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي القائم على الموروث الثقافي، وتحسين أوضاعهم وإدماجهم في المجتمع كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات.

التمييز ضد النساء:

رغم اتجاه معظم الدساتير العربية للإقرار بالمساواة وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس، إلا أن هوة واسعة ما تزال تفصل بين الواقع المعاش لغالبية النساء، وبين والاعتراف بكون حقوق النساء جزءا أصيلا ولا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان العالمية. فما يقرب من نصف الدول العربية لم تصدق بعد على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والدول التي صادقت عليها وضعت من التحفظات ما يتناقض مع جوهرها.

ويفاقم الأمر، ازدهار التيارات المحافظة التي تتبنى أكثر التفسيرات الفقهية تزمتا تجاه المرأة، وتكرس نمطا من الثقافة يقوم على إقصاء النساء وحصرهن في الأدوار التقليدية، وكذلك السياسات الرسمية التي تخضع للابتزاز باسم الدين وتعيد إنتاج هذه الثقافة مرة أخرى سواء من خلال القوانين، وبخاصة قوانين الأحوال الشخصية، أو من خلال المؤسسات التعليمية، أو المنابر الإعلامية.

يؤكد المؤتمر في هذا الإطار على ما يلي:

أولا: دعوة الحكومات العربية التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للتصديق عليها بدون تحفظ، ورفع جميع التحفظات من جانب الحكومات المصدقة. كما أنه على جميع الدول العربية تعديل النظم الدستورية والتشريعية والمؤسسية، بما يتوافق مع هذه الاتفاقية، وإنشاء آليات للتطبيق ومراقبة النظم بعد تعديلها.

ثانيا: مكافحة العنف النفسي والجسدي والجنسي ضد النساء (كالعنف الأسري والاستغلال الجنسي في الدعارة .. الخ). وتولي الحكومات مسئولياتها تجاه هذه القضايا مع إيجاد حلول جذرية وتوفير الحماية والعلاج لضحايا العنف.

ثالثا: توفير فرص متساوية للنساء والرجال في المشاركة السياسية، من خلال إتاحة فرص التعليم والدعم الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى تخصيص مناصب للنساء في مؤسسات صنع القرار أو غيرها، لضمان مشاركتهن الكاملة والفعالة.

التمييز ضد العمال المهاجرين داخل أو خارج العالم العربي:

إن العمال المهاجرين يفتقرون للحماية القانونية الكاملة في البلدان العربية المستقبلة لهم، وتسود أشكال مختلفة من التمييز ليس فقط بين أبناء البلد المستقبل والعمالة المهاجرة، بل أيضا تتفاوت درجات التمييز داخل أوساط العمالة المهاجرة وفقا للدول التي جاءوا منها.

وتعاني العمالة المهاجرة في بلدان الخليج في ظل نظام الكفيل من حرمان العمال العرب والأجانب من حقوقهم الأساسية. أما أوضاع العمال المهاجرين في البلدان الأوروبية فهي تتأثر بالسياسات الهادفة إلى تقليص أعدادهم من ناحية، وبتنامي موجة جديدة من العنصرية تحض على كراهية الأجانب وتصل إلى حد استخدام العنف في التعامل مع المهاجرين وبخاصة من أصول عربية وأفريقية. وتتبدى مظاهر التمييز ضد المهاجرين في عدم حصولهم على فرص متساوية في العمل، وحرمان المهاجرين من الدول غير الأوروبية من بعض الحقوق التي يتمتع بها المهاجرون من الدول الأوروبية.

في هذا الإطار يدعو المؤتمر إلى:

١– ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع فئات المهاجرين في دول الاستقبال، بما في ذلك المقيمين فيها اضطراراً بصورة غير قانونية. ويطالب الدول كافة بمراجعة قوانينها المحلية، بما يتسق مع المعايير الدولية، وبشكل خاص التصديق على االتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام ١٩٩٠ .

٢– دعوة جامعة الدول العربية لإعداد اتفاقية عربية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومطالبة الحكومات العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المصدِّرة والمستقبِلة للعمالة؛ تكفل حماية العمال المهاجرين وتجرّم ظاهرة الطرد الجماعي.

٣– إلغاء نظام الكفيل المعمول به في بلدان الخليج.

٤– حماية المهاجرات والعاملات الأجنبيات في الدول العربية من الاستغلال الجنسي والعبودية وضمان حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية.

٥– مطالبة دول العالم كافة بالعمل على :

أ– تأمين حرية التنقل للمهاجرين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المهاجرين –بغض النظر عن البلد الأصلي أو الجنسية– وبناء على سياسات موحدة ترتكز على مبدأ المساواة.

ب– اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لحظر وتجريم الدعاية العنصرية والحض على كراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

القسم الثالث: العنصرية الإسرائيلية وحقوق الشعب الفلسطيني

ظن الكثيرون أن الأيديولوجية العنصرية قد أجهز عليها تماما بالخلاص من أعتى رموزها في جنوب أفريقيا. إلا أن الطابع المؤسسي والقانوني العنصري الذي أقيمت على أساسه إسرائيل ما زال مستمرا، ويتغذى من ازدواجية المعايير في المجتمع الدولي.

وقد أظهرت مداولات المؤتمر عمق المأساة المتواصلة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، سواء داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أو في الشتات. فانطلاقا من تعريف إسرائيل لذاتها باعتبارها دولة لليهود، سنت العديد من القوانين العنصرية كأساس لتغيير الطابع الديموغرافي في البلاد، وفي مقدمتها "قانون العودة" و"قانون الجنسية" اللذان أتاحا جلب اليهود من شتى بقاع الأرض ومنحهم الجنسية الإسرائيلية تلقائيا.

في الوقت نفسه، ترفض إسرائيل بصورة مطلقة إعمال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وبخاصة القرار رقم ١٩٤ .

إن ذلك أدى إلى التعامل مع الفلسطينيين العرب الذين بقوا في وطنهم "كأقليات دينية"، ونفت إسرائيل عنهم الصفة القومية، وما يترتب على ذلك من حقوق جماعية. فقد هيأ قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠، وقانون صندوق أرض إسرائيل لعام ١٩٥٣، وقانون التنظيم والبناء لعام ١٩٦٥، عمليات مصادرة أملاك الفلسطينيين الغائبين قسرا، مما خلق مشكلة المهجرين واعتبرت الأراضي المنهوبة ليست فقط ملكا للدولة، بل تنتمي بشكل مشترك "للشعب اليهودي"، ويحظر الانتفاع بها لغير اليهود.

وانطوى ذلك على إجبار أعداد واسعة من السكان العرب على ترك منازلهم وقراهم، حيث تجاهل القانون عن عمد عشرات القرى والتجمعات العربية من التخطيط الهيكلي، الأمر الذي يتوجب معه إخلاؤها وهدمها.

وعبر هذه القوانين العنصرية، أمكن مصادرة نحو ٩٣٪ من الأراضي المملوكة للعرب داخل دولة إسرائيل، وأنكرت عليهم حقهم في المسكن والخدمات الأساسية لسكان القرى غير المعترف بها، والذين يزيد تعدادهم عن ١٠٠ ألف نسمة فيما يعرف بسياسة "تركيز" الفلسطينيين وحصرهم في مناطق محددة.

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فإن

لوحة للفنان السوري غازي إنعيم

العنصرية الإسرائيلية تجلت في سعي قوات احتلالها إلى فرض طائفة من القوانين والممارسات والإجراءات لتقنين الاستيلاء بالقوة على الأراضي الفلسطينية وتغيير بالعنف الطابع الجغرافي والديموغرافي، من خلال إجبار السكان على مغادرة أراضيهم، بهدف تعزيز نظام للفصل العنصري "أبارتيد"، وقد تجسد ذلك في:

*مصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية عليها.

*إحلال مستوطنين إسرائيليين –أي من غير سكان المناطق المحتلة– محل السكان الأصليين بعد إجلائهم.

*إقامة طرق تخترق الأراضي المحتلة وتحصر استخدامها بالمستوطنين وبحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

*احتلال القدس وضمها بالمخالفة لقواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن.

*هدم المنازل وتدمير الممتلكات.

*فرض الحصار القسري وسياسة الإغلاق لفترات طويلة، مما يؤدي إلى العزل الكامل للأراضي المحتلة عن العالم وتقطيع أوصالها داخليا، بفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وكذلك المدن والقرى عن بعضها البعض، وتحويلها إلى بانتوستونات محاصرة بالمستوطنات وقوات الاحتلال الإسرائيلي، على نفس الخط الذي كان سائدا في جنوب أفريقيا قبل سقوط النظام العنصري السابق.

*الاستيلاء على مصادر المياه في الأراضي المحتلة –بما في ذلك المياه الجوفية– وحرمان السكان المدنيين الفلسطينيين من الحد الأدنى للاستفادة منها، بالتعارض مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبخاصة الاتفاقية الرابعة.

*القمع المباشر للسكان المدنيين والذي تعاظم منذ الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، كرفض لاستمرار الاحتلال وعدم تلبية الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

ورغماً عن العديد من القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي وصمت بالبطلان جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية المتخذة من جانب إسرائيل لضم القدس المحتلة، فقد اعتمد التوسع الاستيطاني فيها على ذات المنظومة القانونية العنصرية. واعتبرت إسرائيل فلسطينيّ القدس مقيمين أجانب، يسقط حقهم في العودة إليها إذا ما غادروها لأي سبب.

وقد أتاحت عمليات المصادرة والنهب المستمر للأراضي العربية في القدس نشر حزام واسع من المستعمرات الاستيطانية على حساب السكان الأصليين، وذلك من خلال ما تقدمه إسرائيل من دعم وحوافز لبرامج الاستيطان، تشمل الحصول على الأرض بالمجان، وتقديم القروض للبناء بدون فوائد، والإعفاء من الضرائب للمستوطنين.

إن المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في المنافي على مدار ٥٣ عاما، وسياسات إسرائيل الرامية للتحلل من قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وبخاصة قرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٤٨، الذي يقضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم –والذي أكدته الجمعية العامة فيما لا يقل عن مائة قرار لاحق لها– تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الأفكار المبتذلة التي قدمتها إسرائيل، وتسعى لفرضها في "التوية النهائية"، من قبيل السماح لأعداد رمزية بالعودة، وتوطين الأغلبية إما في المنافي أو داخل دولة فلسطينية، ما تزال تتعارض جوهريا مع قواعد القانون الدولي المعاصر والحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني.

وفي هذا الإطار فإن المؤتمر يؤكد على ما يلي:

أولاً: إن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسئولياته تجاه تصفية آخر معاقل العنصرية ونظام الفصل العنصري، الذي تكرسه دولة إسرائيل على النحو الذي تم بموجبه تصفية وصمة العار قبل الأخيرة في جنوب أفريقيا. وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات جادة لإجبار نظام الفصل العنصري في إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية وتلبية حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وفي هذا السياق فإن دول الاتحاد الأوروبي مطالبة لاتخاذ خطوات فعالة بموجب المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الأوروبية– الإسرائيلية التي تشترط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان.

ثانياً: التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في مواجهة ممارسات القهر العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها دولة الاحتلال الاستيطاني العنصري. والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كل أشكال النضال من أجل إنهاء الاحتلال وتصفية المستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية.

إن بناء السلام العادل في المنطقة لن يقوم على منطق الإذعان والقبول الذليل بالأمر الواقع، بل ينبغي أن ينهض على احترام الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق، فإن إخضاع أية اتفاقية للسلام للفحص من قبل الأمم المتحدة أمر ضروري، لضمان اتساقها مع معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية. وبشكل خاص ينبغي أن تكفل أية اتفاقية للسلام في المنطقة:

١– ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، فوق ترابه الوطني.

٢– الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وإزالة المستعمرات الاستيطانية المقامة داخل هذه الأراضي.

٣– حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم الأصلية حسب القرار ١٩٤ وقواعد الشرعية الدولية.

ثالثاً: أن إسرائيل تتحمل المسئولية الكاملة عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر إجراءات الإبعاد والتطهير العرقي والمذابح العنصرية والقوانين العنصرية.

رابعاً: دعوة الحكومات العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين بصفة مؤقتة إلى كفالة حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع التأكيد على أن كفالة هذه الحقوق لا يعني قبول مبدأ التوطين المرفوض عربيا أو فلسطينيا أو التخلي عن حق العودة، بل ينبغي النظر إلى أن ضمان تمتع اللاجئين بحقوق المواطنة كاملة يعزز مقاومتهم للمخططات الرامية لتقويض حقهم في العودة بصفة نهائية.

خامساً: دعوة وكالات التنمية الدولية والإقليمية والدول المانحة إلى تقديم الدعم المادي اللازم للدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل الوفاء بكافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني في تجمعات اللاجئين الفلسطينيين النازحين بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين لتعزيز دورها في النهوض بأوضاع اللاجئين.

سادساً: دعوة مجلس الأمن للاستجابة للمطلب المشروع للشعب الفلسطيني المتمثل في توفير الحماية الدولية له، في مواجهة حرب الإبادة والتجويع والانتهاكات الجسيمة التي تمارسها قوات الاحتلال والمستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية، ومد نطاق الحماية الدولية للأقلية العربية داخل إسرائيل، ودعوته لتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب من قادة وجنود الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين، وإلى حين ذلك فإن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة مدعوة بموجب أحكام المادة ١٤٦ من الاتفاقية بملاحقة المتهمين بارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية أو الأمر بارتكابها وبتقديمهم للمحاكمة.

إن موقف القضاء البلجيكي بقبول دعوى محاكمة شارون بحكم مسئوليته عن مذابح صبرا وشاتيلا يعتبر تطورا كبيرا في موضوع مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهو الموقف الذي أحيا الآمال في أن تخرج أوروبا –ولو مرة واحدة– عن صمتها على الجرائم والمذابح العنصرية المرتكبة من جانب إسرائيل.

سابعاً: دعوة مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ للانعقاد على وجه السرعة من أجل اتخاذ إجراءات عملية لضمان انصياع إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

سفينة تقل مهاجرين الى ايطاليا

الأردن رؤية ٢٠٢٠

مبادرة من قادة جمعيات الأعمال الأردنية

جمعية الرواد الشباب
Young Entrepreneurs Association

إن القوى التي تحدث التغيرات التي يمر بها الاقتصاد العالمي ككل واضحة وجلية، وهي تشمل الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة ما يتعلق منها بالمعلومات والحوسبة، كما تشمل القدرة على التكيف والإبداع والتحرك بسرعة. وستكون أكثر الأنظمة الاقتصادية نجاحاً بعد حلول الألفية الجديدة هي تلك التي تثبت أنها أكثر فاعلية في إعداد القوى العاملة الماهرة وتعميم أحدث التقنيات وإيصال منتجات ذات جودة عالية إلى المستهلك، والأهمية القصوى ستكون للموارد الفكرية، وليس للموارد الطبيعية.

يمثل المشاركون في إعداد وثيقة **"الأردن رؤية لعام ٢٠٢٠"** قطاعاً عريضاً ومتنوعاً من المؤسسات الخاصة والهيئات التي تعنى بقطاع الأعمال في البلاد، وهم يطرحون الرؤية التي اتفقوا عليها في برنامج عمل لما قد يكون عليه الأردن الذي سنورثه لأطفالنا بعد عشرين سنة من الآن. إن هدفنا واقعي: مضاعفة المعدل الحقيقي لدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشرين القادمة.

استراتيجيات عمل مبادرة "الأردن رؤية لعام ٢٠٢٠":

الاستراتيجية الأولى: إبراز القيادة الديناميكية
الاستراتيجية الثانية : إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص.
الاستراتيجية الثالثة : ترسيخ قدرة الأردن على المنافسة في الساحة الدولية.
الاستراتيجية الرابعة : ضمان نفاذ السلع والخدمات الأردنية إلى الأسواق.
الاستراتيجية الخامسة : تحديث بيئة الأعمال.
الاستراتيجية السادسة : تطوير بنية تحتية ترتقي إلى المعايير العالمية.
الاستراتيجية السابعة : تطوير الموارد البشرية الماهرة.

الأسس التي تقوم عليها مبادرة "الأردن رؤية لعام ٢٠٢٠":

أهمية النمو والعدالة: لا يعني النمو الاقتصادي شيئاً إلا إذا وفر الرخاء لكل شرائح المجتمع. وعليه، يجب أن يتناول النقاش حول مستقبل الأردن مشكلة العدالة في توزيع الدخل، إذ أن أي استراتيجيات يتم تبنيها لابد أن تخلق فرص عمل موسعة ودخولاً متزايدة تشمل قطاعاً عريضاً من الشعب الأردني.

المقارنة مع الأفضل: لابد لنا من التطلع إلى معايير عالمية في التفوق، ولا يكفي أن نرضى بتحقيق معايير أداء إيجابية يمكن مقارنتها لصالحنا مع الدول المجاورة، بل يجب علينا تقييم تقدمنا إزاء مستويات الإنجاز العالمية، وليس المستويات الخاصة بالشرق الأوسط فقط، سواء في مجال التحصيل التعليمي أو الاستثمار الأجنبي أو استخدام الحاسبات الآلية أو إمكانية الربط بالإنترنت.

التركيز على التكنولوجيا: يرتبط مستقبلنا الاقتصادي بمدى قدرتنا على فهم التكنولوجيات الجديدة ومواءمتها واستخدامها. فعلى سبيل المثال، تحتم علينا ندرة المياه أن نستثني تشجيع الصناعات التقليدية الكبيرة التي تحتاج إلى كميات غزيرة من المياه. وللسبب ذاته، فإن أية ميزة تنافسية مستقبلية في الزراعة يجب أن ترتكز على قاعدة متينة من التكنولوجيات الحديثة ذات القيمة المضافة الأعلى، وعلى تسعير المياه وفق متطلبات السوق. إن الاستثمارات القائمة على معرفة القيمة المضافة العالية ضرورية للتوسع في التشغيل وفي زيادة الإيرادات، فمن المتوقع أن تتأصل الاستثمارات ذات القيمة المضافة في القرن الحادي والعشرين في الصناعة ذات التقنية العالية.

الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره قوة دافعة رئيسية للنمو: لا يمكن رفع دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى الضعف إلا بجذب مستويات كبيرة من الاستثمار الأجنبي، إذ أن الاستثمار الأجنبي يجلب رأس المال والخبرات الإدارية، ويؤدي إلى تطوير المهارات ونقل التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق، ويؤدي كذلك إلى زيادة الاستثمار المحلي إذا تم ربطه بالاستثمار الأجنبي بطرق مبتكرة.

التوجه نحو التصدير: علينا أن نتطلع إلى الأسواق الدولية التي يجب أن يكون لها حصة الأسد من نمو بلدنا. ويستطيع الأردن، بسبب حجمه بوجه خاص، أن يحقق زيادات مهمة في دخل الفرد إذا استغل بصورة وافية البنات المتنامية للمنتجات والخدمات القائمة على المعرفة.

إن مبادرة الأردن رؤية ٢٠٢٠ هي وثيقة وطنية تنموية طموحة ، والتي قامت ٢٧ من جمعيات الأعمال الأردنية بالتعاون مع جمعية الرواد الشباب بإطلاقها ، والتي أصبحت الآن تمثل اكثر من ٣٦ هيئة من القطاعين العام والخاص بهدف الوصول لرؤية مشتركة ، وتوحيد الجهود من أجل تحقيق الإصلاح ، التطوير و التنمية بهدف خلق أردن أفضل بحلول عام ٢٠٢٠ .

للاشتراك ضمن مبادرة الأردن رؤية ٢٠٢٠ يرجى الاتصال مع جمعية الرواد الشباب (هاتف ٥٦٥٢١٥١ فاكس ٥٦٥٢١٥٩).

www.jv2020.com www.yea.com.jo

المستقبل ... بين أيديكم

آخر الكلام

عندما يعمل المجتمع المدني العربي

هاني الحوراني

البيان الذي أصدره ملتقى المنظمات غير الحكومية في مؤتمر مناهضة العنصرية في دربان – جنوب افريقيا باسم عشرة آلاف منظمة من أنحاء العالم، والذي أدان بقوة ممارسات اسرائيل التمييزية والعدوانية ضد الشعب الفلسطيني، هذا البيان، مثال جيد على الامكانات الهائلة التي تذخر بها منظمات المجتمع المدني العربية، ولا سيما منظمات حقوق الانسان، عندما يتاح لها أن تعمل في بيئة ملائمة يتوفر فيها الحد الأدنى من شروط الحرية والاستقلالية.

ولم يكن الوصول الى هذه الادانة العالمية المدوية لاسرائيل الصهيونية التوسعية ممكناً، لولا سلسلة من الجهود الدؤوبة التي بذلتها منظمات حقوق الانسان العربية بدءاً من اللقاءات والمؤتمرات التحضيرية التي انعقدت في بعض عواصم المنطقة مروراً بجنيف، المحطة ما قبل الأخيرة لانعقاد مؤتمر دربان، ففي هذه المحطات جميعها واجهت المنظمات غير الحكومة العربية العديد من الصعاب والعراقيل. منها على سبيل المثال لا الحصر، رفض السلطات الأردنية طلب مركز الأردن الجديد لاستضافة مؤتمر المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان، وقبله رفض السلطات المصرية انعقاد ذلك المؤتمر، قبل ان تعدل عن قرارها، حيث عقد المؤتمر في العاصمة المصرية في تموز / يوليو ٢٠٠١، وصدر عنه اعلان القاهرة الذي يجده القارئ داخل هذا العدد.

ورغم أن منظمات حقوق الانسان والمنظمات المدنية العربية الأخرى لا تخلو من بعض العيوب التكوينية وتقع أحياناً في أخطاء مهنية، إلا أن النجاح الباهر الذي حققته حركة حقوق الانسان العربية في مؤتمر دربان قد وضعها على خارطة صانعي القرارات التاريخية، وفي خانة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الذين لم يعد جائزاً تجاهل دورهم في المنطقة، أو مواجهة هذا الدور بمزيج من السياسات الرسمية التي تجمع ما بين القمع والتهميش. وبهذا المعنى فإن قرارات المنظمات غير الحكومية المنددة باسرائيل العنصرية ليست فقط نصراً يسجل للشعب الفلسطيني الباسل ومنظماته المدنية المناضلة، وانما هي ايضاً انتصار كبير لعموم حركة حقوق الانسان العربية. اذ تبين هذه المعركة السياسية الظافرة ان الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم والاحتضان الغربي لاسرائيل – مهما ابدت من ممارسات عدوانية غير انسانية ومهما تمسكت باطماعها الاستعمارية الاحتلالية – لم يمنع المنظمات غير الحكومية والحقوقية في العالم العربي من تحقيق هذا الاختراق السياسي الكبير، وتسجيل هذه الادانة الدولية رفيعة المستوى. وبكلمات أخرى، فإن الاختلال في التوازنات الدولية الناجمة عن سياسات الهيمنة والتجبر للقوى العظمى ليست قدراً يستحيل التغلب عليه، وان العولمة، بما توفره من آليات للاتصال والحوار والتحالف، يمكن استخدامها في مواجهة الوجه المتوحش للعولمة الرأسمالية.

إن تحول منظمات حركة حقوق الانسان العربية الى قوة مؤثرة على المستوى الدولي، ناهيك عن حضورها المتعاظم في الحياة العربية، يقودنا الى متابعة ما كنا بدأناه في مقالة العدد الأخير من «قضايا المجتمع المدني» عن الدور المنتظر للجامعة العربية تحت قيادة أمينها العام الجديد السيد عمرو موسى. ذلك أن تعيين السيد طاهر المصري رئيس وزراء الأردن الأسبق مفوضاً عاماً لشؤون المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جامعة الدول العربية، خطوة جديدة في الاتجاه الصحيح، بعد تعيين الدكتورة حنان عشراوي مفوضة للإعلام في الجامعة العربية العتيدة.

فتعيين طاهر المصري، السياسي الأردني المجرب، والذي عرفناه نموذجاً للسياسي العصري الديمقراطي، في هذا المنصب الرفيع في جامعة الدول العربية، يمكن أن يشكل عوناً للسياسات الاصلاحية المنشودة لهياكل «بيت العرب» وآليات عملها. ولعل أولى مهمات طاهر المصري في هذا الصدد ان يخلق جسراً بين الجامعة، كممثلة للحكومات العربية وإطاراً اقليمياً لها، وبين منظمات المجتمع المدني العربية نفسها، وان تدخل هذه الاخيرة في اطار عملية صنع القرار في مؤسسات الجامعة وان يكون لها صوتها المسموع فيها، وأن تأخذ هذه المنظمات مكانها كأعضاء لهم صفة استشارية، على الأقل، في اجتماعاتها الرسمية، بما يردم الهوة القائمة بين الحكومات والشعوب العربية.

لم يكن الوصول الى قرارات المنظمات غير الحكومية في دربان، والمنددة بعنصرية السياسات والممارسات الاسرائيلية مسيراً سهلاً، ولا نصراً مجانياً. بل تخللته صراعات ومنازعات وخلافات، حتى بين ممثلي منظمات حقوق الانسان العربية، وكان حقلاً حافلاً بالتجارب والعبر، لكن حركة حقوق الانسان العربية بعد دربان هي غيرها ما قبل دربان، ويترتب على ذلك مسؤوليات جمة أبرزها تطوير أوضاعها الداخلية ودمقرطة مؤسساتها ومهننة لغتها والتمسك بخطاب إنساني عالمي التوجه، والابتعاد عن التطرف والتسييس المفرط وتعزيز التحالفات الدولية التي قادت الى نجاحات دربان.

أما على الصعيد الحكومي، فقد آن الأوان لتطوير بيئة سياسية ديمقراطية تقر لمنظمات حقوق الانسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني، الدور الذي تستحقه كشريك في صناعة القرار، وفي الاسهام في تحقيق اجماعات ووفاقات وطنية على مستوى كل قطر عربي. نقول هذا، برغم ما نشاهد من ترد في العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين الأنظمة والمعارضة، فهذه الصور المريعة عن الواقع العربي والتي لم تعد خافية عن الخصوم والأصدقاء هي التي صنعت وتصنع الاستهتار الاسرائيلي والأمريكي بالعرب، وهي التي تشجع على سياسات التجبر والتعنت في مواجهة مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة في الاستقلال واستعادة حقوقه الوطنية الثابتة، وهي ايضاً الأرضية التي تولد مشاعر المهانة والغضب والشعور بالهوان لدى المواطن العربي.